وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية الآداب والفنون

قسم اللغة العربية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة: دراسات لغوية

التخصص: معجمية

المناقشة بتاريخ **2020/11/26** من طرف اللجنة المكونة من:

العنوان

المصطلح المعجمي في الدرس اللساني المغاربي الحديث

-أعمال إبراهيم بن مراد أنموذجا-

إعداد الطالب:

رضوان ضيف

الاسم واللقب	درقاوي مختار	الرتبة	أستاذ	جامعة حسيبة بن بوعلي- شلف	رئيسا
الاسم واللقب	بن زينة صفية	الرتبة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حسيبة بن بوعلي- شلف	مقررا
الاسم واللقب	دريم نور الدين	الرتبة	أستاذ	جامعة حسيبة بن بوعلي- شلف	ممتحنا
الاسم واللقب	حاج هني محمد	الرتبة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حسيبة بن بوعلي- شلف	ممتحنا
الاسم واللقب	مجاهدي صباح	الرتبة	أستاذ محاضر قسم أ	المركز الجامعي غليزان	ممتحنا
الاسم واللقب	لعشريس عباس	الرتبة	أستاذ محاضر قسم أ	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر

يسعدني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر والتقدير، لكل من كان له فضل، في سبيل إخراج هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر لكل من تحمل عناء المناقشة والتوجيه، وساعدنا في التنقيح.

كما أتوجه بعظيم الامتنان وخالص الشكر، لكل موظف من كلية الآداب والفنون.

اللهم لك الحمد والشكر ملء السموات والأرض وما بينهما وملء ما شئت من بعد.

إهداء

إلى نبع الحياة معلمتي الصبر والثبات

أمي

إلى من ألهمني حب الكفاح، مثل العطاء والتضحية والكبرياء.

أبي

إلى الأخوات كل باسمها، والبراعم الصغار.

إلى من توفاها الله دون أن تسنح الفرصة لأن أراها، وأنا خارج الوطن طلبا للعلم.

جدتي

إلى جدتي أطال الله في عمرها.

إلى أساتذتي الأفاضل.

إلى رفاق الدرب.

إلى كل من علم حرفا من لغة القرآن.

إلى كل من أحبني بصدق وإخلاص.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين معلم الإنسان وهاديه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الهادي الآمين وبعد:

يعدّ البحث اللساني العربي الحديث وثيق الصلة بتخصصات مختلفة، وممّن كان له الحظ الأوفر بالدراسة تخصص المعجمية، حيث كان البحث في المصطلح المعجمي من الأولويات التي قام عليها الدرس المعجمي قديما وحديثا، وهذا ما فتح الباب لإعادة النظر في الدرس اللساني المغاربي الحديث للمصطلحات المعجمية، التي يمكن أن يستفيد منها الباحث ومؤلف المعجم، من بناء قاعدة أساس يستند عليها في كل عمل معجمي، قائم على أسس جمع وآليات وضع دقيقة تلبي حاجة مستعمل المعجم من اللغة الأم أو غير الناطقين بها أو من الصنفين، وليكون منطلقا لهذا العلم –المعجمية– يحفظ له مفاتيحه حتى يكون جنبا إلى جنب، مسايرا للتطور ويساعد كل التخصصات التي تحتاج لمعاجم تضبط مسار البحث، وتأسس للعلم من خلال مفاهيم متفق عليها، للخروج من أزمة فوضى المصطلح، التي تعيشها أغلب التخصصات المعرفية بصناعة معاجم موحدة تكون أكثر دقة، وتعمل عليها مؤسسات وأفراد ذوو خبرة ودراية بخبايا هذا العلم، كما تقدم هذه المصطلحات نتائج من المعرفة بالتخصص.

حاولنا الإجابة عن مجموعة من التساؤلات المطروحة في الإشكالية الخاصة بموضوع دراستنا المعنون بـ: المصطلح المعجمي في الدرس اللساني المغاربي الحديث–أعمال إبراهيم بن مراد أنموذجا.

وبحثنا في هذه الدراسة (المصطلح المعجمي في الدرس اللساني المغاربي الحديث) جعلنا نقدم إشكالية وفق الطرح التالي: ما المصطلحات التي أسس لها إبراهيم بن مراد خلال أعمال تمثّل مفاتيح الدراسة المعجمية ؟.ما الدور الذي قدمه إبراهيم بن مراد في ضبط المصطلحات المعجمية؟.

وفيما يخص مدونات البحث التي ضمت ثلاثة كتب رئيسة ومجموعة مقالات حَريٌّ بنا التساؤل: هل أعمال ابن مراد قدمت ضبطا للمصطلحات المعجمية في الدرس اللساني المغاربي الحديث؟

وهذا ما جعلنا نقف على خطّة مؤسسة على: مقدمة، مدخل، ومتن في ثلاثة فصول وخاتمة، أما المدخل فتعرضنا فيه إلى ضبط مفاهيمي لعنوان الدراسة، وأما المتن الذي تمّ بدوره في ثلاثة فصول فصلناها كما يلي:

الفصل الأول المعنون بـ: المصطلحات المعجمية عند القدماء، وقد تضمن خمسة مباحث الأول بعنوان: المصطلحات المعجمية الصوتية، وقد تضمن الصوت والحرف، المخرج، ومصطلحي المجهور والمهموس، أما الثاني المعنون بـ: المصطلحات المعجمية الخالصة، فقد تضمن مصطلح التقليب، ومصطلحي المهمل والمستعمل، وفي المبحث الثالث المعنون ب: المصطلحات المعجمية الصرفية، فقد تضمن مصطلح: الثنائي، والثلاثي، والرباعي، والخماسي، وأما الرابع المعنون بـ: المصطلحات المعجمية النحوية، فقد تضمن مصطلحين، هما مصطلح السكون ومصطلح التنوين، وآخر مبحث فيه معنون بـ: المصطلحات المعجمية الدلالية، وقد تضمن مصطلح الكلام. أما الفصل الثاني من الدراسة المعنون ب: المصطلحات المعجمية عند المحدثين، فقد تضمن خمسة مباحث أيضا، كان أولها: المصطلحات المعجمية الصوتية، وفيه ثلاثة مصطلحات: المقطع ، النبر، والتنغيم، أما الثاني المعنون ب: المصطلحات المعجمية الخالصة فقد تضمن ثلاثة مصطلحات: المعجم، القاموس، الموسوعة، وأما الثالث فكان بعنوان: المصطلحات المعجمية النحوية، وتضمن مصطلحا واحدا وهو مصطلح الضبط، أما الرابع المعنون بـ: المصطلحات المعجمية الصرفية، فقد تضمن مصطلح الاشتقاق، وخامس المباحث وأخرها في الفصل الثاني هو: المصطلحات المعجمية الدلالية، وفيه مصطلح التعابير الاصطلاحية، أما الجانب التطبيقي من الدراسة فقد عنون له بالمصطلحات المعجمية عن إبراهيم بن مراد، وقد تضمن الفصل ستة مباحث منها ما كان ثنائيا وتضمن المعجم والقاموس، الموسوعة والقاموس، ومنها ماكان مفردا، الوحدة المعجمية، وأما ما عالج جانبا صرفيا منها، هما مصطلحي المقولة، والصيغمية، أما السادس المعنون بـ: مصطلحات الخطوات الإجرائية في إعداد المعجم فقد تضمن مصطلحات على الترتيب: الجمع، المصادر، المستويات، وأما ما كان من آليات الوضع فقد

تضمن الوضع، الترتيب، والتعريف. بالإضافة لمصطلح النص المعجمي الذي يندرج تحت التعريف وعليه يبنى المعجم الحديث.

أما المنهجان المعتمدان في الدراسة فتمثلا في المنهجين التاريخي والوصفي؛ الأول قائم على عرض المصطلحات ووصفها في أعمال إبراهيم بن مراد، والثاني تتبع مسارها إلى أن مثلت مفاتيح الدراسة المعجمية.

وتوجد أسباب عِدّة جعلتنا نتوقف عند هذا الموضوع بالدراسة والبحث، فهناك أسباب عامة وخاصة تتجلى في:

- ارتباط هذه الدراسة بمتطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة والأدب العربي.
- الموضوع يتناسب واختصاصنا في الدكتوراه (تخصص معجمية).
- ميلنا إلى الإهتمام بالبحث في مجال المعجمية.

الهدف الأسمى من وراء هذه الدراسة أن نقدم للباحث وغير الباحث ولو بشكل بسيط، الجهد الكبير الذي قدمه الأستاذ إبراهيم بن مراد لمجال الدراسة المعجمية المصطلحية، في ضبط المصطلح المعجمي لهذا العلم –المعجمية–من خلال أعماله في الدرس اللساني المغاربي الحديث.

وقد اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها: "**مصطلح المعجمية العربية**" لـ: **أنطوان عبده**، و"**المعجمية–مقدمة نظرية ومطبقة/ مصطلحاتها ومفاهيمها**" لـ: "**محمد رشاد الحمزاوي**"، و"**تطور المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة**" لـ: "**عبد الغني أبو العزم**"، والدراسة التي قام بها "**النصراوي الحبيب**" بعنوان: "**الصيغمية بين شكل البنية ودلالة الشكل**".

ومن الصعوبات التي واجهتنا التداخل الكبير بين المصطلحات المعجمية في العلوم الآخرى، وهذا ما صعّب اختيار المصطلح المناسب في كل فصل تعاملنا معه، خاصة أن عدد المصطلحات في أعمال إبراهيم بن مراد كثيرة جدا، والتي لم نذكر منها إلا ما تيسر لنا، أضف

إلى ذلك تشعب العنوان وانفتاحه على تخصصات أخرى، صعّب أيضا من عملية حصر العنوان ضمن مجال الدراسة.

ولم يبق لنا إلا الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى، وأن نتقدّم بأجزل عبارات الامتنان والتقدير للأستاذة: "**صفية بن زينة**"، نظير تفضلها بالإشراف على هذا العمل والجهد المبذول في إتمام هذه الدراسة، ونرجو لها دوام الصحة والعمل في خدمة العلم والتعليم.

مدخل

الإطار المفاهيمي والضوابط المنهجية

يُعدّ الضبط المصطلحي ضرورة منهجية ملحة تفرضها الحاجة، لتكون نظرة القارئ واضحة لعنوان الدراسة؛ لأن هناك تداخلا كبيرا بين كثير من المصطلحات، وهذا ما يدفعنا للفصل في بعض منها لنتجنب اللَبس في معانيها، ولتفادي الإبهام والغموض في ذهن القارئ.

تفيد مادة 'ص ل ح' في اللغة معنى الإصلاح وهي ضد الفساد، وقد ورد في 'كتاب التعريفات' 'للشريف الجرجاني' الاصطلاح بمعنى الاتفاق في قوله:" لفظ معين بين قوم معينين"[1]، وقد جاء لفظ مصطلح المصدر الميمي على وزن اسم المفعول ترجمة للمصطلح الفرنسي Terme. والإنجليزية Term (ذات الأصل اللاتيني) Terminus التي تعني الحد، ونجد تعريف الاصطلاح عند علماء العرب القدماء لتخصيص ما كان عاما وللدلالة على معنى جديد له صلة بالمعنى اللغوي العام، وفي هذا الخصوص يعرفه 'الجرجاني' على أنه :" عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم مما يُنْقَل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما"[2]، والاصطلاح إذن يجعل للألفاظ مفاهيم خاصة جديدة غير مدلولاتها اللغوية التي تتصف بالعموم، ويعطيه 'علي القاسمي' تعريفا آخر بقوله:"كل وحدة لغوية دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط)أو كلمات معقدة (مصطلح مركب)، وتسمى مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة، داخل ميدان ما وغالبا ما يدعى بالوحدة المصطلحية في أبحاث علم المصطلح"[3]، أما 'محمود فهمي حجازي' فيقدم تعريفا يبدو أكثر دقة مما قدمه 'علي القاسمي' حين أضاف إليه أحد شروط وضع المصطلحات وهو الوضوح تفاديا للبس والغموض بقوله:" الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها وحدد في وضوح، فهو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، يَرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد، فيتحقق بذلك وضوحه الضروري"[4]، يتضح لنا من التعريفين اللذين قدمهما كل من 'علي

[1] التعريفات: الشريف بن علي محمد الجرجاني، دار الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-الإسكندرية، 2004م، ص33.

[2] المرجع نفسه، ص 33

[3] مقدمة لعلم المصطلح: علي القاسمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1987م، ص215.

[4] Th.lewandowski : Linguistisch WÖrterbuch , Heidelberg1979,3,799-801، نقلا عن الأسس اللغوية لعلم المصطلح: محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دت، ص12،11.

القاسمي' و'فهمي حجازي' أن الحديث عن المصطلح هو حديث عن تخصص علمي بعينه، سواء أكان المصطلح مفردا أم مركبا خاضعا للاتفاق من أهل الاختصاص، من خلال القولين نجد أن المصطلح يتعدى المفردة إلى العبارة اللغوية، "وقد أطبق اللغويون العرب المعاصرون استعمال كلمة (مصطلح) فذاعت في مصنفاتهم"[1]، وكان هناك من عده رمزا فقد ورد في كتاب علم المصطلح لطلبة العلوم الطبية والصحية، أن" المصطلح هو اللفظ أو العبارة أو الرمز الذي يعين مفهوما، مجردا أو محسوسا، داخل مجال من مجالات المعرفة"[2]، وكونه رمزا يتضح جليا في العلوم البيولوجية ورموز الجدول الدوري خير مثال على ذلك، ونأخذ على سبيل المثال مصطلح السيدا هو اختصار لمتلازمة نقص المناعة المكتسبة، ويتضح لنا رغم اختلاف الدارسين في استعمال لفظتي 'اصطلاح ' ومصطلح'، إلا أن هناك من يحسب أن لفظ 'مصطلح' من الأخطاء الشائعة وحجتهم في ذلك ما قدموه من أسباب:

1- " أن لفظ 'مصطلح' لم يرد عند أسلافنا القدماء ولم يستخدموه، ولكنهم استخدموا لفظ 'اصطلاح بدلا منه.
2- أنه لم يرد في القواميس العربية القديمة، ولم يدخل قواميسنا الحديثة إلا منتصف هذا القرن.
3- أن كلمة 'مصطلح' من الأخطاء الشائعة التي لا يصح استعمالها "[3].

لكن لا يمكن الجزم بصحة هذه الأسباب؛ لأنه لو دققنا النظر في المؤلفات العربية التراثية التي قد أغفلوها نجد أن هناك من استعمل لفظ 'مصطلح'، وكانت عناوين لكتب منها: ' مصطلح الحديث' 'لأحمد بن فرج الإشبيلي'(عاش قبل القرن7هـ)، 'الألفية في مصطلح الحديث' 'لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين' (ت806هـ)، 'نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ' ل'لحافظ بن حجر العسقلاني' (ت852هـ)، ' قواعد النظر على مصطلح أهل الأثر' 'لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني'، أما في معاجمنا الحديثة منها ما قد أورد لفظ 'مصطلح'، وكان ذلك في 'المعجم الوجيز' و'المعجم الأساسي العربي' الذي توسط ظهور 'المعجم الوسيط' و'معجم متن اللغة'، وكلاهما ذوا

[1] علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية: ممدوح محمد خسارة، دار الفكر، دمشق، 2008م، ص13.
[2] علم المصطلح-لطلبة العلوم الصحية والطبية-، معهد الدراسات المصطلحية، المملكة المغربية-فاس، 2005م، ص26.
[3] كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ: عبد العلي الودغيري، مجلة اللسان العربي، العدد 48، ديسمبر/كانون الأول، 1999 م، ص9.

جهد جماعي لا يمكن إنكاره، خصوصا أنه نتاج كل من مجمع اللغة العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ورغم الاختلاف القائم بين مستعمل لفظ 'اصطلاح' ولفظ 'مصطلح'، يبقى كل منهما مرادفا للآخر يكون فيهما السبق للفظ 'اصطلاح'، والسبب في عدم شيوع لفظ مصطلح في معاجمنا القديمة، " عدم إيراد صيغ المشتقات المطردة، وكل الكلمات التي يمكن توليدها بآلية قياسية وبقواعد صرفية معروفة، إلا في الحالات الشاذة أو عند الضرورة والاقتضاء"[1].

1. المفهوم والمصطلح:

رغم الاختلاف في بعض الخصائص التي يمتاز بها كل من المصطلح والمفهوم عن الآخر، إلا أنهما كل متكامل، فالمفهوم باعتباره ثاني الأركان الأساسية التي يقوم عليها المصطلح بعد التسمية، وكون المصطلح من المعينات التي تعين المفهوم كما سبق وقدمنا، وبهذا كانت العلاقة بين التسمية والمفهوم قائمة على علاقة منطقية، وتعدد المفاهيم للمصطلح الواحد، هو اختلاف في المفاهيم بتعدد مجالات استعماله، تعددت معاني المفهوم لتطلق على:

- الصفات المشتركة بين أفراد الصنف الواحد، ويسمى المفهوم الإجمالي ومثال ذلك: الإنسان حيوان، الإنسان ناطق.
- الصفات الذاتية التي يتألف منها الحد، ويسمى بالمفهوم الحاسم، ومثال ذلك: مفهوم الإنسان فهو مؤلف من الحياة والنطق.
- الصفات الداخلية في الحد، والصفات التي تلزم عنها لزوما منطقياً، ويسمى بالمفهوم الضمني الذي يرتبط بالكلمة من ناحية الشعور، أو ما هو موجود في الواقع.
- الصفات التي يدل عليها اللفظ في ذهن فرد معين ويسمى بالمفهوم الذاتي الذي يمثل تصورا يمتاز به شخص عن آخر، كأن أقول لشخص كرسي يختلف تصوره عند شخص آخر.

- الصفات الخاصة بقسم من ذلك الصنف على سبيل التناوب ومثال ذلك: أن الحيوان الفقاري يمكن أن يكون لبوناً أو طيرا، أو زاحفاً أو ضفدعا أو سمكاً، ويسمى بالمفهوم الرفيع، والمقصود بالرفيع هنا أن الفقاري مثلا لا بدّ من أن يتضمن أحد هذه الصفات اضطرارا."[2] يتضح من خلال كل المعاني أن المفهوم هو تصور ذهني في العقل البشري يحمل صفة معينة إما إجمالية أو ذاتية أو ضمنية أو رفيعة...، وحتى يكتسب المفهوم وجوده وجب أن يرتبط المصطلح بحقل مفهومي ما،

[1] كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ: عبد العلي الودغيري، (المرجع السابق)، ص14.

[2] ينظر- المعجم الفلسفي: جميل صليبا، دار الكتاب العالمي، بيروت- لبنان، ج2، 1994م، ص 404، 405.

يقول 'أحمد بوحسن': " لكي يكتسب المفهوم وجوده اللغوي، لا بد من تأطيره وتسميته، ولكي يتحدد في عالم التواصل اللغوي والمعرفي، ويقوم بهذا التأطير والتثبيت الاسمي دال يعرف بالمصطلح"[1]، وعلى الرغم من الاختلاف في الخصائص يبقى المفهوم لصيقا بالمصطلح في أي مجال معرفي.

الفرق بين المصطلح والكلمة: شاع بين كثير من المثقفين الناطقين بالعربية استعمال لفظ 'مصطلح' و'كلمة' بوصفهما مترادفين من الناحية الشكلية، " إذ كل منهما يستعمل في الخطاب وله خصائص المعجم العام من اشتقاق ومتغيرات صرفية وتكوينية وصوتية"[2]، لكن الاختلاف بينهما واضح:

فالمصطلح تسمية ومفهوم تربطهما العلاقة المنطقية، "ويتسم وضع تسمية إزاء مفهوم بميزتين اثنين:

- أنه يتم من قبل جهة مختصة في مجال ما، فردا كان أم جماعة، ففعل التسمية في الاصطلاح قائم على وعي علمي منسق بالمفهوم بخلاف التلقائية أو العفوية التي تطبع وضع الدال إزاء المدلول.
- أن للوعي العلمي المصاحب للتسمية في الاصطلاح تجليات تتمثل في اعتماد خاصية من خاصيات المفهوم أو ما يرتبط به، كربط التسمية بشكل المفهوم أو حجمه ...، وبيان ذلك كثير نذكر الآتي:
- اعتماد خاصية الشكل والحجم في التسمية: ومثاله مصطلح 'globule'، حيث تم تركيبه من لفظتين هما'glob'الذي يشير إلى الشكل الكروي،'ul'الذي يشير إلى الحجم الصغير، وهذه الصفات تنطبق على خلايا الدم وبعض الخلايا التناسلية.
- أن التسمية لا تنحصر بالضرورة في مفردة واحدة أو مفردتين.
- إنّ اقتران تسمية ما بمفهوم ما يحدده المستعملون المختصون في المجال المعين "[3]، وله اختلاف أيضا في " أنه يرتبط بمجال من مجالات العلوم والمعرفة وبحقل مفهومي، بخلاف الكلمة التي تختلف معانيها تبعا لسياق استعمالها وترتبط بحقل مفهومي، وأنه يُكون مادة المعاجم المتخصصة ويكون استعماله محصورا بين المختصين، بينما تُكوّن الكلمات مادة المعاجم العامة، ويكون استعمالها

[1] العرب وتاريخ الأدب –نموذج كتاب الأغاني–: أحمد بوحسن، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء–المغرب، ط1، 2003م، ص22.

[2] المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: خليفة الميساوي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2013م، ص66.

[3] ينظر– علم المصطلح–لطلبة العلوم الصحية والطبية–، معهد الدراسات المصطلحية، ص30، 31.

مشاعا بين المتكلمين"[1]، هذا وقد قدم 'الميساوي' للفرق بين الكلمة والمصطلح من خلال التدقيق في مجموعة من المسائل التميزية من ناحية المرجع والسياق والوظيفة التواصلية والتحليل:

من ناحية المرجع والسياق:

- " للمصطلحات مرجع خاص في نظام لساني معين، أما الكلمات لها مرجع عام في نظام لساني عام، وأن دلالة الكلمة من خلال سياقات استعمالها في الخطاب اللغوي المشترك، ويتكون مفهوم المصطلح من خلال التصور الذهني في استخدامه في الخطاب العلمي الخاص."[2]

أما من ناحية الوظيفة التواصلية والتحليل:"

- الكلمة معها الجانب الشعوري للمتكلم حسب سياق الاستعمال، المصطلح راجع إلى سياق استعمالي خاص، وهو خال من شعور المتكلم، وأن المصطلح يتميز بسمات تصورية ذهنية مفهومية تعبر عن معنى مخصوص، في حين تكون الكلمة متعددة المعاني، بتعدد سياقات الاستعمال اللغوية والتواصلية والاجتماعية"[3]

من خلال ما تقدم يمكن أن نلخص كل هذه الفروق في المخطط الآتي:

[1] علم المصطلح-لطلبة العلوم الصحية والطبية-، معهد الدراسات المصطلحية، (المرجع السابق)، ص40.

[2] ينظر-المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: خليفة الميساوي، (المرجع السابق)، ص66-68.

[3] ينظر- المرجع نفسه، ص 69-71.

مخطط يوضح
الفرق بين المصطلح والكلمة

رغم ما تقدم من فروق بين الكلمة والمصطلح يبقى الفصل بينهما أمرا صعبا، " إذ إن عملية التحول من مجال إلى آخر ممكنة، من المصطلحات تحولت إلى كلمات خاصة أو عامة والعكس أيضا صحيح، فإذا تحول المصطلح إلى كلمة يتوسع معناه ويصير محللا وعاما وتضاف إليه بعض السمات المعنوية أو تنقص، أما إذا تحولت الكلمة إلى المصطلح فيضيق معناها وتتصف بالخصوصية المعنوية المنتمية إلى مجال بحثي وعلمي معين"[1]، والتفريق بينهما لا يكون إلا في القدرة على معرفة الفروق السابق ذكرها.

2. شروط وضع المصطلح:

لوضع مصطلح ما في حقل معرفي معين ينبغي مراعاة عدة شروط منهجية، منها:

أ– الوضوح:

أول الشروط الواجب توفرها في المصطلح؛ لأن عدم التوافق بين تسمية ومفهوم يحيل ذهن القارئ إلى التأويل ويترك له غموضا ولبسا اتجاه هذا المصطلح، إذا ما كان مع مصطلحات أخرى داخل حقل معرفي بعينه، على أن يكون هناك بيان للمفاهيم وتوضيح مفاهيمها المقصودة، "والتخلي

[1] المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: خليفة الميساوي، (المرجع السابق) ، ص 70 ،71.

عن استعمال الصور البلاغية من تشبيه واستعارة وكناية وتورية وغيرها"[1]، والمصطلحات الدقيقة التي يتوفر فيها شرط الوضوح خاضعة للغة العلمية بعيدة عن اللغة الأدبية والتنميق اللفظي، الذي قد يحيل ذهن القارئ لمصطلح آخر.

ب- الدقة:

لا يكون وضع مصطلح اكتسب مكانة بين المصطلحات في حقل معرفي ما عبثا، بل هو نتيجة عمليات سابقة يقوم بها واضعه، حيث يعتمدون فيه على التحري الدقيق وفق منهجية مدروسة سلفا، حتى لا يكون هناك ترادف واشتراك لفظي مع مصطلحات الحقل المعرفي الواحد، وتكون العلاقة بين التسمية والمفهوم أحادية الدلالة في الحقل المفهوم، وهي الميزة التي يتفرد بها المصطلح عن الكلمة.

ت- الإيجاز:

من شروط المصطلح الإيجاز والاختصار، وهذا ما جعل بعض المصطلحات تكون رموزا، ولقيت قبولا بين عديد الباحثين، إذ يتضح هذا جليا فيما قدموه من مصطلحات منحوتة كانت لتكون عبارة مصطلحية، وقد سبق أنْ قدمنا مثالا لمصطلح السيدا. ومن أمثلة ذلك أيضا: عبشمي/ من عبد شمس، برمائي/ بري مائي، وهناك كثير من الاختصارات في شتى التخصصات العلمية، وليس في الأدب فقط، كما نجد كثيرا من المنظمات والمؤسسات تعتمد هذه الطريقة في عرض مختصرات تحيل على أسمائها، ومثال ذلك: (م أ ل ع) وهو اختصار للمجلس الأعلى للغة العربية.

ث- سهولة النطق:

ويقصد به الابتعاد قدر الإمكان عن المصطلحات صعبة النطق عند استعمالها بين أهل الاختصاص، بحيث لا يكون هناك نفور منها عند التداول مما يكسبها الشيوع، وتكون لها مكانة بين باقي المصطلحات العلمية المستعملة التي فرضت وجودها في الحقول المعرفية؛ لأن المصطلح المبهم يشكل عائقا في التواصل بين المختصين، وحتى في محاولة توحيده.

3. المصطلحية:

يعود الفضل في التأسيس لهذا العلم 'لأوكن فوستر' الذي عرفه بقوله: " العلم الذي يهتم بدراسة أنساق المفاهيم، وجدولتها في أصناف منطقية"[2]، وقد سعت المنظمة العالمية 'إيزو' في توصياتها (1087م) إلى وضع تعريف شامل تراعي فيه وجهات النظر المختلفة، وهكذا عُرّفَ علم المصطلح

[1] علم المصطلح-لطلبة العلوم الصحية والطبية-، معهد الدراسات المصطلحية، (المرجع السابق)، ص52.

[2] المرجع نفسه، ص5.

بوصفه "الدراسة العلمية للمفاهيم، والمصطلحات المستعملة في اللغات الخاصة"[1]، أما 'علي القاسمي' فقد فصل المصطلحية في فرعيين: (النظري Terminologie/Terminologie التطبيقيTerminographie/Terminography)

"فالأول هو العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية، والثاني هو العمل الذي ينصب على توثيق المصطلحات، وتوثيق مصادرها والمعلومات المتعلقة بها، ونشرها في شكل معاجم مختصة، إلكترونية أو ورقية"[2]، وتجد 'ماريا تيريزا كابري' أن كلمة "مصطلحية" تعين على الأقل على ثلاثة مفاهيم مختلفة:

"-مجموعة المبادئ والأسس المفهومية التي تمكن تدبير دراسة المصطلحات.

-مجموعة القواعد التي تسمح بتحقيق عمل مصطلحاتي.

-مجموعة المصطلحات لمجال متخصص معين"[3].

ويضيف 'علي القاسمي' شروطا وجب توفرها في مؤلف المعجم أثناء إعداده له،" فالمصطلحي الذي يضطلع بإعداد مصطلحات مولدة أو موحَّدة للنشر، لا بدّ أن يكون متمكنا من نظريات علم المصطلح، وكذلك المعجمي الذي يتولى تصنيف معجم من المعاجم، ينبغي أن يكون متمكنا من دراسة المفردات التي يشتمل عليها معجمه"[4]، كما نجده أيضا يقدم لنا الجوانب التي يتطرق لها علم المصطلح بالدراسة وهي:

" أولا: يبحث علم المصطلح في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة (مثل علاقات الجنس-النوع، الجزء-الكل) التي تتبلور في صورة منظومات مفهومية تشكل الأساس في وضع المصطلحات المصنفة التي تعبر عن تلك المفاهيم، وبهذا المعنى يكون علم المصطلح فرعا خاصا من علم المنطق وعلم الوجود.

[1] علم المصطلح-لطلبة العلوم الصحية والطبية-، معهد الدراسات المصطلحية، (المرجع السابق)، ص5.

[2] علم المصطلح-أسسه النظرية وتطبيقاته العملية-: علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008م، ص263، 264.

[3] المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات: ماريا تيريزا كابري: تر: محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد-الأردن ط1، 2012م، ص50، 51 .

[4] علم المصطلح-أسسه النظرية وتطبيقاته العملية-: علي القاسمي، (المرجع السابق)، ص 264.

ثانيا: يبحث علم المصطلح في المصطلحات اللغوية، والعلاقة القائمة بينها، ووسائل وضعها، وأنظمة تمثيليها في بنية علم من العلوم، وبهذا المعنى، يكون علم المصطلح فرعا من فروع علم المعجم Lexicology، وعلم تطور دلالات الألفاظSemasiology.

ثالثا: يبحث علم المصطلح في الطرق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية، بصرف النظر عن التطبيقات العملية في لغة طبيعية بذاتها"[1].

نلاحظ في الجانب الثاني ربط 'علي القاسمي ' المصطلحات بعلم من العلوم، وهذا ما قدمته 'ماريا تيريزا' في ثالث مفهوم لكلمة مصطلح وقد سبق ذكره، هذا الربط هو ما يُكسب المصطلح "خاصية بالنسبة إلى الوحدات المعجمية الأخرى في لغة ما هي أنه يملك معنى متخصصا، أي معنى يمكن ربطه بمجال تخصص"[2]، كما نجده يشير إلى أحد أهم العلوم التي تستند إليه أغلب العلوم في بناء معاجمها هو علم المعجم.

4. المعجم:

من معاني المعجم لغة: الإبهام والغموض والإخفاء وعدم البيان يقول 'ابن منظور' في لسانه: " قرأ فلان ما استعجم عليه، ما يقرأه إذا التبس عليه، فلم يتهيأ له أن يمضي فيه، وصلاة النهار عجماء لإخفاء القراءة فيها"[3]، ويتغير معنى الفعل 'عجم' بإضافة الهمزة في أوله ليكتسب دلالة جديدة " وعلى هذا يصير معنى أعجم: أزال العجمة أو الغموض أو الإبهام ومن هنا أطلق على نقط الحروف لفظ 'الإعجام' لأنه يزيل ما يكتنفها من غموض"[4].

أما مفهومه اصطلاحا فقد تعددت التعريفات وتداخلت المفاهيم لتحيل على المفهوم الواحد عرفه 'أحمد مختار عمر' على أنه "الكتاب الذي يجمع كلمات لغة ما ويشرحها ويوضح معناها، ويرتبها بشكل معين"[5].

تجاوزنا الحديث عن الفرق بين المعجم والقاموس لموضع آخر؛ لأنه من المصطلحات المعجمية التي كان النظر فيها مختلفا خصوصا بالنسبة للمحدثين منهم، وهو ذو حديث مطول خصوصا أن

[1] علم المصطلح-أسسه النظرية وتطبيقاته العملية-: علي القاسمي، (المرجع السابق)، ص270.

[2] علم المصطلح مبادئ وتقنيات: ماري كلود لوم: (تر): ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت-لبنان، ط1، 2012م، ص57.

[3] لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت، دط، دت، مادة " ع ج م"، ج12، ص389 .

[4] صناعة المعجم الحديث: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، مصر-القاهرة، ط2، 2009م، ص19.

[5] البحث اللغوي عند العرب-مع دراسة لقضية التأثير والتأثر-أحمد مختار عمر، عالم الكتب، مصر-القاهرة، ط6، 1988م، ص164.

هذا المصطلح على قدم تداوله لم يلق التخصيص، إلا على يد هيئة علمية متخصصة بعد أن اختلفت فيه التوجهات التي قدمها الباحثون.

5. المعجمية:

المعجمية في علم اللغة الحديث تنقسم إلى فرعين-علمين-"علم المفردات أو علم الألفاظ 'lexicologie'، وعلم الصناعة المعجمية 'lexicographie'، فالمصطلح الأول يشير إلى دراسة المفردات، ومعانيها في لغة واحدة أو في عدد من اللغات، ويهتم علم المفردات من حيث الأساس باشتقاق الألفاظ، وأبنيتها ودلالتها المعنوية والإعرابية، والتعابير الاصطلاحية، والمترادفات وتعدد المعاني، أما الصناعة المعجمية، فتشمل على خطوات خمس هي: جمع المعلومات والحقائق، اختيار المداخل، وترتيبها طبقا لنظام معين، وكتابة المواد ثم نشر النتاج النهائي"[1]، تعد المعجمية واحدة من أهم فروع علم اللغة الحديث، وتعود بوادر نشأتها من عناية المسلمين بما ورد في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من مفردات، ورغبتهم الملحة لفهم ما ورد فيهما من غريب، مرورا بمجموعة من المراحل -التي سنعرج إليها فيما بعد-حتى وصل إلينا اليوم في شكل معاجم ورقية،" ولم يعرف العرب التأليف المعجمي قبل العصر العباسي لأسباب عدة منها:

أ- انتشار الأمية بينهم، فالذين كانوا يعرفون القراءة والكتابة قبل الإسلام قليلون.

ب- طبيعة حياتهم الاجتماعية القائمة على الغزو والانتقال من مكان إلى آخر.

ت- اتقانهم للغتهم، فقد كانت العربية عندهم لسان المحادثة والخطابة والشعر، وكان إذا احتاج أحد إلى تفهم معنى لفظ استغلق عليه، لجأ إلى مشافهة العرب، أو إلى الشعر"[2].

ولعل أول كتاب عربي ضم قائمة بمجموعة من المفردات على حد علمنا -ليس بالمعنى الدقيق المعروف للمعجم، ولكن هو من بوادر نشأة المعجم-ما ألف من قبل حبر الأمة وترجمان القرآن أحد نوابغ عصره 'عبد الله بن عباس' المتوفى سنة 68هـ ،من خلال كتابه 'غريب القرآن'، الذي مثل أول نقطة للجمع تعد المرجعية الأولى للانفتاح على التأليف المعجمي وأسلوبا جديدا في التدوين، وبعد ما قدمه 'ابن عباس' من مجهودات تلته مجموعة من المحاولات اشتملت على جانب من التعديل لكنها لم ترق للمستوى المطلوب، وبذلك تفطن صاحب الإحصاء الرياضي لمفردات اللغة 'الخليل ابن أحمد الفراهيدي' المتوفى سنة 170هـ، إلى تخطي كل الأسباب التي كانت تحول بينه وبين تأليف معجم

[1] علم اللغة وصناعة المعجم: علي القاسمي، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، الرياض، ط2، 1991م، ص3.

[2] المعاجم اللغوية العربية-بداءتها وتطورها-: إميل يعقوب، دار العالم للملايين، بيروت -لبنان، ط2، 1985م، ص24.

بمعنى الكلمة، وقد عمل في تأليفه على أن يكون مضبوطاً وفق ترتيب جديد لم يكن معهودا من قبل، وهذا ما جعله يخرج عن ما قدمه في كتابه 'ثلاثة كتب في الحروف'، الذي حققه 'رمضان عبد التواب'، ويظهر فيه اعتمد 'الخليل' على الترتيب الهجاء بدل اعتماد الترتيب الصوتي، وهذا ما طرح الشكوك عند 'عبد التواب' حين قال:" غير أن ما يثير العجب حقا، هو معاني الحروف نفسها، تلك الحروف التي تطلق على حروف الهجاء كذلك؛ ففي قليل من الحالات إيجاد علاقة بين معنى الحرف وأصله مثل: 'الباء' و'النون'. ومع 'الكاف' ربط معناه: 'المصلح للأمور' بأصل: 'كافٍ'، وماعدا ذلك من المعاني فهو خيال محض"[1]، هذا ما يترك لنا سؤالا علينا الإجابة عنه، ما هو السبب الذي جعل 'الخليل' يتجنب الترتيب الهجائي المتبع في كتابه 'ثلاثة كتب في الحروف' لينتقل إلى الترتيب الصوتي؟، كما أن قراءة هذا الكتاب تزودنا بصورة واضحة عن منهج 'الخليل' في التأليف "؛ لأن كتاب 'ثلاثة كتب في الحروف' "لم يذكره واحد ممن ترجموا له"[2]، ولعل السبب في اختياره للترتيب الصوتي أنه "لم يكن ليبتعد عن الأخذ بترتيب كان معاصروه يعرفون مبتدعه نصراً"[3]، وقد مثل الخليل ثالث مرحلة سار عليها تكوين المعاجم أثناء جمع اللغة.

6. مراحل ظهور المعجم:

مر بثلاث مراحل وهي:

أ. المرحلة الأولى:

جمع العرب ألفاظ اللغة في هذه المرحلة اعتمادا على السماع دون ترتيب؛ لأن الغاية من التدوين كانت جمع ألفاظ اللغة من عرب البادية،' "فحفظوا ما يحفظ بالرواية ودونوا كثيرا منه بالكتابة، وكان ذلك المحفوظ أو المكتوب في الجاهلية والإسلام- بالإضافة إلى القرآن الكريم، والحديث الشريف هو التدوين الأول أو الجمع الأول للغة في صورتها الواقعية المستعملة – أي ألفاظ اللغة في سياقاتها، وقد امتّد المجال الزمني لذلك النوع من التدوين في عهد رواة الشعر في الجاهلية إلى القرن الثالث الهجري"[4]، ويبدو أن هذه المرحلة تميزت بصنفين من التأليف المعجمي "رسائل تدور

[1] ثلاثة كتب في الحروف-للخليل بن أحمد وابن السكيت والرازي-: تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1982م، ص13.

[2] المرجع نفسه، ص12.

[3] معجم المعاجم العربية: يسرى عبد الغاني عبد الله، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط1، 1991م، ص101.

[4] الاستدراك على المعاجم العربية-في ضوء مئتين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس-: محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي، 1986م، ص12.

حول غريب القرآن والحديث، أما الصنف الثاني فمثلته رسائل تجمع فيها الألفاظ والكلمات العربية المختلفة من البادية"[1]، "ومن أبرز كتب هذه المرحلة كتب الغريبين وكتب النوادر "[2]، وما عُرِفَ عند اللغويين برسائل الموضوعات، ويبدو من النظرة العامة لهذه المرحلة أن الغاية تصنيفية لمفردات اللغة، تحت رؤوس موضوعات مختارة في المطر، والخيل، والنخل ...إلخ، ويبقى الدافع الأول لاهتمام القدماء بالمعاجم في عمومها نابع من اهتمامهم بالقرآن الكريم، وجمع أكبر قدر من الكلمات حفاظا على الموروث الثقافي العربي القديم.

ب.المرحلة الثانية:

عرفت هذه المرحلة عند العرب بالرسائل ذات الموضوع الواحد، حيث كانت تجمع "الكلمات المتعلقة بموضوع واحد في موضع واحد ... والذي دعا إلى هذا في اللغة –على ما يظهر –أنهم رأوا كلمات متقاربة المعنى، فأرادوا تحديد معانيها، فدعاهم ذلك إلى جمعها في موضوع واحد ... وتُوجت هذه المرحلة بكتب تؤلف في الموضوع الواحد، فألف أبو زيد كتابا في المطر، وكتابا في اللبن"[3]، "كما ألفت في هذه المرحلة أيضا رسائل أخرى، جمعت فيها الأمثال المتماثلة في أوزانها الصرفية، ككتاب (فَعَلَ وأَفْعَلَ)'لقطرب'، وكتاب (فَعَلْتَ وأَفْعَلْتَ) 'لأبي إسحاق الزجاجي'، كذلك الكتب التي ألفت في النبات والحيوان أو خلق الإنسان، وغيرها"[4]، وما هذا التنوع في تدوين هذه الرسائل الصغيرة المتفرقة، إلا تمثيل للموضوعات التي كانت تشغل الفكر العربي في شبه الجزيرة العربية زمن عصر الاحتجاج.

ت.المرحلة الثالثة:

تمثل هذه المرحلة "وضع معجم يشمل كل الكلمات على نمط خاص ليرجع إليه من أراد البحث عن معنى كلمة"[5]، وقد " اعتمد مؤلفوها على كتب المرحلة الأولى والثانية فجمعوها، وأضافوا إليها بجهودهم المتلاحقة قدرا كبيرا من السعة، والشمول، والتقصي، والتنظيم، وأخرجوا بذلك المعجمات

[1] ينظر–المعاجم العربية –موضوعات وألفاظ–: فوزي يوسف الهابط، الولاء للطباعة والتوزيع، ط1، 1992م، ص22.

[2] اللغة ومعاجمها–في المكتبة العربية–: عبد اللطيف الصوفي، طلاسدار، دمشق–سوريا، ط1، 1986م، ص38.

[3] المعجم العربي –نشأته وتطوره–: حسين نصار، دار مصر للطباعة، ج1، ط2، 1968م، ص34.

[4] اللغة ومعاجمها–في المكتبة العربية–: عبد اللطيف الصوفي، (المرجع السابق)، ص39.

[5] المعجم العربي –نشأته وتطوره–: حسين نصار، (المرجع السابق)، ج1، ص34.

اللغوية العامة، وتعد هذه المرحلة أطول هذه المراحل الثلاث جميعا وأكثرها عطاء، ففيها خطت حركة تأليف المعجمات خطواتها الأخيرة في طريق نموها الطبيعي"[1].

يمكن القول إن الذي قدمه 'الخليل' في كتابه 'العين' هو استدراك لما فات مؤلفي المعاجم من ضوابط في التأليف خلال المرحلة الأولى والثانية، مع نوع من الإبداع الخاص منقطع النظير في الثقافة العربية والغربية، مما جعله المرجع الأول الذي يؤسس للمعجمية العربية، وهو بمثابة انزياح معجمي إذا ما قارناه بما سبقه من جهود في التأليف المعجمي جمعاً وترتيباً، وجعله منطلقا لظهور منهجيات جديدة لما بعده من معاجم، والاختلاف في طريقة تعاملها مع المادة المعجمية من حيث أسس الجمع وآليات الوضع، التي تميز كل معجم عن الآخر وتدرجه تحت أحد المدارس المعجمية.

7. مدارس المعجمية العربية:

إن تعدد المعاجم والاختلاف في منهجيات التأليف المعجمي، وبالخصوص طرق ترتيب مفردات اللغة داخل المعجم، فرض على اللغويين والمعجمين تقسيم هذه المعاجم إلى مدارس حسب الترتيب المتبع فيها:

أ. مدرسة الترتيب الصوتي:

يعود الفضل في نشأة هذه المدرسة 'للخليل بن أحمد الفراهيدي' الذي كان مولعا بالصوتيات، إلى درجة أنه "ابتكر النظام الذي عرف به، ورتب الحروف تبعا لمخارجها، فقد تصور جهاز النطق البشري مزمارا موسيقيا يصدر الأصوات من أماكن متفرقة منه، فبدأ بما يصدر عن أقصى موضع في الحلق ثم بعده، وتدرج بها إلى أن انتهى بأدناها الصادر من الشفتين، ثم ألحق بها حروف العلة والهمزة فوصل إلى الترتيب الآتي للحروف: ع ح ه خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ث ر ل ن ف ب م وي ا ء"[2]، لقي الترتيب الذي اتبعه 'الخليل' قبولا كبيرا من قبل عديد المؤلفين، وقد نتج عن هذه المدرسة مجموع من المعاجم كان لكل منها قيمته الخاصة نذكر منها:

" 'البارع': القالي إسماعيل بن القاسم (356هـ)

'تهذيب اللغة': الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت370هـ)

'المحيط': الصاحب بن عباد (ت 385هـ)

[1] اللغة ومعاجمها-في المكتبة العربية-: عبد اللطيف الصوفي، (المرجع السابق)، ص40.

[2] ينظر- المعجم العربي: حسين نصار، دار الجاحظ، بغداد، 1980م، ص 24.

'المحكم': ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 458هـ) "[1]، يؤكد 'حسين نصار' على عدم الخروج عن الترتيب الخليلي في المعاجم التي تلته واتبعته في قوله: " وعندما أحكم على هذه المعاجم بأنها مدرسة واحدة لا ألغي كل الفروق بينها، بل إن هناك فروقا متنوعة غير أنها جميعا تشترك في نهجها العام، فتلتزم بترتيب الحروف على المخارج، وتقسيم الأبواب على الأبنية، وإيراد التقاليب كلها معا"[2]، وقد "كان غرض الخليل من هذه الطريقة استيعاب وحصر كلام العرب ومعرفة المستعمل منه ومعانيه ونحو ذلك مما أشار إليه في مقدمته"[3]، والتي تؤكد على إحصائه التام في جمع مفردات اللغة، وقد اشترك معه في اتباع هذا النهج القائم على إحصاء المادة بالتقليب 'ابن دريد' في كتابه 'الجمهرة'.

ب.مدرسة المعاجم الموضوعية:

تسبق هذه المدرسة باقي المدارس من الناحية الزمنية باستثناء مدرسة الترتيب الصوتي، وقد مثلّ هذه المدرسة عدد معتبر من الرسائل اللغوية، التي اعتمدت على الترتيب بحسب الموضوع وأشهر معاجمها:

" 'الغريب المصنف ' ابن سلام، أبو عبيد القاسم (ت224هـ)

'الألفاظ' ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت244هـ)

'المخصص' ابن سِيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت458هـ)"[4]، اختلفت التسمية لهذه المعاجم التي تندرج تحت هذه المدرسة، إذ إنّ هناك من يطلق عليها 'معاجم الصفات'، ولو تمعنا النظر في كتاب ' الغريب المصنف' 'لابن سلام ' لوجدنا أنه يتألف من "ألف باب جمعها في سبعة وعشرين كتابا هي: خلق الإنسان، النساء، اللباس، الأطعمة، الأمراض، الخمر، الدور والأرضين، الجمل"[5]، وقد كان لهذه المدرسة الدور الكبير في ظهور معاجم متخصصة فيما بعد.

[1] مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي: حلمي خليل، دار المعرفة، الإسكندرية-القاهرة، 2003م، ص120.

[2] المعجم العربي: حسين نصار، (المرجع السابق)، ص 31.

[3] المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها: احمد بن عبد الله الباتلي، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1992م، ص20.

[4] مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي: حلمي خليل، (المرجع السابق)، ص121.

[5] المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها: أحمد بن عبد الله الباتلي، (المرجع السابق)، ص77.

ت.مدرسة الترتيب الألفبائي مع الأبنية:

اعتمد أصحاب هذه المدرسة على الترتيب الهجائي المعروف في التعامل مع المادة المعجمية، وهذا ما قام به 'ابن دريد' في معجمه ' الجمهرة '، إذ أنه "رتب ألفاظه بحسب الحرف الأول وسار الترتيب الهجائي مع ذكره مقلوبات الكلمة، واستفاد فيه كثيرا من كتاب 'العين للخليل' فهو غزير المادة اللغوية، وما يقال عن كثرة أوهامه فيعزى ذلك لأنه أملاه من حفظه إلا في مواضع يسيرة، فأملاه بفارس ثم أملاه بالبصرة وبغداد ولم يستعن بشيء من الكتب إلا في الهمزة واللفيف، وطبع بتحقيق المستشرق 'كرنكو' في أربعة مجلدات بالهند، ثم حققه د. 'منير البعلبكي' في ثلاثة مجلدات مذيلة بفهارس، وطبع في بيروت، عام 1407هـ[1]، بعد الجمهرة ظهرت معاجم لا تقل أهمية عمّا قدمه ابن دريد، هما 'المجمل' والمقاييس 'لابن فارس'، "فقد أصدر أبو الحسن بن فارس بن زكريا 'المتوفى في 395هـ)معجميه بعد أن هذّب منهج ابن دريد تهذيبا بينا، ترك أثرا طيبا في كتابيه"[2]، وحاول من خلال تهذيبه الإبقاء "على الترتيب الألفبائي للحروف، واتخذ منه الأساس الأول لتقييم معجمه، وأبقى على نظام الأبنية فقسّم كل حرف من حروف الهجاء اعتمادا عليه. ولكنه اختصر الأبنية إلى ثلاثة فقط، فتخلص من كثير العناء الذي كابده الخليل وابن دريد ومن كثير من الأخطاء، والفوضى التي أصابت المعاجم السابقة "[3].

ث.مدرسة التقفية:

يعود الفضل في ظهور هذه المدرسة للجوهري (ت400هـ)، وتعتمد على ترتيب الكلمات بحسب الحرف الأخير، كما تعد أهم المدارس المعجمية لشيوعها، وكونها سندا للشاعر إذا ما تعلق الأمر بالقوافي، وقد عمد الجوهري من خلال مؤلفه ' تاج اللغة وصحاح العربية' إلى " تدوين الصحيح من الألفاظ وتيسير البحث عن المواد، وأحدث ظهور الكتاب ثورة في تأليف المعاجم، إذ يعتبر الجوهري أنه لم يسبقه أحد إلى طريقته في الترتيب"[4]، رد 'حسين نصار' على هذا الادعاء الذي يعطي السبق 'للجوهري' في استحداث هذ النوع من الترتيب القائم على الأبنية بقوله:" ولكن الجوهري ليس أول من وضع قواعده، فقد سلكه قبله أبو بشر اليسان بن ابي اليسان البندنيجي (200 هـ) في

[1] المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها: أحمد بن عبد الله الباتلي، (المرجع السابق)، ص42.

[2] المعجم العربي: حسين نصار، (المرجع السابق)، ص48.

[3] المرجع نفسه، ص 48، 49.

[4] المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها: أحمد بن عبد الله الباتلي، (المرجع السابق)، ص54.

كتاب التقفية وخاله الجوهري إسحاق بن إبراهيم الفارابي (350هـ)في ديوان الأدب، وربما سبقهم جميعا ابن قتيبة (213هـ) في كتابه المسمى باسم البندنيجي"[1]، لم يحتو هذا المعجم كمّا كبيرا من الألفاظ؛ لأنه "يعد من المؤلفات الموجزة إذ لم يحو ما حواه غيره من المعاجم الضخمة من حيث كثرة الألفاظ وتفسيراتها"[2]، ولقد بلغ ترتيب 'الجوهري' في معجمه الشهرة التي لم تلقاها باقي المدارس والذي مازال مستعملا إلى يومنا هذا.

ج. مدرسة المعاجم المتخصصة:

يؤكد 'حلمي خليل' في كتابه 'مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي' على إمكانية إضافة هذه المدرسة زيادة على المدارس المعجمية المشهورة، لارتباطها بمصطلحات العلوم والفنون، والمادة المعجمية في معاجمها تختلف عن الرصيد المعجمي في باقي المدارس؛ لأن " مدرسة المعاجم المتخصصة لا طبقاً لمبدأ الوضع من حيث ترتيب المداخل، وإنما طبقا للمادة اللغوية التي تضمها مثل هذه المعاجم، فهي تعتمد على نوع خاص من الألفاظ والكلمات مثل كتب الترادف والمشترك اللفظي والأضداد"[3]، وقد تعدّى مجال اهتمام المعاجم المتخصصة ألفاظ اللغة العامة ليشمل مصطلحات تمثل مفاتيح قطاعية معينة، ونجد من أوائل من مثل هذه المدرسة الرماني بكتابه 'الحدود في النحو'،" ويضمن الرماني كتابه عددا من المصطلحات النحوية وغير النحوية- مع أنه يقدم له بقوله: باب الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو- ويعمد الرماني في هذا الكتاب إلى تقديم المصطلحات وحدودها"[4]، وقد كان الهدف من بناء المعاجم المتخصصة في حقيقة الأمر دقيقا؛ لأن المفهوم يتطابق مع المصطلح لتحديد حقل مفهومي معين.

إن النظر في مراحل تطور المعاجم وارتباط كل منها بمدرسة خاصة، يؤكد على الجهد الفردي الذي قام به مؤلف المعجم، وفق حدود زمنية وحضارية محددة تحدد خطاها اللغة المستعملة، ويبقى هذا الجهد له جذور قديمة، إذ إن كل معجم يأخذ عن سابقه، وفي مقدمات المعاجم شهادات صريحة تثبت ذلك. "ويصرح ابن فارس بالأخذ عن كتب السابقين والاعتماد عليها وعلى خمسة منها بالذات هي: كتاب العين للخليل، وإصلاح المنطق لابن السكيت، والجمهرة لابن دريد، وغريب

[1] المعجم العربي: حسين نصار، (المرجع السابق)، ص61.

[2] المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها: أحمد بن عبد الله الباتلي، (المرجع السابق)، ص54.

[3] مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي: حلمي خليل، (المرجع السابق)، ص121.

[4] من قضايا المصطلح اللغوي العربي: مصطفى طاهر الحيادرة، عالم الكتب الحديث، اربد-الأردن، 2003م، ص60.

الحديث والغريب المصنف لأبي عبيد"[1]، ونجد اختلافاً في المصادر التي ينهل منها مؤلف المعجم حسب توجهه وحسب المنهج الذي تأثر به، "وهكذا نرى أن التقليد في المعاجم العربية كان سنة متبعة ولكن لاشك أنه كان هناك تميز ظهر في أكثر من ناحية، فكل لاحق أراد أن يضيف شيئا إلى ما عمله السابقون"[2]، كما يبقى الجهد في التأليف واضحا ومستمرا يعتمد على أساس سابق يكون المنطلق في كل تأليف.

8. علاقة المعجمية بالعلوم المساعدة:

تتداخل المعجمية مع تخصصات علمية كثيرة نذكر منها، ميادين علمية حديثة العهد كاللسانيات والمصطلحية، وهي بمثابة علوم مساعدة تكمل بناءها المعاجم العربية بأنواعها، وترتكز عليها في ضبط المادة المعجمية وتحليلها وفق منهج واضح في الترتيب والشرح.

أ. العلاقة بين المعجمية والمصطلحية:

يمكن تحديد العلاقة التي تحكم المعجمية بالمصطلحية في بناء معاجم متخصصة، والتي تضم مجموعة من المصطلحات، وتمثلها المعجمية المختصة بفرعيها النظري والتطبيقي، والتي فصل فيها 'بن مراد' في حديثه عن المعجمية بقوله:" تتفرع إلى معجمية مختصة نظرية، وهي المصطلحية النظرية التي تبحث في المصطلحات من حيث هي كيانات معقدة، لها مكوناتها ومفاهيمها ومناهج توليدها وخصائصها التمييزية، ومعجمية مختصة تطبيقية، وهي 'المصطلحية التطبيقية'، تبحث في المصطلحات من حيث مناهج تقييسها، ومناهج تكنيزها، جمعاً ووضعاً سواء بتأليف المعاجم العلمية والفنية المختصة، أو بالتخزين في الحاسوب"[3]، نلاحظ في جانب من هذا القول أن العلاقة بين المعجمية والمصطلحية تعدت ما هو ورقي مكتوب، لتساير التطور التكنولوجي في مجال المعلوميات لتوصيف مصطلحات في شكل معاجم إلكترونية، تسهل الاستعمال وتلبي حاجة مستعملها، وتتحدد الخصوصية المشتركة بين المعجمية بفرعيها النظري والتطبيقي والمصطلحية، كذلك أن كلاً منهما يقوم على هدف واحد، وهو تطوير المعاجم العامة أو الخاصة، ويمكن لنا تحديد العلاقة بين العلمين-

[1] المعاجم اللغوية -في ضوء دراسات علم اللغة الحديث-: محمد أحمد أبو الفرج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر-القاهرة، 1966م، ص27

[2] المعاجم اللغوية -في ضوء دراسات علم اللغة الحديث-: محمد أحمد أبو الفرج، (المرجع السابق)، ص31.

[3] مسائل في المعجم: إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1997م، ص79.

المعجمية والمصطلحية- من حيث أساس بناء المعجم فيهما(كلمات+ مصطلحات)، وسهم يحدد وجهة انطلاق العمل، والناتج الذي يمثل هدف كل منهما، بمخطط توضيحي يبيّن ذلك:

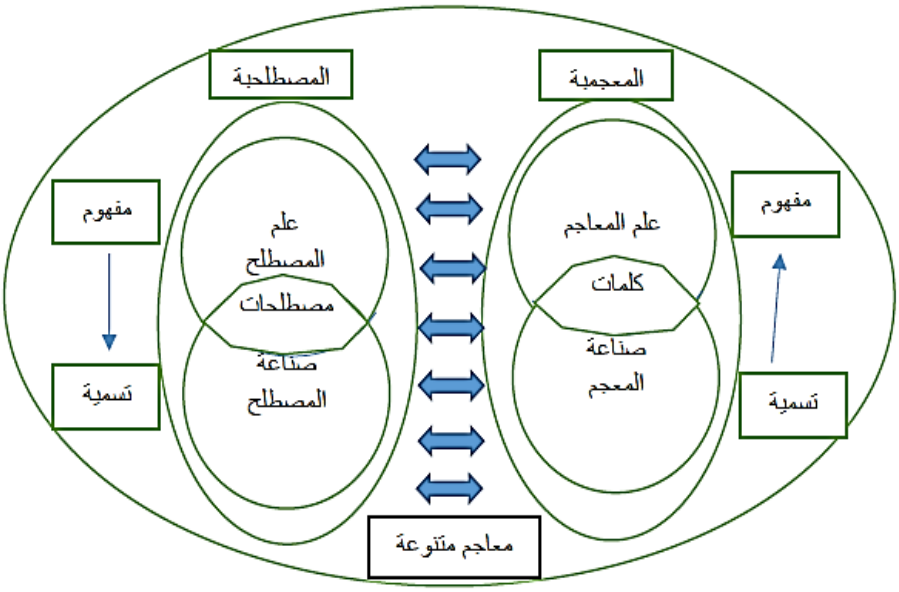

مخطط لتبيان العلاقة بين المعجمية والمصطلحية

وفي تحليل المخطط يمكن القول: إنّ العلاقة التي تربط المعجمية والمصطلحية هي تطوير معاجم خاصة متنوعة –ورقية أو إلكترونية–تلبي حاجة أهل الاختصاص، أما الاختلاف فهو في خط العمل المصطلحي والعمل المعجمي، " فصناعة معجم اللغة العامة تتم عبر لائحة من كلمات تشكل جردا وفرزا لمدخل المعجم، وبعدها يصف المعجماتي الكلمات دلاليا بواسطة تعريف، وينطلق فيها من الشكل وصولا إلى المدلول، أما سير العمل المصطلحي فيتم عبر لائحة مفاهيم، والتي هي جزء من هيكلة مواضيعية متفاوتة الصورنة حسب المجالات، وتتبادل مفاهيم هذه الهيكلة علاقات بينها منطقية وأنطولوجية، والمجموع يشكل النظام المفهومي لتخصص أو نشاط متخصص، وتعطي المصطلحية إذاك لكل خانة مقابلة لمفهوم تسمية معينة، وهي التي يستعملها فعليا المتخصصون حين يرجعون المفهوم من الهيكلة"[1].

[1] ينظر–المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات: ماريا تيريزا كابري، (المرجع السابق)، ص60، 61.

ب.العلاقة بين المعجمية واللسانيات:

تتأكد العلاقة بين المعجمية واللسانيات في أنه "لا شك أن العلوم المعجمية الحديثة تعتمد على النظريات اللسانية لتطوير نفسها وتحديد مواضيع بحثها وطرقها المنهجية، إذ استفادت صناعة المعاجم الحديثة من لسانيات المدونة وطرق اشتغالها وكيفية دراستها لبنية الكلمة وتصنيفها للمقولات المعجمية النظرية والتطبيقية من اشتقاق وتوليد ونحت وتركيب ودلالة"[1].

ت.العلاقة بين المصطلحية واللسانيات:

نجد ارتباطاً وثيقاً بين علم المصطلح واللسانيات على حد تعريف 'روندو': "المصطلحية علم يتخذ موضوعه طابعا لسانيا"[2]، كما نجد اختلافاً بين الدارسين في كون استقلالية المصطلحية عن اللسانيات، وفي كونها علما مستقلا لا يخضع لغيره من العلوم، والرأي الثاني يدعم فكرة أن كليهما يخضع للآخر، أما 'خليفة الميساوي' فنجده يساند الرأي الثاني انطلاقا من أن " النظرية اللسانية لبهلر ويسبرسن بداية من 1920م محطة رئيسية في نشأة النظرية المصطلحية، ولهذا السبب لا يمكن للمصطلحية بجميع فروعها النظرية والتطبيقية أن تستقل عن اللسانيات، التي ساعدتها على ضبط أسسها المنهجية ومقاربتها النظرية، فتأثرت بها في البحث عن شرعيتها العلمية وتأسيس وجودها العلمي والإبستيمولوجي "[3]، وما يؤكد على التلاحم بين العلمين نجد أن أغلب المؤسسات المعنية بالدراسات المصطلحية وخاصة في توحيد المصطلح، توصي" بإسناد هذه المهمة إلى لجنة مكونة من مصطلحيين، ولسانيين، ومتخصصين في الميدان العلمي الذي تتعلق به المصطلحات"[4]، فانتماء المصطلحية إلى اللسانيات يمكنها من الاستفادة منها في ضبط تسميات المصطلحات، وتحديد مجال انتماء المصطلح التخصصي، كما أن المصطلحية تحتاج إلى عدة فروع لسانية مساعدة في ضبط الشكل المعجمي لكل مصطلح ضمن تخصص معين.

[1] المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: خليفة الميساوي، (المرجع السابق)، ص 32.

[2] علم المصطلح-لطلبة العلوم الصحية والطبية-: معهد الدراسات المصطلحية، (المرجع السابق)، ص5.

[3] المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: خليفة الميساوي، (المرجع السابق)، ص 39.

[4] علم المصطلح-أسسه النظرية وتطبيقاته العملية-: علي القاسمي، (المرجع السابق) ص264.

ث.العلاقة بين المعجمية والدلالة:

تتمحور العلاقة بين هذين العلمين تحت دارسة معاني المفردات بعيدا عن السياق؛ أي بيان المعاني المفردة للكلمات، ولهذا نجد "أن دراسة المعنى المعجمي تشكل قطاعا عريضا وأساسيا من المعنى المعجمي وشرحه هو الهدف الأول لهذا العلم"[1]، ونجد علماء المعاجم يعرفون علم الدلالة "بأنه ذلك الفرع من علم اللغة الذي يدرس المعنى المعجمي"[2]، وبهذا كانت الحاجة لعلم الدلالة في الصناعة المعجمية ملحة جدا، لأنّ " إهمال اللغويين للصناعة المعجمية أخذ في الزوال، فخلال الأعوام العشر الماضية، ارتفعت الأصوات مطالبة بدمج علم الدلالة في النظرية اللغوية. وهذا ما أعطى الصناعة المعجمية زخما جديدا قربها من مركز الثقل"[3]، ويشير 'حلمي خليل' إلى الصلة التي تربط علماء المعاجم مع علماء اللغة، "في أن المعنى المعجمي يتألف من ثلاثة عناصر أساسية هي:

1- ما تشير إليه الوحدات المعجمية من دلالة على شيء أو فكرة Dénotation
2- ما تتضمنه الوحدة المعجمية من دلالات تتلازم مع الأولى Coonnotation
3- درجة التطابق بين العنصر الأول والثاني Rang of application

ومعنى هذا أن ما تشير إليه الكلمة أو الوحدة المعجمية سواء ماديا أو غير ذلك، هو عبارة تصور المتكلم بلغة ما للشيء كما هو موجود في ذهنه، والعنصر الثاني من عناصر المعنى المعجمي، فهو يمكن أن نصفه بأنه جميع العناصر الأخرى الدلالية التي ليس لها صلة بالكلمة في الخارج، أي قد ترتبط به الكلمة من دلالات أو تتلازم في ذهن المتكلم بمعان تستدعيها، أما العنصر الثالث فهو يمثل درجة التطابق بين المعنى الأصلي والمعنى الذي توحي إليه الكلمة "[4]، وعليه يبقى المعنى من أصول بناء المعاجم العربية، وقد اهتم به القدماء وأولوه عناية كبيرة، فكان فهم معاني القرآن الكريم هو الدافع الأول لظهور المعجم وفهم غريب القرآن الكريم ، وبيان ما مدلولات ألفاظه، وما استشكل عليهم في قوله تعالى وقول رسوله صلّى الله عليه وسلم.

إن الارتباط بين المعجمية وباقي العلوم جعلها علما منفتحا على باقي العلوم، ولا يقل أهمية عنها، ولما كان كل علم تحكمه حاجة مستعمل اللغة في ميدان علمي ما إلى تأليف معجم يجمع

[1] مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي: حلمي خليل، (المرجع السابق)، ص74.
[2] المرجع نفسه، ص 79.
[3] علم اللغة وصناعة المعجم: علي القاسمي، (المرجع السابق)، ص12.
[4] ينظر–مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي: حلمي خليل، (المرجع السابق)، ص78.

شتات المصطلحات فيه، كانت الحاجة لعلم يسهل عليه ضبط المصطلحات العلمية ضبطا دقيقا وفق منهجية مدروسة متفق عليها بين أهل الاختصاص، تتجلى في المعجمية بفرعيها النظري والتطبيقي.

9. الدرس اللساني المغاربي الحديث:

إن الحديث الدرس اللساني المغاربي، هو محاولة لإعادة النظر في التراث اللغوي وفق أسس وقواعد غربية، ومحاولة اقتراح نظرة جديدة للغة بإعطائها نماذج آخرى تحدد جوانبها المختلفة، خلافا على ماكان معروفا عند لغويينا القدماء، هذا ما خلق قطبين متنافرين في الفكر العربي الحديث، الأول يهدف إلى إعادة النظر في التراث وفق نماذج عربية أصيلة، والثاني أنموذج غربي حداثي قائم على تبني مناهج اللسانيات الغربية، إلا أن الاستفادة من هذه المناهج لم يكن وفق أسس سليمة، " فما حدث في اللسانيات العربية مختلف تماما، إذ تشكلت لسانيات بنيوية وصفية عربية عن السياق المعرفي والتأريخي الذي عرفته اللسانيات الوصفية الغربية، وفي المقابل فإن التوليدية العربية لم تنشأ بوصفها مذهبا معارضا للوصفية العربية، بل إنها نشأت منفصلة تماما عما أنتجته الحركة اللسانية في المشرق العربي، فكانت جهدا منقطعا عما سبقها"[1]، هذه الأخيرة التي كان لها أثر بالغ في جهود المغاربة أو ما يتعلق بالدرس اللساني المغاربي، ولعل هذا من المشاكل التي صعبت التأريخ للسانيات العربية، وهي من المشاكل التي أشار إليها 'مصطفى غلفان' حين قال:" أما الليسانيون العرب بمختلف اتجاهاتهم الذين يعتبرون اللسانيات تفكيرا لغويا جديدا لا علاقة له بالفكر اللغوي القديم، فإنهم لم يقدموا بدورهم أي بديل لساني حديث للانتقادات التي وجهوها للفكر اللغوي القديم، فضلا عن أنهم لم يتقيدوا كليا ببعض مبادئ الدرس اللساني الحديث"[2]، وما كان من هذه الصراعات إلا أن أبقت الدراسات اللسانية العربية محل خلاف بين من يُريد العودة إلى التراث القديم، وإعادة تطويعه لدراسة اللغة، وبين من يريد الخروج عنه إلى اتباع مناهج ذات منابع غربية، وقد يبدو هذا الصراع للوهلة الأولى أنه على المستوى الخارجي، أما بالنسبة للمستوى الداخلي فهناك مجموعة من المشاكل الرئيسية نذكر منها:

- مشكل الترجمة للمصطلحات اللسانية.

[1] نشأة الدرس اللساني العربي الحديث-دراسة في النشاط اللساني العربي-: فاطمة الهاشمي بكوش، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2004م، ص4.

[2] في اللسانيات العامة-تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها-: مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010م، ص104، 105.

- انفتاح اللسانيات على مختلف مجالات المعرفة.
- عدم الالتزام الكلي بمبادئ الدرس اللساني الحديث(المنهج).

أما بالنسبة للأول فيطرح مشاكل الترجمة من اللغة الأصل إلى اللغة الهدف، بحيث تلبي حاجة مستعمل اللغة من المتخصصين، وتكون هذه المصطلحات مفاتيح مضبوطة ضبطا دقيقا يمكن الاعتماد عليها فيما بعد للتعبير عن المفهوم الواحد في الحقل الواحد، تتصف بصفة العالمية بعيدة عن كل الأبعاد السياسية والإقليمية مشحونة بمخزونها الثقافي، فنحن لا يمكن أن ننكر التعدد في ترجمة المصطلح في كثير من التخصصات العلمية والأدبية، فمصطلح لسانيات في الدرس اللساني العربي عَرف هو الآخر هذا المشكل، إذ نجد أن أغلبهم كان يخلط علم اللغة وفقه اللغة، وبهذا" تبقى الترجمات العربية للكتابات اللسانية الغربية ترجمات ضعيفة في مجملها، يخونها المصطلح اللساني المختار، وهو يتعدد بتعدد المترجمين والبلدان التي ينتمون إليها. وقد يمتد الضعف ليشمل العبارة فيتم التشويش على المعنى... لذا، يصح القول بأن الترجمة لم تسعف في إرساء اللسانيات في البلدان العربية ...، وربما يكون ذلك مما تسبب جزئيا في النفور منها"[1]، وللأسف الشديد "ستظل هذه المشكلة قائمة ما لم يتم تأطيرها بإعادة المصطلح إلى بيئته، ومحاولة تعقب انزلاقاته الصوتية والبنائية والدلالية والوظيفية، وصولا إلى طرائق الاستثمار اعتمادا على الحقول التي يهاجر إليها المصطلح"[2].

أما المشكل الثاني فهو الميزة التشعبية التي تتصف بها اللسانيات كونها علم يؤثر وتتأثر به شتى ميادين الإبداع اللغوي، من أسلوبية وترجمة وفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم المصطلح، "فإذا تم مراعاة الظروف الاجتماعية التي تؤدى فيها اللغة وتتطور فإن مجال بحثها هو علم الاجتماع، أما إذا كان اندماجها علم خاص موضوعه وظيفة الأدلة في المجتمع هو السيميولوجيا، في حين لو كان ارتباط اللغة بنظام أدلة يعبر عن أفكار، بالنشاط النفسي فهي تدخل في موضوع علم النفس"[3]، وهذا التداخل خلق لدى الباحثين صعوبة في اتباع حركية المصطلحات العلمية، خصوصا أن "تدفق

[1] أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات–حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية–: حافظ إسماعيل علوي، وليد أحمد العناتي، دار الأمان، المغرب، ط1، 2009م، ص151.

[2] الترجمة والمصطلح –دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد–: السعيد بوطاجين، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009م، ص17،18.

[3] اللسانيات: جان بيرو، تر: الحواس مسعودي، مفتاح بن عروس، دار الآفاق، الجزائر، 2001م، ص3.

المصطلحات العلمية والتقنية الجديدة في الدول الصناعية كل يوم، يجعل من العسير على اللغة العربية مواجهتها واستيعابها بالسرعة اللازمة، إذ تُقدر هذه المصطلحات الجديدة بخمسين مصطلحا يوميا"[1].

وفي باب الحديث عن المشكل الأخير الذي يمثل مشكل المنهج، نجد أن 'يوسف وغليسي' انطلق من فرضية مفادها أن "المصطلح وثيق الصلة بمنهجه، وتطبيق منهج بمصطلحات وافدة من إطار منهجي مغاير أمارة من أمارات عدم التحكم في المنهج"[2]، والذي بدوره يؤدي إلى وقوع اضطراب منهجي يزيد من صعوبة ربط المفاهيم بمصطلحاتها التي تنتمي لمجال معين، وفي إطار محاولة لتوحيد منهجية وضع المصطلحات عُقدت ندوة بالرباط عام 1981م، والتي اقترحت فيها مجموعة من المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات ووضعها:"

1- ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كلَّ معناه العلمي.

2- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

3- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيلُ اللفظ المختصِّ على اللفظ المشترك.

4- استقراء وإحياء التراث العربي، وخاصة ما استُعمل منه، أو ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معرَّبة.

5- مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية، مما يقتضي:

أ- مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية، لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين.

ب- اعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات، حسب حقولها وفروعها.

ج- تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها، حسب كل حقل.

د - اشتراك المتخصصين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

هـ- مواصلة البحوث والدراسات لتيسير الاتصال بدوام، بين واضعي المصطلحات ومستعمليها.

---

[1] علم المصطلح-أسسه النظرية وتطبيقاته العملية-: علي القاسمي، (المرجع السابق)، ص191.

[2] إشكالية المصطلح-في الخطاب النقدي العربي الجديد-: يوسف وغليسي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008م، ص58.

6- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية، طبقاً للترتيب التالي: التراث، فالتوليد (لما فيه من مجاز، واشتقاق، وتعريب، ونحت).

7- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.

8- تَجَنُّب الكلمات العامية، إلا عند الاقتضاء، بشرط أن تكون مشتركةً بين لهجات عربية عديدة وأن يُشار إلى عاميتها، بأن توضع بين قوسين، مثلا.

9- تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، وتَجَنُّب النافر والمحظور من الألفاظ.

10- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

11-تفضيل الكلمة المفردة، لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق، والنسبة، والإضافة، والتثنية، والجمع.

12- تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة، ومراعاة اتفاق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي، دون التقيد بالدَّلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي.

13- في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف، تُفضّل اللفظةُ التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصفة أوضح.

14- تُفَضَّل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة، إلا إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

15- عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها، ينبغي تحديدُ الدَّلالة العلمية الدقيقة لكل واحد منها، وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها. ويَحْسُن عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع، أن تُجمع كل الألفاظ ذات المعاني القريبة أو المتشابهة، وتُعَالجَ كلها مجموعة واحدة.

16- مراعاة ما اتّفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودَلالات علمية خاصة بهم، مُعرَّبة كانت أو مترجمةً.

17- التعريب عند الحاجة، وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية، كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني، أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات، أو العناصر والمركبات الكيميائية.

18- عند تعريب الألفاظ الأجنبية، يُراعى ما يأتي:

ترجيح ما سَهُل نُطقُه في رسم الألفاظ المعربة، عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.

ب- التغيير في شكله، حتى يُصبح موافقا للصيغة العربية ومستساغا.

جـ-اعتبار المصطلح المعرب عربيا، يخضع لقواعد اللغة، ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق، مع موافقته للصيغة العربية.

د- تصويب الكلمات العربية التي حَرَّفَتْها اللغاتُ الأجنبية، واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

هـ- ضبط المصطلحات عامة، والمعرب منها خاصة، بالشكل، حرصا على صحة نطقه، ودقة أدائه"[1].

ولكن للأسف الشديد رغم الدقة التي اتبعها أعضاء هذه الندوة للوصول إلى منهجية تكاد تكون دقيقة، نجد أن نسبة التقيد بها من قبل المشتغلين في حقل المصطلحية والمعجمية قليلة جدا، على الرغم من أنها ضوابط تمس أغلب المعايير المعجمية والدلالية والصوتية والتداولية، كما أنها حددت مجموعة من المبادئ الفرعية فيما يتعلق بآخر مشكلين سبق وعرضنا لهما مشكل المنهج، وذلك باقتراح المنهج الدولي بهدف توحيد المصطلحات ومشكل التعامل مع اللفظ الأجنبي، بإخضاعه لقواعد اللغة العربية من ناحية الشكل والمضمون.

10. مصطلح المعجمية في الدراسة اللسانية:

أ. المصطلح المعجمي:

إن تحديد مفهوم دقيق للمصطلح المعجمي ليس بالأمر السهل، ولكن ارتأينا إلا أن نقدم اجتهادا في وضع تعريف له، استنادا لما قدمه بعض الأساتذة في تعاملهم مع مصطلحات من مجالات معرفية أخرى، ليكون تعريفه الاصطلاحي على النحو الآتي: إنّه رمز لغوي (مفرد أو مركب) أحادي الدلالة، منزاح نسبيا عن دلالته المعجمية الأولى، يعبر عن مفهوم معجمي محدد واضح، متفق عليه بين أهل هذا الحقل المعرفي.

يحتل المصطلح المعجمي مكانة هامة في الدراسة اللسانية الحديثة، بمختلف أنواعه المعجمي الصوتي والمعجمي الصرفي والمعجمي الدلالي والمعجمي الخالص، والتي سنَفصل فيها لاحقا.

ولكن محاولة الوقوف على منهجية تسمح لنا بتحديد المصطلحات المعجمية عند القدماء والمحدثين من الصعوبة بمكان، خصوصا أن هذه المصطلحات تتعدد وتتداخل ترجماتها عند أغلب اللغويين والمعجميين، لهذا تكاد تكون غير واضحة لغير المتمرس في وضع المصطلحات والفصل في الخيط الرفيع الذي يربط بينها، كما أنها متناثرة في ثنايا الكتب على امتداد أغلب التخصصات

[1] ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي: مجلة اللسان العربي، مج 18، ج1، 1981م، ص 175، 176.

اللغوية من نحو وصرف ودلالة ومعجمية ولسانيات...إلخ، وعلى الرغم أن منها ما يبدو واضحا للوهلة الأولى، ولكن بالتدقيق فيها يتضح أنها متداخلة مع علوم أخرى مما يزيد صعوبة الأمر، وقد ارتأينا لأن نعتمد على مقدمات المعاجم والكتب التي ضمت تحديدا واضحا للمصطلحات المعجمية، أو بتعبير أدق المعجمية الصرفية والدلالية والصوتية، التي تندرج تحت مصطلحي الجمع والوضع اللذان يمثلان أحد أهم الخطوات الإجرائية في التأليف المعجمي، وما هذا التقسيم للمصطلحات المعجمية إلا انطلاقا من منطلقات التحليل اللغوي، القائمة عليه معظم الدراسات اللسانية، والمصطلح مهما كان يخضع لمستويات التحليل اللغوي التي كان فيها اختلاف كبير، في كون بعضها أنظمة أو مكونا من مكونات التركيب، وإن كانت في أغلبها مجال اهتمام اللساني في الدراسة والوصف والتحليل، يجعل الوقوف على كل المصطلحات المعجمية يحتاج إلى جهد جهيد ووقت طويل، لا نستطيع الوفاء بها مهما فصلنا فيها؛ لأن جانب الدقة الذي تفرضه علينا المصطلحات يمنع منا الوقوف على كل المصطلحات المعجمية، وسنقتصر على ما يبدو أساسيا منها في الدرس المعجمي آخذين في الحسبان أثر الدرس اللساني المغاربي عليها، خصوصا ما له علاقة ببناء المعجم.

الفصل الأول

المصطلحات المعجمية عند القدماء

المبحث الأول: المصطلحات المعجمية الصوتية.

المبحث الثاني: المصطلحات المعجمية الخالصة.

المبحث الثالث: المصطلحات المعجمية الصرفية.

المبحث الرابع: المصطلحات المعجمية النحوية.

المبحث الخامس: المصطلحات المعجمية الدلالية.

توصل العرب منذ القديم إلى قيمة المصطلحات في اللغة، فكانت لهم إسهامات كثيرة في الدرس اللغوي، عرف فيها المصطلح ضبطا دقيقا في كل كتبهم النحوية والصوتية والصرفية وغيرها، ونجد 'الخوارزمي' يؤكد على سبب تسمية كتابه 'بمفاتيح العلوم'، في قوله:" وسميت هذا الكتاب مفاتيح العلوم إذ كان مدخلا إليها، ومفاتيح لأكثرها"[1]، كما نجده يعرض في كتابه للفظة الوتد وتعدد مفاهيمها في عدد من التخصصات" ولفظة الوَتَد، عند اللغويين والمفسرين: أحد أوتاد البيت أو الجبل... وعند أصحاب العروض: ثلاثة أحرف، اثنان متحركان وثالث ساكن، وعند المنجمين أحد الأوتاد الأربعة التي هي الطالع والغارب، ووسط السماء، ووتد الأرض"[2]، وبالتفصيل في القول على الترتيب نعرض لأمثلة:

1- عند المفسرين في قوله تعالى: "﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا ۝ وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا ۝ ﴾"[3]، وفي هذه الآية الكريمة تحديد للوظيفة التي تشترك فيها الجبال مع الأوتاد وهي التثبيت.

2- عند أصحاب العروض الوتد نوعين: الوتد المجموع الذي يرمز له بـ://0، والوتد المفروق الذي يرمز له بـ:/0/

3- وخير مثال لذلك فيما ورد في 'كشاف اصطلاحات الفنون' الذي يقول فيه صاحبه: " اعلم أنَّ الطالع جزء من منطقة البروج يكون على الأفق في وقت مخصوص فإن كان الوقت زمان ولادة شخص يقال له طالع ذلك الشخص...، وإذا كان الوقت شيء آخر ينسب إليه ثم الجزء المقابل للطالع يسمى الغارب والسابع أيضا، ومنتصف الطالع والغارب فوق الأرض على نصف النهار يسمى العاشر، وما يقابله تحت الأرض يسمى الرابع، وهذه الأربعة تسمى بالأوتاد"[4].

ويتضح عند القدماء أن الفصل بين المصطلحات ومفاهيمها ضرورة يفرضها الاختصاص والحاجة، فما قام به 'الخليل' وكل من أتى بعده في تأليف المعاجم ،كانت فيه إشارت

[1] مفاتيح العلوم: الخوارزمي بن محمد ابن يوسف، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط2، 1989م، ص15.

[2] المرجع نفسه، ص14.

[3] سورة النبأ، الآية 6-7.

[4] كشاف اصطلاحات الفنون: محمد علي التهانوي، مر،تح: رفيق العجم، علي دحروج وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ج1، ط1، 1996م، ص1139.

للمصطلحات المعجمية في مقدمات معاجمهم وكتبهم النحوية والصوتية والصرفية والدلالية، حيث تتداخل مع ما يحتاجه المعجمي من مصطلحات في الدراسة والتحليل وبناء معجمه.

1. المصطلحات المعجمية الصوتية:

اهتم العرب القدماء بالجانب الصوتي من اللغة، وقد كان السبيل في حل مشكل اللحن في القرآن الكريم، وذلك بضبط الكتابة الصوتية للحركات التي في حقيقتها مكملة للحرف العربي، فكان المستوى اللغوي الذي لقي اهتماما كبيرا حتى في مصنفات النحو العربي، من أمثال: 'سيبويه' و'ابن جني' وغيرهما، وقبلهما 'الخليل'، خصوصا أن القرن الثاني عرف نشاطاً علمياً كبيراً، فما كانت الأبحاث الصوتية التي تلت 'الخليل' والقرن الثاني الهجري، إلا نقلاً عنه أو زيادات طفيفة على الدرس الصوتي العربي، لم تخرج عن جهاز النطق وصفات الحروف إلا في بعض التغيرات، وسننطلق من معجم 'الخليل' في دراسة المصطلحات المعجمية الصوتية؛ لأنه رائد هذا العلم في تلك الفترة دون منازع حتى في غياب توفر وسائل تقنية تسمح له بالتحليل الدقيق لصفات ومخارج الحروف وما يتعلق بها، كما أن" مقدمة 'العين' على إيجازها أول مادة في علم الأصوات دلت على أصالة علم الخليل، وأنه صاحب هذا العلم ورائده الأول"[1]، وفيها كان يشير إلى أغلب المصطلحات المعجمية الصوتية التي تستفيد منها الصناعة المعجمية، والتي كانت المنطلق في بناء معجمه القائم على الترتيب الصوتي، ومنها:

أ. الصوت والحرف:

لم يقف 'الخليل' وتلميذه 'سيبويه' بعده على مصطلح 'صوت'، وإنما اختارا له مقابلا آخر وهو 'الحرف'، و" تعني في مصطلح الخليل ما نعنيه باستعمالنا كلمة صوت في عصرنا الحاضر"[2]، يمكن القول إن 'الخليل' قد استعمل 'الحرف'، الذي يعود أول ظهور له 'لأبي الأسود الدؤلي' بدل 'الصوت'، ولكنه كان يعي جيدا الفرق بين صوت الحرف واسمه؛ أي بين ما يسمعه والرمز الكتابي الدال عليه، "ومصطلح الحرف لدى علماء العربية قديما هو ما يدل على الصوت اللغوي، ولما كانوا

[1] كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، العراق، دت، ج1، ص10.

[2] المرجع نفسه، ص11.

قد خصصوا للأصوات المصوتة مصطلحا هو الحركات، فإن الحرف لديهم يدل على ما يسمى حديثا الصوت الصامت "[1]، ونجد في مقدمة كتاب 'العين' "فإذا سئلت عن كلمة وأردت أن تعرف موضعها فانظر إلى حرف الكلمة. فمهما وجدت منها واحدا في الكتاب المقدم فهو ذلك الكتاب"[2]، وما هذا الاختيار 'للخليل' إلا لكون الحرف أعم من الصوت، وما قوله في هذا النص حروف الكلمات إلا قاصدا أصواتها، ونجد 'تمام حسان' يعطي تمثيلا لذلك" فالنون اصطلاح شامل يدخل تحته عدد من الأصوات، كالذي في بداية 'نحن'، والذي قبل الثاء في 'إن ثاب'، وقبل الظاء في 'إن ظهر'، وقبل الشين في' إن شاء'، وقبل القاف في' إن قال'، مع اختلاف واضح بين هذه الأصوات في المخرج، لاحظ أن صوت النون في' إن ثاب' و' إن ظهر' مما يخرج فيه اللسان، كالثاء، والذال والظاء تماما. لقد اصطلحنا على أن نسمي هذا العدد من الأصوات حرف النون"[3]، وممن استقر عندهم تعريف الصوت نوعا ما من القدماء هو 'ابن جني' الذي قال:" اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا، حتى يعرض له الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنية عن امتداده، واستطالته، ويسمى المقطع أينما عرض له حرفا، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها"[4]، وكان الصوت ميزة يشترك فيها الإنسان مع غيره، خلاف الحرف الذي يمثل الرمز الكتابي له، زمن تعريفه للصوت أن أراد ربطه بجهاز النطق ثم محددا شكله مستعينا بحاستي البصر والسمع، كما عد المقطع حرفا تتحكم في تحديد صفته اختلاف الأجراس، وبهذا يكون قد حدد ملامح الصوت شكله لحظة خروجه من جهاز النطق في شكل تموجات،" وأما حال التموج من جهة الهيئات التي يستفيدها من المخارج والمحابس في مسلكه فيفعل الحرف، والحرف هيئة الصوت عارضة له يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع"[5]، وفي هذا القول نجده يتوافق مع ما قدمه 'ابن جني' في 'سر صناعة الإعراب'، كون الصوت حالة فيزيائية ناتجة عن اندفاع الهواء من الرئتين عبر مجرى هوائي معين يعطي الصوت صفة معينة تميزه عن صوت آخر، كما أن هذا الصوت

---

[1] المصطلح الصوتي-في الدراسات العربية-: عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق، 1998م، ص220.

[2] كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، (المرجع السابق)، ص47.

[3] مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر-القاهرة، 1990م، ص125.

[4] سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ج1، ط1، 2000م، ص19.

[5] أسباب حدوث الحروف: أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، تح: محمد حسان الطيان، يحي مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، 1982م، ص60.

الذي يمثل الأثر السمعي يخضع في فهمه العام إلى تصنيف معين، و" ينبني هذا التصنيف على معايير معينة تتعلق بطبيعة الأصوات وخواصها المميزة لها، بالتركيز في ذلك على معيارين مهمين: الأول وضع الأوتار الصوتية والثاني طريقة مرور الهواء من الحلق والفم أو الأنف، عند النطق بالصوت المعين. وبالنظر في هذين المعيارين معا وجد أن الأوتار الصوتية، تكون غالبا في وضع الذبذبة عند النطق بالحركات، وأن الهواء في أثناء النطق بها يمر حراً طليقاً من خلال الحلق والأنف"[1]، وما هذا التركيز في التصنيف المعياري إلا لتحديد طبيعة الأصوات اللغوية التي تشترك فيها كل اللغات، والتي تنقسم بدورها إلى قسمين رئيسيين:

1- الصوامت، أو الأصوات الصامتة، أو الحروف Consonne

2- الصوائت، أو الحركات، أو أحرف اللين، أو الحرف المصوت Voyelle

بالنظر لما قدمه علماء الأصوات العرب قديما، نجد منهم 'ابن سينا' الذي لا يقف على مصطلح 'الصوامت' إلا في باب حديثه عن الواو والياء بقوله:" وأما الواو الصامتة فإنها تحدث حيث تحدث الفاء، ولكن بضغط وحفزٍ للهواء ضعيف لا يبلغ أن يمانعه في انضغاطه سطح الشفة، وأما الياء الصامتة فإنها تحدث حيث تحدث السين والزاي، ولكن بضغطٍ وحفزٍ للهواء ضعيف لا يبلغ أن يُحدث صفيراً"[2]، وما اطلاق 'ابن سينا' لمصطلح 'الصامت' في هذا الباب إنما هو إشارة لما يعرف 'بأشباه الصوامت' أو ما نعرفه أيضا 'بحروف العلة' ومثال: ذلك في الواو كأن تقول: نوْم، وفي الياء كأن تقول: جيْد، وفي أشباه الصوائت يقول ابن سينا محددا ": اعلم يقينا أن الألف الممدودة المصوتة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة وأن الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصح فيها الانتقال من حرفٍ إلى حرف"[3]، والتفريق بين أصوات العلة والحركات القصيرة تحكمه خاصيتان:"

- الأمد أو الكمية Quantity
- الكيفية Qualiy

...ولدينا في العربية ثلاثة صوائت قصيرة يقابل كل واحد منها صائت طويل له تقريبا صفات الصائت القصير نفسها، أي ينطق بالطريقة نفسها تقريباً، فالكيفية هنا شبه ثابتة أما الأمد فمتغير.

[1] علم الأصوات: كمال بشر، دار غريب للطبعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م، ص149، 150.

[2] أسباب حدوث الحروف: أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، (المرجع السابق)، ص 83، 84.

[3] المرجع نفسه، ص85.

ويبلغ زمن الصوائت الطويلة في اللغة العربية ضعف زمن الصوائت القصيرة"[1]، يعرف 'هشام خالدي' الصوامت بقوله:" الصامت: هو صوت يلتقي الهواء بحاجز عند النطق به والصامت في حاجة إلى حركة تسبقه أو تتبعه، لكي يسمع بصفة جلية وتصنيف الصوامت حسب نوعية الانغلاق ونوعية الحاجز.

1- إذا كان الانغلاق تاما سمي الصامت شديدا(مثل:با).
2- إذا لم يذهب حصر الهواء إلى الانغلاق، وكان نطق الصامت بتوتر عضلي ضعيف، فإن الصامت رخو مثل: د.
3- إذا خرج الهواء من أطراف حاجز مركزي سمي الصامت جانبيا، وذلك مثل اللام في لبس.
4- إذا حدث اهتزاز في عضو من أعضاء النطق عند مرور الهواء سمي الصوت مكررا، وذلك في مثل الراء في 'رام' "[2].

يتضح من النقاط التي أوردها 'هشام خالدي' أن الاعتراض في مرور الهواء الخارج من الحنجرة درجات تختلف بين المحكم وغير المحكم الذي انحرف فيه الهواء، نتيجة اعتراض في جزء من أجزاء النطق عند الانغلاق، ومن خلال هذا يمكن القول إن طبيعة الصامت تحدده درجة الانفتاح والانغلاق والعائق في مجرى الصوت.

لعل أول إشارة إلى الأصوات الصائتة تعود 'للخليل بن أحمد' الذي استعمل مصطلح 'الأحرف الجوفية' أو ' الأحرف الهوائية' في تحديده لعدد الحروف الصائتة في اللغة العربية حين قال:" في العربية تسعة وعشرون حرفا صِحَاحا لها أحياز ومدارج، وأربعة أحرف جُوْف وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة"[3]، وما تسمية 'الخليل' بهذه المصطلحات حسبه إلا كون هذه الحروف لا تقع في مدرج من مدارج جهاز النطق، وأن هذه الحروف لا وجود لعائق أمام مخرجها، بالنسبة للصوائت لم يهتم القدماء بها بقدر اهتمامهم بالصوامت، لكن هذا لا يعني أنهم أغفلوها تماما لأن 'ابن جني' قد أشار إلى العلاقة بين الحركات وحروف المد قائلا:" اعلم أن الحركات أبعاض حروف اللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فالحركات ثلاث، وهي الفتحة، والكسرة، والضمة فالفتحة

[1] الصوتيات العربية: منصور بن محمد الغامدي، مكتبة التوبة، الرياض، ط1، 2001م، ص72.

[2] ينظر- صناعة المصطلح الصوتي-في اللسان العربي الحديث-: هشام خالدي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 2012م، ص180.

[3] كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، (المرجع السابق)، ص 57.

بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريقٍ مستقيمةٍ"[1]، ونجده يدلل على ما في قوله في حرف الألف ممثلا:" وذلك نحو فتحة عين عَمَر، فإنك إن أشبعتها حدث بعدها ألف، فقلت عامَر"[2]، 'ومصطلح 'الصائتة' هو مرادف لما جاء به 'ابن سينا' في حديثة عن المصوتة من الحروف، وما الصوائت إلا " أصوات تخلو من الضجيج، لأنها تصدر دون أن يصدم هواء الزفير بأي عائق"[3]، وتحدد طبيعة الصوت اللغوي في درجة الانفتاح؛ لأن" مقدار انفتاح قناة الفم أثناء إصدار الصوت اللغوي، ويتراوح بين الإغلاق التام في الصوامت الانسدادية والانفتاح التام في الصوائت، غالبا ما يستعمل لتصنيف الصوائت"[4]، وهنا يتضح الاختلاف في تسمية المصطلح بين 'الخليل' و'ابن جني' الذي استعمل هذا الأخير مصطلح 'مصوتة' كبديل لما جاء به 'الخليل' في الفصل بين الألف والواو والياء بقوله: " وأما الألف المصوتة وأختها الفتحة فأظن أن مخرجها مع إطلاق الهواء سلسل غير مزاحم. وأما الواو المصوتة وأختها الضمة فأظن أن مخرجها مع إطلاق الهواء مع أدنى تضييق للمخرج وميلٍ[به]سلسٍ إلى فوق. وأما الياء المصوتة وأختها الكسرة فأظن أن مخرجها مع إطلاق الهواء مع أدنى تضييق [للمخرج] وميلٍ به سلسٍ إلى أسفل"[5]، أضف إلى كل هذه المصطلحات يوجد مصطلح 'أصوات اللين'، " وأصوات اللين في اللغة العربية هي ما اصطلح القدماء على تسميته بالحركات من فتحة وكسرة وضمة، وكذلك ما سموه بالألف اللينة والياء اللينة والواو اللينة، وما عدا هذا فأصوات ساكنة"[6]، رغم الاختلاف في وضع المصطلحات، فالغالب أن المدلول واحد وفي سبب شيوع مصطلح 'الصائت' و'الصامت' يحدد كمال بشر أسباب استعماله في أن:"

1- تقارب اللفظين 'صائت' و'صامت'.

2- ولأن مصطلح 'صامت' قد استعمله القدامى بدءاً من القرن التاسع الهجري.

---

[1] سر صناعة الاعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، (المرجع السابق)، ص33.

[2] المرجع نفسه، ص34.

[3] علم الأصوات اللغوي-الفونيتيكا-: عصام نور الدين، دار الفكر اللبنانية، بيروت-لبنان، ط1، 1996م، ص196.

[4] علم الأصوات العام-أصوات اللغة العربية-: بسام بركة، مركز الإنماء القومي، بيروت -لينان، 1988م، ص173.

[5] أسباب حدوث الحروف: أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، (المرجع السايق)، ص 84 ،85 .

[6] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، مكتبة نهضة مصر، مصر، دت، ص29.

3- ولأن المحدثين لم يتفقوا على كلمة واحدة، ليجعلوها مصطلحا موحدا.

4- ولأن كلمات المحدثين قد تعني، في الاستعمال العربي، حقولا أخرى... فتتشابك المصطلحات، وتتداخل حقولها مما يؤدي إلى الاضطراب والفوضى... بينما يسعى العلم إلى الفرز والبلورة واستعمال مصطلح واحد لحقل واحد"[1].

يتفق كل من 'عاصم نور الدين' و'كمال بشر' على مجموعة من النتائج التي تعد فاصلا بين الصوامت والصوائت في العربية:"

5- الصوائت كلها مجهورة في الكلام العادي، أما الصوامت فمنها ما هو مجهور، ومنها ما هو مهموس.

6- كل صوت حصل له اعتراض تام في مجرى الهواء، حال النطق به، يكون صوتا صامتاً وذلك نحو: الباء والدال واللام...

7- كل صوت حصل اعتراض جزئي له في مجرى هوائه محدثاً احتكاكاً من أي نوع، حال النطق به يعد صوتا صامتاً، وذلك نحو: السين، والشين، والصاد...

8- كل صوت لا يمر الهواء، حال النطق به، من الفم-مجهوراً كان أو مهموساً-صوت صامت، وذلك نحو: الميم والنون.

9- كل صوت ينحرف هواؤه، فيخرج من جانبي الفم، أو من أحدهما صوت صامت، نحو: اللام.

10- كل صوت غير مجهور -أي كل صوت مهموس-هو صوت صامت"[2].

ويتضح من كل ما أوردنا أن القدماء وإن اختلفوا في استعمال المصطلحات، قد أدركوا الفرق بين تصنيفين من الأصوات الصوامت منها والصائتة، وهذا دليل على دقتهم في تحديد وظيفة عضوين مهمين من أعضاء النطق الشفتين واللسان المسؤولين عن تغيير مجرى الهواء، والاختلاف في درجة الانفتاح والانغلاق التي تحدد تصنيف الأصوات العربية.

ب.المخرج:

يمكن القول حسب ما ورد في عديد الأبحاث الصوتية، أن 'الخليل' قدم لمصطلح 'مخرج' مجموعة من المترادفات التي اختلفت من موضع إلى آخر، وفيه إشارات كثيرة واضحة منها " اعلم أن الحروف

[1] علم الأصوات: كمال بشر، (المرجع السابق)، ص204، 205.

[2] علم الأصوات اللغوي-الفونيتيكا-: عصام نور الدين، (المرجع السابق)، ص 197، 198.

الذُولقية والشفوية ستة وهي: ر ل ن، ف، ب، م، وإنما سميت ذلقا لأن الذلاقة في المنطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الأحرف الستة"[1]، وفي هذه العبارة نجده يستعمل مصطلح مدرج، هو ما مثل مجموعة لحروف تحت عضو من أعضاء النطق، وهو المصطلح الذي عنون به 'الأزهري' بابا من أبواب معجمه سماه' باب ألقاب الحروف ومدارجها'، وفيه إشارة أخرى في مقدمة 'العين' لمصطلح 'حيز' يقول 'الخليل': " والنون في حيِّز واحد، ثم الفاءُ والباءُ والميمُ في حيز واحد، ثم الألف والواو والياء في حيز واحد والهمزة لم يكن لها حيز تنسب إليه "[2]، ولعل التفكير الرياضي في التقسيم الصوتي جعل 'الخليل' يستعمل مصطلح 'حيز' لإلحاق حروف معينة إلى أحياز مختلفة في العضو الواحد من أعضاء النطق، "فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء ... ثم الهاء ...، فهذه ثلاثة أحرف في حيز واحد بعضها أرفع من بعض ثم الخاء والغين في حيز واحد كلهن حلقية"[3]، وهو أيضا ما عنون به صاحب 'التهذيب' بابا أسماه 'باب أحياز الحروف'، وفي موضع آخر "، وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق"[4]، وفي هذا الموضع نجده يقف على مصطلح 'مخرج'، أضف إلى ذلك مصطلح 'مبدأ' الذي كان فيه يقول: "فالعين والحاء والخاء والغين حلقية، لأن مبدأها من الحلق، والقاف والكاف لهويتان، لأن مبدأهما من اللهاة"[5]، وما المقصود 'بالمبدأ' عنده هو المبدأ العام لمخرج كل الحروف التابعة للأحياز المنتمية إلى عضو نطقي معين .

ونجد 'ابن جني' استعمال 'المخرج' و'المدرج' في باب أسماه' باب أسماء الحروف وأجناسها، ومخارجها ومدارجها وفروعها المستحسنة وفروعها المستقبحة، وذكر خلاف العلماء فيها مستقصى مشروحا'، كما نجده يقف كثيرا على مصطلح 'مخرج' بقوله:" واعلم أن مخارج هذه الحروف ستة عشر: ثلاثة منها في الحلق"[6]، ويفصل 'كمال بشر' بين مصطلح 'المخرج' و'الحيز' بالقول: إنّ" المخرج يعني النقطة الدقيقة التي يصدر منها أو عندها الصوت، والحيز يعني المنطقة التي قد يُنسب إليها صوت أو أكثر فتنعت به، على ضرب من التعميم، وإن كان لكل صوت نقطة مخرج محددة"[7]،

[1] كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، (المرجع السابق)، ص51.

[2] المرجع نفسه، ص 58.

[3] المرجع نفسه، ص 57، 58

[4] المرجع نفسه، ص52.

[5] المرجع نفسه، ص 58.

[6] سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، (المرجع السابق)، ص60.

[7] علم الأصوات: كمال بشر، (المرجع السابق)، ص 180، 181.

وما المخرج في كل ما قدمناه إلا المصطلح الدقيق في الفصل بين الحرف والحرف، وهو المصطلح الذي استقر بالشيوع عند أغلب القدماء في أبحاثهم الصوتية للدلالة على "مكان إغلاق مجرى الهواء أو تضييقه، سواء أكان ذلك في المزمار أو في البلعوم أو في الفم"[1]، ولتوضيح الاستعمال الدقيق للخليل في مصطلح 'مخرج' في مقابل المصطلحات المستعملة في مقدمته، مثلنا لذلك بالرسم التخطيطي أدناه، الذي يفصل موضع استعمال المصطلح بالشكل الدقيق:

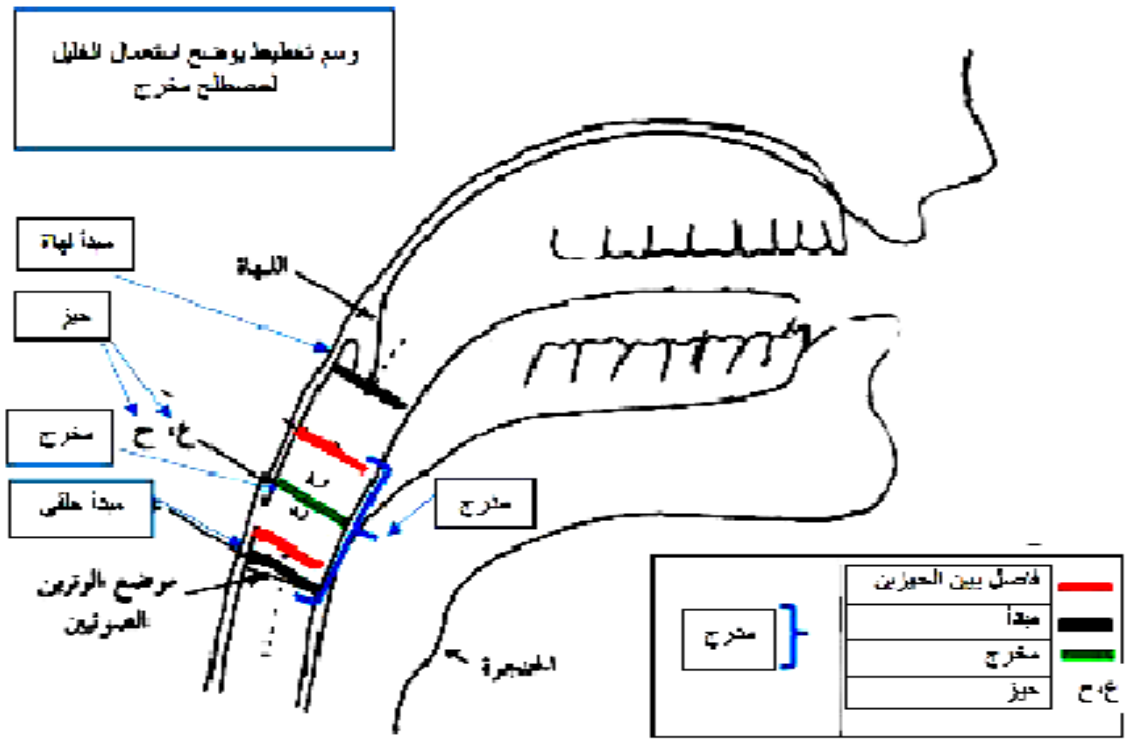

رغم كل المصطلحات المستعملة يبقى التحديد المخرجي في مجمله هو عملية تصنيفية للصوت، وضبط لتحديد مكان تشكله قبل خروجه وتلقيه من السامع في شكل ذبذبات صوتية، وفي الرسم التخطيطي نلتمس دقة 'الخليل' في استعماله للمصطلحات التي كانت تبدو مرادفة عند أغلب الباحثين في الاستعمال عنده لمصطلح 'مخرج'، ولعل هذه الدقة في التفكير المنطقي والمنظم التي اتصف بها 'الخليل' في تحديد المصطلحات الصوتية وصفاتها، التي تأخذ حيزا كبيرا من معجمه الذي يغلب عليه الجانب الصوتي، أعطته السبق والتميز عن كل ما ألف قبله وجاء بعده في مجال الصوتيات

[1] المدخل في علم الأصوات المقارن: صلاح حسنين، مكتبة الأدب، القاهرة، 2006م، ص35.

العربية، ونحن هنا لا ننفي جهود المحدثين في مجال الصوتيات العربية، وإنما الفضل في كل ما وصل إليه الدرس الصوتي من أبحاث يعود 'للخليل بن أحمد الفراهيدي'.

- **عدد المخارج الصوتية:**

يوجد اختلاف عند القدماء في عدد مخارج الأصوات، ولعل السبب الرئيسي هو عدم توفر وسائل وأدوات تسمح بالتحديد الدقيق لها، مستعملين في تحديد المخارج طريقة وضع اليد على العضو النطقي أو استعمال حرف سابق لها، وهذا من ذوق الخليل حيث أنه "كان يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحرْف. نحو ابْ، آتْ، احْ، اعْ، اغْ، فوجد العين أدخل الحروف في الحلق. فجعلها أول الكتاب ثم قرب منها الأرفع فالأرفع حتى أتى على آخرها وهو الميم"[1]، إلا أنهم قد ضبطوها ضبطا دقيقا وهذه شهادة من مستشرق يقول:" ونظرية مخارج الحروف عند النحاة العرب نظرية أحكموا ضبطها بعناية"[2]، كما نجد 'جان كانتينو' ينحو نحو 'سيبويه' في عد مخارج الأصوات ستة عشر مخرجا مستبعدا مخرج الجوف، وهي عنده على الترتيب:"

- أقصى الحلق وهو مخرج الهمزة، والهاء، والألف.
- وسط الحلق وهو العين والحاء.
- أدنى الحلق وهو مخرج الغين والخاء، وتسمى حروف هذه المجموعة الثلاث 'حروفا حلقية'
- أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى وهو مخرج القاف.
- ما أسفل بقليل من مخرج القاف بين اللسان والحنك الأعلى وهو مخرج الكاف، ويسمى هذان الحرفان (أي القاف والكاف)'لهويين'.
- وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى وهو مخرج الجيم والشين والياء، وتسمى هذه الحروف 'شجرية' أي 'حروف منفتح الفم'.
- أول حافة اللسان والأضراس وهو مخرج الضاد.
- جميع أول حافة اللسان وأول الحنك الأعلى والأضراس الصغرى والأنياب والثنايا وهو مخرج اللام.
- طرف اللسان والثنايا وهو مخرج النون.
- نفس المخرج السابق إلا أنه أدخل في ظهر اللسان بقليل وقريب من مخرج اللام وهو الراء.

[1] كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، (المرجع السابق)، ص47.

[2] دروس في علم الأصوات: جان كانتينو، نقل عن: صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 1966م، ص31.

وتسمى اللام والنون والراء حروفا 'ذلْقية' أو 'ذولقية' أي حروفا تقرع بذولق اللسان وهو طرفه.

- طرف اللسان وأصول الثنايا وهو مخرج الطاء والدال والتاء. وتسمى هذه الحروف 'نطعية' أي أدنى حنكية.
- طرف اللسان وأعلى باطن الثنايا وهو مخرج الزاي والسين والصاد، وتسمى هذه الحروف 'حروفا أسلية' أي حروف تقرع بأسلة اللسان وهو طرفه إذا استدق.
- طرف اللسان وأطراف الثنايا وهو مخرج الظاء والذال والثاء، وتسمى هذه الحروف ' حروفا لثوية'.
- الشفة السفلى والثنايا وهو مخرج الفاء.
- الشفتان وهو مخرج الباء والميم والواو. وتسمى الفاء والباء والميم والواو 'حروفا شفوية' أو 'شفهية'.
- الخيشوم وهو مخرج النون الخفيفة (ذات النطق الخيشومي)"[1]، وبالتدقيق في عدد هذه المخارج الفروع نجدها في الحقيقة لا تخرج عن تسعة أصول هي: حلقية، لهوية، شجرية، ذلقية، نطعية، أسلية، لثوية، شفوية، خيشومية. وهي لا تخرج حسب 'كانتينو' عن ترتيبهم لعدد مخارج الأصوات بقدر يكاد يكون كليّا، بقوله: "وترتيب المخارج هكذا ترتيب صحيح بصفة جلية ملحوظة وموافق تقريبا لترتيبنا نحن"[2]، ولعل الاختلاف الذي يتحدث عنه في بعض الحروف التي تحدد مخارجها نسبة لدرجة انفتاحها كجعل الميم حرفا خيشوميا إضافة للنون، أما فيما يتعلق بمخرج الجوف الذي يمثل الهمزة والواو والياء عند 'الخليل'، فـ 'سيبويه' لم يسقطها وإنما أعاد ترتيبها مع أحياز تحت المخارج الأصول؛ أي الحلقية والشفوية والشجرية وبهذا عدها فروعا تابعة وليس أصلا من أصول المخارج التسعة.

ت.المجهور والمهموس:

تأخذ صفات الأصوات جانباً لا بأس به في المعاجم اللغوية القديمة، لأن التركيز على صفات الأصوات التي ترتبط بمخارج مختلفة، هو تمثلٌ للملامح التي تميز كل صوت عن آخر، وعلى اختلافها بين صفات متضادة وغير متضادة، نعرض للجهر والهمس من المصطلحات المعجمية الصوتية المتضادة، وقف الخليل في معجمه' العين' على مصطلح 'الهمس' في باب الهاء والسين والميم معهما وعرفه على أنه:" حبس الصوت في الفم مما لا إشراب له من صوت الصدر ولا جهارة في

[1] دروس في علم الأصوات: جان كانتينو، (المرجع السابق)، ص31، 32.

[2] المرجع نفسه، ص31.

المنطوق ولكنه كلام مهموس في الفم كالسر"[1]، وهو نفس التعريف الذي قدمه صاحب التهذيب في كتابه حين استشهد بقول 'الليث'، ربط 'الخليل' 'الهمس' بصوت الصدر ويؤكد على عدم خروج الأصوات المهموسة مع صوت الصدر، وهو ما يبدو واضحا عند تلميذه 'سيبويه' الذي قدم حالة الأصوات المهموسة في أجهزة النطق، "وأما الحروف المهموسة فكلها تقف عنده مع نفخٍ، لأنهن يخرجن مع التنفس لا صوت الصدر؛ وإنما تنسل معه"[2]، ثم نجده يشير في موضع آخر إلى مصطلح 'صوت الصدر' وهو يتحدث عن بعض الأصوات المهموسة،" ومن المشْرَبَة حروف إذا وقفت عندها خرج معها نحوُ النفخة ولم تُضغَط ضغط الأولى، وهي الزاي، والظاء، والذال، والضاد؛ لأن هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر انْسَل آخره وقد فَتَرَ من بين الثنايا لأنه يجد مَنْفذاً، فتسمع نحو النَّفخة"[3]، ومما سبق يتضح أن الأصوات المهموسة أصوات تجري مجرى النفس غير مشربة من صوت الصدر مع ضعف الارتكاز على مخرج الصوت، وهذا ما يتضح في تعريف 'سيبويه':" وأما المهموس فحرفٌ أُضعِف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فردَّدت الحرف مع مجرى النفس"[4].

أما المحدثون فقد ارتبط عندهم 'الهمس' و'الجهر' بالأوتار الصوتية، والتي تختلف وضعيتها في حالة التنفس، "قد ينفرج الوتران الصوتيان انفراجا ملحوظا، بحيث يسمحان للنفس أن يمر خلالهما دون أن يقابله أي اعتراض أو مانع. يحدث في هذه الحالة ما يسمى في الاصطلاح الصوتي (الهمس) (مقابل الجهر). وتسمى الأصوات التي تنطلق حينئذ الأصوات المهموسة voiceless sounds"[5]، هذا فيما يخص تحديد وضع الوترين في الأصوات المهموسة، أما الأصوات المجهورة فيها، " قد يتضام الوتران أو ينطبقان انطباقا جزئيا، بحيث يسمح للهواء المندفع من خلالهما أن يفتحها ويغلقها بسرعة وانتظام فائقين، ومن ثم ينتج ما يعرف بذبذبة الأوتار الصوتية، وهي ذبذبة تُحدث نغمة موسيقية تختلف في درجة الشدة، وتعرف هذه النغمة بالأصوات المجهورة Voiced

[1] كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، (المرجع السابق)، ج4، ص10.

[2] الكتاب: سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج4، ص175.

[3] المرجع نفسه، ج4، ص174.

[4] المرجع نفسه، ص 434.

[5] علم الأصوات: كمال بشر، (المرجع السابق)، ص 136.

sounds"[1]، وبهذه يكون الاختلاف في درجة الشدة السبيل إلى التنوع الصوتي. إلا أن هذا التحديد للأوتار الصوتية كان غائبا في كل ما قُدم من أبحاث صوتية في باب تقديمهم تعريفات للصوت المجهور أو المهموس، يقول 'كانتينو':" وأما الأوتار الصوتية فلا يبدو أن العرب قد عرفوها"[2] حروف العربية تسعة وعشرون حرفا قسمها سيبويه في الكتاب إلى قسمين اثنين:

"فأمَّا (المجهورة) فالهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجيم، والياء، والضاد، واللام، والنون، والراء، والطاء، والدال، والزاي، والظاء، والذال، والباء، والميم، والواو. فذلك تسعة عشر حرفا.

وأما(المهموس) فالهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشين، والسين، والتاء، والصاد، والثاء، والفاء. فذلك عشرةُ أحرف"[3].

يعرف الأولى فيقول: "فالمجهورة حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت"[4]، ثم نجده يستثني النون والميم في جعلهما ثنائيا المخرج من الفم والخياشيم، فتكون فيهما غنة وحجته في ذلك" أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما رأيت ذلك قد أخل بهما"[5]، والتقسيم بين هذه الحروف هو ما وقف عليه 'ابن دريد' في صحاحه في حرف الجيم" والحروف المجهورة عند النحويين تسعة عشر"[6]، وهو يتفق اتفاقا تاما مع ما جاء به 'سيبويه' حتى في المهموسة، " والحروف المهموسة عشرة يجمعها قولك:(حَثَّهُ شَخْصٌ فَسَكَتْ)"[7]، و" هي التي لا ترتعش الأوتار عند النطق بها فَيَمُرّ الهواء من الحلق همسا، وهي بقية الحروف الثلاثة عشر"[8]، وبالنظر إلى الأصوات المهموسة والمجهورة عند القدامى والمحدثين يمكن القول:" اتفقت نتائج لغويينا القدامى في تصنيفهم الأصوات إلى مجهورة ومهموسة مع نتائج المحدثين إلا في ثلاثة أصوات، وهي: الطاء، والقاف والهمزة.. إذ اعتبروا هذه الثلاثة أصواتا مجهورة ...بينما اعتبر المحدثون

---

[1] علم الأصوات: كمال بشر، (المرجع السابق)، ص 136.

[2] دروس في علم الأصوات: جان كانتينو، (المرجع السابق)، ص 18.

[3] الكتاب: سيبويه، (المرجع السابق)، ص 434.

[4] المرجع نفسه، ص 434.

[5] المرجع نفسه، ص 434.

[6] الصحاح-تاج اللغة وصحاح العربية-: الجوهري، تح: محمد محمد تامر وآخرون، دار الحديث، القاهرة، 2009م، ص1209.

[7] المرجع نفسه، ص207.

[8] التصريف العربي-من خلال علم الأصوات الحديث-: الطيب البكوش، المطبعة العربية، تونس، ط3، القاهرة، 1992م، ص43.

الطاء والقاف مهموسين بحسب نطقنا الحالي... واعتبرت الهمزة لا مهموسة ولا مجهورة"[1]، كما أن 'عاصم نور الدين' قد أشار أيضا إلى أن بعض المحدثين من عدّ الهمزة حرفا مهموس إذ جعلها مكان الهاء، وفي تحديد مخارج الحروف المشتركة بين الجهر والهمس يحدد 'الطيب البكوش' أزواجا متقابلة " وهي سبعة الباء والفاء، الثاء والذال، التاء والدال، والسين والزاي، الشين والجيم، الخاء والغين، الحاء والعين... الحروف المتتابعة في المخرج، المشتركة في الجهر أو الهمس تكون سلسلة، وإذا كان التقابل بين السلسلتين (المجهورة والمهموسة) تاما، أي لا تختلف حروفها المتقابلة إلا في الجهر والهمس فإن المجموعتان تكونان عند ذلك سلسلتين متلازمتين Corrélationويكون 'الجهر' السّمة Marque المميزة بينهما"[2]، كما أنه أشار إلى المتقابلة بإعطاء سلستين مختلفتين الأولى من المجهورة والثانية من المهموسة:"

س1: الذال، الدال، الزاي، الجيم، الغين، العين.

س2: الثاء، التاء، السين، الشين، الخاء، الحاء."[3] وبالنظر إلى السلسلة الأولى نجد أن أصواتها تندرج تحت المهموس الرخو، أما السلسلة الثانية فنجدها أنها تندرج هي الأخرى تحت المهموس الرخو، ولو نظرنا لسلسلة الأولى والثانية من ناحية تقابلية على سبيل المثال نجد أن: التاء حرف مهموس شديد مخرجه طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، أما الدال فصوت مجهور شديد مخرجه طرف اللسان وأصول الثنايا العليا.

2. المصطلحات المعجمية الخالصة:

تختلف التخصصات العلمية ويمتاز كل تخصص بمصطلحات تميزه عن باقي التخصصات في النصوص، وإن نجد الكثير منها تربطها علاقة مع تخصصات علمية أخرى، وهذه المصطلحات تعطي لحقل المعجمية مكانة في مقابل الأنظمة الأخرى، حيث تكتسب أحادية المفهوم داخل هذا التخصص الذي يمثل حلقة ربط بين عديد التخصصات العلمية والأدبية، ولكي نقف على بعض منها كما سبق وقفنا على بعض مما له علاقة بالمستوى الصوتي ومستويات أخرى، كان للمصطلحات المعجمية أثر في المعجم ومصطلحات خالصة تجعل له نظاما خاصا يمتاز به عن باقي

[1] علم الأصوات اللغوي-الفونيتيكا-: عصام نور الدين، (المرجع السابق)، ص231.

[2] التصريف العربي-من خلال علم الأصوات الحديث-: الطيب البكوش، (المرجع السابق)، ص 47،48.

[3] المرجع نفسه، ص 48.

الأنظمة، وتجعله يتفرد بمصطلحات خاصة به تفصله عن باقي الحقول المعرفية الأخرى، وسنتعامل مع ثلاثة مصطلحات هي التقليب والمستعمل والمهمل.

أ. مصطلح التقليب:

يعود أول استعمال لهذا المصطلح 'للخليل بن أحمد' في معجمه 'العين'، حين حاول البحث عن طريقة تسمح له بالوقف على كل ما في اللغة العربية، من مصطلحات سواء كانت مستعملة أو مهملة، ورد في 'الصحاح "للجوهري"' الخليل –رحمه الله–وضع الحروف على حسب مخارجها فبدأ بأبعدها مخرجا وهو العين فسمي معجمه بذلك"[1]، فكان تقليبه للكلمات على حسب أبنيتها في اللغة العربية، و"اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو، قَدَ، دَقَ، شَدَ، دَش والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه، وتسمى مسدوسة وهي نحو: ضرب، ضبر، برض، بضر، رضب، ربض. والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجها...وذلك نحو: عبقر تقول منه: عقرب، عبرق، عقبر، عبقر، عرقب، عربق، قعرب، قبعر، قرعب، قربع، رعقب، رعبق، رقعب، رقبع، ربقع،ربعق، بعرق، بقعر، بقرع، برعق، برقع"[2]، وكلها مستعملة، حذف تقليبان منها، وقد كان 'الخليل' يشير إلى هذا الحذف في مقدمة كتابه 'العين'، عندما فصل في التقليبات من البناء الثنائي الذي يعطينا تقلبين إلى مئة وعشرين تقليبا في البناء الخماسي.

ولو نظرنا إلى أغلب المعاجم التي سارت على منهج 'الخليل' في التقليب أمثال 'ابن دريد' في معجمه 'الجمهرة' و'علي القالي' في 'البارع' و'ابن سيده' في محكمه و'مختصر العين' 'لأبي بكر الرازي'، وقد عمل على وضع الكلمات ذات الأصل الواحد تحت الحرف الذي يسبقها في الترتيب الأبجدي العادي، وهذا يتضح جليا ففي كلمة عقرب أسبق من كلمة عبقر في الترتيب الصوتي 'للخليل'، وكلمة عقبر أسبق بالترتيب عن كلمة قعرب لأن بين الأولى والثانية كلمات أخرى– عبرق، عقبر، عبقر، عرقب، عربق – يفرضها التقليب القائم على الترتيب الصوتي الذي جاء به 'الخليل'، لتحديد أي الكلمات أسبق عن الأخرى، وهذه الكلمات تعالج كلها نظريا تحت حرف واحد هو حرف العين، ولكن ما قدمه 'ابن دريد' في معجمه 'الجمهرة' وإن كان قد سار على نهج 'الخليل' في الترتيب، إلا أنه خرج بعض الشيء عند اتباعه طريقة التقليب في عملية الإحصاء، فقد" بنى معجمه على أساسٍ من الأبنية يقع تحت كل منها الحروف على الألفباء، كل مادة مع تقلباتها

[1] الصحاح–تاج اللغة وصحاح العربية–: الجوهري، (المرجع السابق)، ص8.

[2] كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، (المرجع السابق)، ج1، ص 59.

المستعملة"[1]، وقد اعتمد 'ابن دريد' في تحديده للتقليبات على أشكال هندسية لاستنتاج التقليبات في كل بناء، خط عمودي للكملة الثنائية، ومثلث للكلمة الثلاثية، والمربع للكملة الرباعية، وخماسي الأضلاع للكلمة الخماسية، ولو مثلنا للكلمة الثنائية تكون على النحو التالي:

ق

|

د

فإذا ابتدأنا في الخط العمودي من الأعلى متجهين نحو الأسفل، فإننا نحصل على كلمة قد، أما إذا ابتدأنا من الأسفل نحو الأعلى نحصل على دق، وفي عرضه للثنائي قد يكون من الكلمات المستعملة والمهملة، وقد أورد 'ابن جني' مصطلاحا عده أغلب الباحثين مقابلا لمصطلح 'التقليب' 'للخليل' والذي أطلق عليه اسم 'الاشتقاق الأكبر' في قوله:" وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة، والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد"[2]، نجد 'رمضان عبد التواب' يشدد على الفصل بين مصطلح التقليب للخليل ومصطلح الاشتقاق الأكبر، بقوله:" وينبغي ألا نخلط بين الاشتقاق الأكبر وطريقة التقليبات التي عرفناها من قبل، في معجم العين 'للخليل بن أحمد' ومن نهج نهجه، فالتقليبات هناك طريقة الإحصاء، ولم يحاول الخليل ولا غيره من أصحاب المعاجم، أن يرجعوا تقاليب المادة المختلفة إلى معنى واحد كما فعل ابن جني"[3]، ومن أمثلة ما أورده 'ابن جني' ليثبت قيام تقاليب المادة على المعنى الواحد كثيرة،" ومن ذلك تراكيب (ق س و)(ق وس)(و ق س)(وس ق)(س ق و) وأهمل (س وق) وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع"[4]، ويظن 'رمضان عبد التواب' أن 'الخليل' هو ملهم الفكرة 'لابن جني' فيما يتعلق بالاشتقاق الأكبر.

[1] جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العالم للملايين، بيروت-لبنان، ج1، ط1 1987م، ص18.

[2] الخصائص: ابن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، ج2، 1957م، ص 134.

[3] فصول في فقه اللغة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط6، 1999م، ص296،297.

[4] الخصائص: ابن جني، (المرجع السابق)، ص136.

ب.المهمل والمستعمل:

يعود أول استعمال لمصطلح 'مستعمل ومهمل' 'للخليل بن أحمد الفراهيدي'، حيث نجده يذكره باللفظ الصريح في التفريق بين ما هو متداول مقبول بين الناس وما هو مهمل بعيد عن الاستعمال، وقد اعتمد 'الخليل' على معاني الكلمات في الاستعمال العربي لتحديد المهمل من المستعمل، وقد كان يضع تحت أبواب معجمه موادا ويذكر أمامها أنها مستعملة أو مستعملة فقط على الشكل التالي: "باب العين والخاء واللام (خ ل ع، خ ع ل مستعملان)"[1] ،كما استعمل لفظا آخر مع لفظة مستعمل بقوله:" باب العين والخاء والراء (خ ر ع مستعمل فقط)"[2]، واستعمال لفظة 'فقط' للتأكيد على أن كلمة الباب تندرج تحته مادة واحدة، ومثال ذلك أيضا" باب العين والخاء والدال(خ د ع مستعمل فقط)"[3]، وهي نفس الطريقة التي استعملها مع مصطلح مهمل، كما نجده يستعملهما معا في بعض الأبواب كقوله:" (باب العين والجيم والزاي معهما) (ع ج ز، ز ع ج، ج ع ز، مستعملات ع ز ج، ج ع ز، ز ج ع مهملات"[4]، كان يذكر مواد المستعمل ولا يذكر من المهمل شيئا.

رؤية 'الخليل' للمهمل والمستعمل في حقيقة الأمر هي تحديدات تفرضها حاجة الاستعمال؛ أي أن الكلمات المستعملة في عصره قد تحافظ على مكانتها الاستعمالية وقد تزول بزوال أصحابها، كما أن الكلمات المهملة بعيدة الاستعمال في عصر قد يلج مستعمل اللغة إلى الاستفادة منها للتعبير عن معاني حديثة، وهذا التقسيم بين المهمل والمستعمل يؤكد على عنايته بالجانب الدلالي للكلمات، فالمدقق لتقليبات كلمة ما يجد أن هناك رابطا بينها يتمثل في معنى أصلي مشترك، تكون الحروف في التقليب الواحد بعيدة المخارج عن بعضها بعضاً حتى لا تكون هناك صعوبة في النطق؛ لأن التقارب الصوتي بين حروف الكلمة في التقليب الواحد يفقد الكلمة قيمتها الدلالية، وهي نظرة السيوطي عن المهمل في التجانس بين الحروف في الكلمة ضروري جدا لتحديد القيمة الدلالية لها، أما مصطلح مهمل ما يلفت الانتباه إليه هو أصحاب المعاجم، مصطلح مهمل عندهم لا يقتصر على الكلمات وحدها بل حتى الحروف، ونجده في 'القاموس المحيط' حيث استعمل 'الفيروز آبادي'

[1] كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، (المرجع السابق)، ص118.

[2] المرجع نفسه، ص117.

[3] المرجع نفسه، ص 115.

[4] المرجع نفسه، ص 213.

مصطلح مهمل جنبا إلى جنب مع بعض الكلمات للتصريح ببعض الحروف التي لا تقبل النقط، ومثال ذلك ما أورده في الهامش حين عرض كلمة حُدْرُقَّةُ بقوله:" هكذا في نسخ المتن بالدال المهملة"[1]، وفي كلمة أخرى يقول:" الحنطريرة: بالطاء المهملة:

السحاب"[2]، ثم أشار إلى عجمة الحرف في قوله: " الخَنْظَفُ: بالمعجمة كجندلٍ: الضخم البطن"[3]، ونجده يؤكد على الاختلاف بين ما أورده المصنف وما ورد في هذه اللفظة بالعجمة أو مهملة؛ أي بالنقط، وبين من أوردها مهملة وفي لفظة ' الخَنْظَفُ ' يقول:" وفي نسخ 'التهذيب" للأزهري 'و' اللسان " لابن منظور 'و' العباب الزاخر واللباب الفاخر' ' للصاغاني 'و' التكملة والذيل والصلة لما فات أصحاب القاموس من اللغة ' ' للزبيدي ' بالطاء المهملة، ولم أجد أحدا من المصنفين ضبطها بالعجمة"[4]، وأغلب التقليبات التي أوردها في معجمه والتي من أبنية الرباعي والخماسي هي تقليبات مهملة، أما السيوطي في باب حديثه عن معرفة المستعمل والمهمل فيقول:" قال ابن فارس: المهمل على ضربين: ضربٌ لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب البتة، وذلك كالجيم تُؤلف مع الكاف، أو كاف تقدم على جيم، وكعين مع غين...، فهذا وما أشبهه لا يأتلف. والضرب الآخر: ما يجوزُ تآلف حروفه؛ لكن العرب لم تقل عليه كإرادة مُرِيد أن يقول عضخ، فهذا يجوز تآلفه وليس بالنافر؛ ألا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة: خضع، لكن العرب لم تقل عضخ، فهذان ضربان للمهمل. وله ضرب ثالث؛ وهو أن يريد مريدٌ أن يتكلَّم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذُّلق أو الإطباق"[5]، كأن تقول: 'عسجد' أي الذَهَبُ، اختلفت التسميات للمهمل بين المهجور والمتروك والوحشي، ونجد 'عبد القادر أبو شريفة' في عرضه لأهمية المعجم وفوائد استعماله يقول:" الوقوف على ألفاظ مهجورة غير مستعملة"[6]، وفي المهجورة يقول أصحاب 'المعجم الوسيط': "كلام مهجور: وحشي متروك الاستعمال"[7]، أما 'ابن دريد' فنجده يستعمل الوحشي في مقابل المهمل

[1] القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مر: أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2008م، ص338.

[2] المرجع نفسه، ص414.

[3] المرجع نفسه، ص414.

[4] المرجع نفسه، ص414.

[5] المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها: السيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، مكتبة دار التراث، القاهرة، ج1، ط3، دت، ص240.

[6] علم الدلالة والمعجم العربي: عبد القادر أبو شريفة وآخرون، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1989م، ص114.

[7] المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، مكتبة الشرق الدولية، مصر- القاهرة، ط4، 2004م، ص973.

الجمهور في مقابل المستعمل عندما عرض لسبب تسميته لمعجمه في قوله:" وإنما أعرناه هذا الاسْمَ، لأنَّا اخترنا له الجُمهور من كلام العرب، وأرجأنا الوحشي المستنكر، والله المرشد للصواب"[1]، أما صاحب القاموس في باب حديثه عن 'الجمهرة' 'لابن دريد' يقول:" أردت أن يظهر للناظر بادئ بدءٍ، فضل كتابي هذا عليه، فكتبت بالحمرة المادة المهملة لديه "[2]، وبهذا قد عبر 'الفيروز آبادي' عن المهمل الذي أهمله صاحب 'الصحاح' باللون الأحمر لتكون واضحة لمن يتصفح قاموسه، وعلى تعدد التسميات فالمعنى واحد المستعمل الشائع المعروف في الاستعمال، والمهمل الغريب المتروك بين الناس، وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هذا الاستعمال وهذا الترك مرهون بفترة زمنية معينة، ومدى حاجة مستعمل اللغة لهذه الألفاظ.

3. المصطلحات المعجمية الصرفية:

تمتاز اللغة العربية كونها لغة اشتقاقية تعتمد في بنيتها على ميزان صرفي يضبط أنماط الاستعمال العام، وهذا الميزان لا يخرج فيه كلام العرب عن أبنية أربعة ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية، تمثل الضابط الأساسي الذي تقوم عليه كل الأنماط التي تنتمي إلى الميزان الصرفي، والذي من خلاله توزن أبنية الكلمة لتحديد أصولها والتغيرات التي تطرأ عليها والزيادات التي دخلت على الأصل فيها، لأجل الضبط الصحيح للكلمات وتوليد ألفاظ توافق هذا الميزان يكون مستعمل اللغة في حاجة لها، والمصطلح المعجمي الصرفي أحد أهم الأدوات المساعدة في تحديد الانتماء البنائي للكلمة داخل المعجم لتلافي الغموض، وتحديد الموقع الصحيح لها بين كل المواد المعجمية، سواء من ناحية الترتيب الداخلي أو الخارجي.

أ. الثنائي:

يعود الفضل في استعمال هذا المصطلح إذا ما ربطنا الحديث بالمعاجم 'للخليل بن أحمد' في مقدمة معجمه المشهور، وهو من المصطلحات المعجمية الصرفية التي قامت عليها كل المعاجم القديمة في تحديد جذور الكلمات، وتقسيم الأبنية في كلام العرب "على أنها أربعة أصناف: على الثنائي، والثلاثي، والرباعي والخماسي"[3]، وعن الثنائي يقول:" فالثنائي على حرفين نحو: قدْ، لمْ،

[1] جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، (المرجع السابق)، ج1، ص41

[2] القاموس المحيط: الفيروز آبادي، (المرجع السابق)، ص26.

[3] كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، (المرجع السابق)، ص48.

هلْ، لوْ بلْ ونحوه من الأدوات والزجر"[1]، في بعض الأسماء كأن تقول: صه للترك ممثلة بصيغة لا تفعل بمعنى لا تتكلم، ومن الأفعال ما كان بصيغة الأمر كأن تقول دعْ، ونلمس فيهما معنى الزجر والكف عن الشيء، أما في النهي فالأداة الأشهر هي 'لا' وذلك نحو: لا تذهبْ، لا تجلسْ، وبهذا نقول أن الخليل يؤكد في الثنائي على وحدة المقطع المؤلف من حرفين بسيطين يمثلان الأصل في الكلمة، وهو بهذا يشير إلى الثنائي الصحيح وكان أول ما بدأ به معجمه ومن أمثلته كثير نحو: "عَمَ : الأعمامُ والعُمومةُ: جماعة العم والعمة والعَماتُ أيضا جمع العمةِ"[2]، ثم تحدث عن الثنائي المشدد أو ما يطلق عليه الصرفيون الثلاثي المضاعف، وفيه يقول:" فإن صيرت الثنائي مثل قَدْ، وهَلْ ولَوْ اسما أدخلت عليه التَّشديد فقلت: هذه لوُّ مكتوبةٌ"[3]، أما في الثنائي المضاعف" ما كان حرف عجزه مثل حرف صدره وذلك بناء يستحسنه العرب...وينسب إلى الثنائي لأنه يضاعفه"[4]، وهو ما يسميه 'أبو علي القالي' "الثنائي في الخط والثلاثي في الحقيقة دامجا فيه ما يسميه الصرفيون الرباعي المضاعف نحو: زلزل وصرصر"[5]، ونجد أن صاحب هذا القول يؤكد على أن ما قدمه 'الخليل' أدق مما جاء به 'القالي' من تسمية، كما نجد أن هناك من أطلق عليه تسمية الثنائي المكرر ورغم الاختلاف في التسمية يبقى المعنى المشار إليه هو الكلمة التي تتكون من حرفين وتكرر الحرفين فيها، أما 'ابن دريد' في 'الجمهرة' وفيما يخص الثنائي، نجده " لم يدمج كل الكلمات التي تتركب من حرفين صحيحين، بل فصَّل في ذلك فذكر الثنائي المشدّد الآخر، أو ما يسميه الصرفيون الثلاثي المضاعف نحو مدَّ ثم الثنائي الذي كرر فيه المقطع، أي الرباعي المضاعف (ويسميه الرباعي المكرر) ثم الثنائي المعتل وهو اللفيف عند الصرفيين"[6]، وهو التصنيف الذي يتفق فيه مع ما جاء به 'الخليل' في 'العين' مع بعض الاختلاف،" فقد ذكر في باب الثنائي 'أبَّ'، ' أتَّ'... إلخ، لكنه عندما جاوز الثنائي أغفل ذكر الهمزة كحرف صحيح. ببناء الثلاثي بابا خاصا سماه النوادر في الهمزة"[7]، وهذا ما جعله لا يلتزم بطريقة واحدة في تعامله مع الهمزة، فتارة يعتبرها حرف علة، وتارة

[1] كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، (المرجع السابق)، ص48.
[2] المرجع نفسه، ص94.
[3] المرجع نفسه، ص 50.
[4] المرجع نفسه، ص 55.
[5] المعاجم اللغوية العربية-بداءتها وتطورها-: إميل يعقوب، (المرجع السابق)، ص63.
[6] المرجع نفسه، ص79.
[7] المرجع نفسه، ص81.

أخرى يعتبرها حرفا صحيحا، وهو الحال عند المتأخرين، ولعلها من المآخذ التي تحسب على 'الجمهرة' 'لابن دريد'.

ب. الثلاثي:

يؤكد 'الخليل' في معجم 'العين' على أن الثلاثي هو ما بني على ثلاثة أحرف نحو: قولك: جلس، فتح، وقف، ثم نجده يتحدث عن الاسم فيقول:" الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف. حرف يبتدأ به. وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يُوقف عليه فهذه ثلاثة أحرف"[1]، نحو قولك: ليث بدئ بلام وحشيت الكلمة بالياء ووقف على الثاء، وهذا الصحيح الذي يؤكد فيه 'الخليل' أن حروفه لا يكون فيها واو ولا ياء ولا ألف لينة في تكوين أصل البناء فيها، أما الثلاثي المعتل فهو "ما اشتمل على حرفين صحيحين وحرف علة واحد، سواء أكان مثالا نحو 'وعد' أو أجوفاً نحو 'قال' أو ناقصا نحو 'جرى' "[2]، أما الثلاثي المضاعف فهو" الذي يجمع فيه حرفان مثلان نحو: بلل"[3]. وبالنظر لما جاء به 'القالي' في معجمه 'البارع' نجد الثلاثي المعتل عنده "لا يقتصر على ما فيه حرف علة واحد، كما عند 'الخليل' و'الأزهري'، بل يتضمن إلى جانب ذلك اللفيف بنوعيه "[4]، المفروق نحو: وعى والمقرون نحو: نوى، وقد فصل 'محمد سمير نجيب' في 'معجم المصطلحات النحوية والصرفية' الثلاثي إلى قسمين:" مجرد ومزيد وأما المجرد فهو ما كانت أصوله ثلاثة ولم يزد فيها أي حرف، وأما المزيد فهو ما زيد على أصوله الثلاثة حرف أو حرفان أو ثلاثة ولهذا فالثلاثي المزيد ثلاثة أنواع – أولها المزيد بحرف نحو أكرم وثانيها المزيد بحرفين نحو اقتتل وثالثها المزيد بثلاثة نحو استغفر"[5]، هذا في الأفعال أما في الأسماء فنجده يقول: أن "الثلاثي كذلك وصف للاسم الذي يتكون من ثلاثة حروف نحو قمر... ، وقد ورد في أبنية الاسم الثلاثي المجرد أنها اثنا عشر بناءً تولدت من ضرب حركات الفاء الثلاثة في أشكال عينه الأربعة"[6]، وهي كالتالي: "فَعْل: نحو فَهْد، وفَعَل: نحو فَرَس، وفَعُل: نحو رَجُل، وفَعِل: نحو كَتِف، وفُعْل: نحو قُفْل، وفُعَل: نحو صُرَد، وفُعُل: نحو عُنُق، وفُعِل:

[1] كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، (المرجع السابق)، ص49.

[2] المعاجم اللغوية العربية-بداءتها وتطورها-: إميل يعقوب، (المرجع السابق)، ص47.

[3] الألمعية في الدراسات المعجمية: العمري بن رابح بلاعدة القلعي، دار الوعي، الجزائر، دت، ص102.

[4] المعاجم اللغوية العربية-بداءتها وتطورها-: إميل يعقوب، (المرجع السابق)، ص63.

[5] معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير نجيب اللبدي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1985م، ص37.

[6] المرجع نفسه، ص36.

وهو نادر نحو دُئِل، وفِعْل: نحو جِذْع، وفِعَل: نحو عِنب، وفِعُل: وهذا الوزن غير مستعمل نحو حِبُك، وفِعِل: وهو نادر الاستعمال نحو إبِل"[1]، وقد ساعدت طريقة التوليد بالاعتماد على الحركات في تحقيق باقي أوزان الأسماء الأخرى.

ت.الرباعي:

يجد المطلع في كتب الصرف والمعاجم الصرفية الاتفاق على أن البناء الرباعي في اللغة العربية، هو "ما تضمَّن أربعة أحرف أصليَّة، ويكون مجرداً ومزيداً، وللمعلوم وللمجهول، وماضيا ومضارعا وأمرا"[2]، وفي الرباعي يقول 'الخليل' في مقدمة معجمه:" وأما الرباعي المنبسط فإن الجمهور الأعظم منه لا يعرى من الحروف الذُلق أو من بعضها"[3]، وقد جعل 'الخليل' الرباعي والخماسي في باب واحد وهو نفس التقسيم الذي اتبعه 'الأزهري' في تهذيبه، أما 'القالي' في معجمه 'البارع' فقد فصل بين الرباعي والخماسي، فكان تقسيمه كالتالي:"

1-الثنائي المضاعف وسماه (الثنائي في الخط والثلاثي في الحقيقة) ، 2- الثلاثي الصحيح، 3- الثلاثي المعتل، 4- الحواشي والأوشاب، 5 – الرباعي، 6- الخماسي"[4]، وفي هذا نجده الوحيد الذي انفرد بالتقسيم الرابع والذي ضم هو الآخر أبنية من الثنائي والثلاثي والرباعي، والذي فيه يقول: " يعقوب: يقال: نقنق الظليم والنعامة لأولادهما نقنقة"[5]، وهو التقسيم الذي أضافه 'القالي':" ذاكرا ...أسماء الأصوات ومحاكاة الطيور والحيوانات"[6]، وفي المثال السابق ذكره، نجده يتحدث عن اسم من أسماء الأصوات ويفصل فيه، كما نجده يستشهد بما قدمه الخليل في العين من تفصيل لهذا الاسم من الأصوات، الذي خصه بالحيوان وحده.

[1] ينظر- معجم الأوزان الصرفية: إيميل بديع يعقوب، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1993م، ص13، 14.

[2] المرجع نفسه، ص 136.

[3] كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي ، (المرجع السابق)، ص53.

[4] البارع في اللغة: أبو علي القالي، تح: هاشم الطعان، دار الحضارة العربية، بيروت، ط1، 1975م، ص 71.

[5] المرجع نفسه، ص525.

[6] المعاجم اللغوية العربية-بداءتها وتطورها-: إيميل يعقوب، (المرجع السابق)، ص63.

ث.الخماسي:

ورد في أغلب المعاجم القديمة تحديد الأبنية، وكان منها الأبنية الخماسية التي تمثل أحد الأبنية التي يقوم عليها البناء في اللغة العربية، وهي في الحقيقة "وصف يطلق على الاسم والفعل اللذين يتكونان من خمسة أحرف إذ يقال فيهما: اسم خماسي وفعل خماسي"[1]، نحو قولك: سفرجل، أما الأسماء المجردة منه أربعة: " 1-فَعَلَّلْ: اسما نحو: سفرجل،2-فُعَلِّل: اسما نحو: خزّعيل، 3-فِعْلَلّ: اسما نحو: قِرْطعب ،4- فَعْلَلِل: لا يكون اسما بل صفة فقط نحو جَحْمَرِشْ "[2]، ويؤكد 'الخليل' على أنه لا وجود لبناء يتعدى الخمسة أحرف" فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنها زائدة على البناء. وليست من أصل الكلمة، ... ومثل عنكبوت، إنما أصل بنائها عَنْكَبْ"[3]، يشترط 'الخليل' في كل من الرباعي والخماسي أن يتصل بحرف من حروف الذلق " فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرَّاة من حروف الذَلَق أو الشفوية ولا في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أن تلك الكلمة مُحْدَثة مُبْتَدَعة، ليس من كلام العرب"[4]، وحجته في ذلك أنك لا تسمع من كلام العرب كلمة سواء كانت رباعية أو خماسية إلا وكان فيها حرف على الأقل من هذه الحروف (ر، ل، ن، ف، ب، م)، قال 'الخليل' في الخماسي:" والخماسي من الأفعال نحو: اسْحَنْكَكَ، واقشعر واسحَنْفَر، واسبَكَرَّ مبني على خمسة أحرف"[5]، في الكلمات على وزن افعللّ ومنها اقشعرّ التي أورد الخليل كمثال لبناء الخماسي نجد رأيا مغايرا، 'لأنطوان' عبده وإن كانت بينه وبين الخليل فترة زمانية متباعدة تماما، وهو ما يتضح في قوله:" وواضح أن هذه الألفاظ من ثلاثيات وقعت عليها زيادات غير قياسية، وهي ليست بالتالي من " مزيدات الرباعي المجرد"، وقد وضعت صيغا ارتجالا (عاميا) غالبا، ولعلها صياغة شاذة للمزيد القياسي (افعلّ) الذي يدل على اللون والعيوب"[6]، وما جعله ينفي أنها تنتمي لمزيدات الرباعي المجرد، هو ما أشار إليه 'الخليل' من قبل أن الألف ليست من أصل البناء. قدم 'أنطوان'

[1] معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير نجيب اللبدي، (المرجع نفسه)، ص78.

[2] المرجع نفسه، ص78.

[3] كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، (المرجع السابق)، ص49.

[4] المرجع نفسه، ص52.

[5] المرجع نفسه، ص 48.

[6] مصطلح المعجمية العربية: أنطوان عبده، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط1، 1991م، ص249.

شرحا مفصلا للفظ اقشعرّ بقوله:" يقال: اقشعرّ جلده ارتعد...وقشع: جفّ...والقشعة: القطعة من الجلد اليابس...وواضح من خلال المعاني أن (اقشعر) هو في قشع بالذات"[1]، وبهذا جعلها من الثلاثيات وحجته في ذلك أن هذه الصيغ " قد مالت بعد تحول (افعلّ) إلى هذا الوضع الشاذ لأسباب صوتية غالبا. أو لخطأ في الاستخدام على قاعدة تغيير الحروف مما يقع في اللهجات أو في الاستخدام العامي. ولعل بعضها مخترع"[2]، كما قد دعا إلى إعادة النظر فيما يُعرف بالرباعي المجرد وإعادة تصنيفه وفق مفاهيم جديدة تكون أكثر وضوحا، من خلال أن "نعمد إلى المقبول من هذه الألفاظ الموضوعة على الشواذ، فيحصى ويدرس وتعين أصوله الحقيقية وتكون أوزانه الخاصة"[3]، أما عن الرباعي الشاذ فلم يذكر 'الخليل' في مقدمة معجمه 'العين' إلا عشرة منها على الترتيب: " العَسْجَدُ والقَسْطوس، والقُداحِس، والدُعشُوقة، والهُدُوعةُ، الزُهْزُوقَةُ وهي مفسرة في أمكنتها"[4]، أما 'ابن فارس' في 'مقاييس اللغة' فقد كانت له نظرة أخرى للرباعي والخماسي الذي قال فيهما:" اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبا في القياس، يستنبطه النَّظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوتا، ومعنى النحت أن تأخذ كلمتين وتنحت منهما كلمة تكون آخذةً منهما جميعا بحظ"[5]، إن كان 'الخليل' قد ربط الرباعي والخماسي بشرط هو اتصال كل منهما بحرف من حروف الذلاقة على الأقل، فإن 'ابن فارس' قد عدهما منحوتات من كلمتين، وقد قدم أمثلة كثيرة لنا العودة للتدقيق فيها، ولكن لو نظرنا إلى أغلب المعاجم العربية نجدها تختلف في تحديد عدد الجذور تحت كل بناء؛ لأن الفترة الزمنية التي تفصل بين كل معجم وآخر تشهد ظهور كلمات، وهذا الذي لا يمكن أن يكتسب فيه المعجم الشمولية مهما جمعت فيه من كلمات، وقد قدم 'علي حلمي موسى' دراسة إحصائية عن طريق الحاسوب ليحدد فيها عدد الجذور تحت الأبنية، في كل من 'الصحاح' 'للجوهري' و'لسان العرب' 'لابن منظور' و' تاج العروس' 'للزبيدي، فكانت نتيجة ما توصل إليه كالتالي:"

[1] مصطلح المعجمية العربية: أنطوان عبده،(المرجع السابق)، ص250.

[2] المرجع نفسه، ص 251.

[3] المرجع نفسه، ص525.

[4] كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، (المرجع السابق)، ص53.

[5] مقاييس اللغة: ابن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطبعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ج1، 1989م، ص328، 329.

المعجم	سنة التأليف	الجذور الثلاثية	الجذور الرباعية	الجذور الخماسية	المجموع
الصحاح	حوالي 360هـ	4814	766	38	5618
لسان العرب	681هـ	6538	2548	187	9273
تاج العروس	حوالي 1200هـ	7597	4081	300	11978

جدول يوضح اعداد الجذور المدونة في المعاجم"[1]

يتضح من الجدول المقدم أن الثلاثي يحتل الصدارة في حجم الجذور الواردة داخل هذه المعاجم، وهو الأكثر تداولا من باقي الجذور بنسبة 85.37 %بالنسبة للصحاح وبنسبة 70.51% للسان، و63.43% بالنسبة لتاج العروس، أما الخماسي والرباعي بنسبة أقل، وهو ما يؤكد سبب دمجهما عند الخليل معا، لم يقف 'علي موسى' عند هذا الحد، بل أكد على أن هذا الإحصاء الذي قام به في المعاجم، يؤكد على وجود جذور في معاجم أسبق من حيث الترتيب الزمني للتأليف غائبة في المعاجم التي لحقتها بحيث، "توجد جذور مدونة في معجم الصحاح ولكنها غير مدونة في لسان العرب، وأخرى مدونة في الصحاح وغير مدونة في لسان العرب وغير مدونة في معجم تاج العروس"[2]، يتضح من خلال ما قدمه 'علي موسى' أن مجموع الجذر الثلاثي لا يمكن أن يكون ثابتا كما أن المعاجم مهما كان حجمها، ومهما كان عدد الثلاثي فيها على سبيل المثال تبقى معاجم الجذور فيها خاضعة للحاجة الاستعمالية والفترة الزمنية.

نخلص في الأخير أن الأبنية الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية في العربية، من المصطلحات المعجمية الصرفية القديمة التي قام عليها المعجم العربي، وأشار لها أغلب أصحاب المعاجم في مقدمة معاجمهم، وقد أعطوها أهمية كبيرة في تعاملهم مع الجانب الصرفي من المفردات داخل المعجم؛ لأن الترتيب المفرداتي داخل المعجم القديم كان الهدف فيه عدم الخروج عن الأوزان القياسية العربية، وأن ترتيب هذه المفردات حسب الأبنية العربية فرض عليهم التدقيق في كل مفردة وضبطها تحت البناء

[1] دراسة تقنية مقارنة لمعاجم-الصحاح ولسان العرب وتاج العروس: علي حلمي موسى، مجلة المعجمية-تونس-، العدد 5، 6، تونس، 1990م، ص149.

[2] المرجع نفسه، ص150.

الذي تنتمي إليه، حتى لا يجد مستعمل المعجم صعوبة في تحديد الموضع الحقيقي للكلمة خصوصا العربية منها.

4. المصطلحات المعجمية النحوية:

يكتسب المصطلح النحوي في الدراسات المعجمية أهمية لا تقل أهمية عن المصطلحات التي ترتبط بالمستويات الأخرى، فمعرفة الوظيفة النحوية داخل المعجم أصبحت ضرورة حتمية في التعامل مع المفردات داخل النصوص التي تمثل جزء من البناء العام للمعجم، ويرتبط المصطلح النحوي بالصناعة المعجمية منذ بداية الاهتمام باللغة ومحاولة الوقوف على دلالات الكلمات، وذلك من خلال الشواهد النحوية التي تبين إعراب الكلمة التي تتضح جلية في تحديد الوظيفة الدلالية للكلمة داخل السياق.

أ. السكون:

نجد أن أول من استعمله في المعاجم 'الخليل'، وقد تحدث في مقدمة كتابه عن مصطلح 'السكون' في موضعين الأول عند تشديد الاسم في قوله: " قال ليث: قلت لأبي الدقَيش: هل لك زُبْد ورُطب؟ فقال: أشدُّ الهَلِّ أوحاه، فشدَّد اللام حِينَ جَعَله اسما، فقال: وقد تجيء أسماءٌ لفظها على حرفين وتمامها ومعناها على ثلاثة أحرف مثل: يَدٍ ودَمٍ وفَمٍ، وإنما ذهب الثالث لعلة أنها جاءت سواكن وخِلْقَتُهَا السكون مثل: ياء يديْ وياء دميْ..."[1]، وما هذا القول عند 'أنطوان عبده' إلا" أن البنى الثنائية الاسمية حسب القدماء هي أبنية ثلاثية بشكل من الأشكال "[2]، ومثال ذلك الحذف غير القياسي لغير علة تصريفية، كأن تحذف الياء في كلمة أصلها: يديٌ فتقول يد، أما الخليل فيعرف السكون في قوله: " السكون ذهاب الحركات. سَكَّن، أي: سَكَّت... سكنت الرّيح"[3]، وأما الموضع الثاني حين تحدث عن الألف في اقشعر على سبيل المثال وعن أنها ليست أصلا في البناء وقال:" لتكون الألف عمادا وسلما للسان إلى حروف البناء، لأن اللسان لا ينطلق بالساكن من الحروف فيحتاج إلى ألف الوصل"[4]، ارتبط مصطلح السكون عند الخليل بالسكت، وهو ما يتفق فيه 'ابن منظور' معه في اللسان،" والسكون في اللغة العربية ضد الحركة وهو كذلك في

[1] كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، (المرجع السابق)، ص50

[2] ينظر-مصطلح المعجمية العربية: أنطوان عبده، (المرجع السابق)، ص23.

[3] كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، (المرجع السابق)، ج5، ص312.

[4] المرجع نفسه، ج1، ص49.

معناه الاصطلاحي، إذ يعني تقييد الحرف وانقطاع حركته"[1]، هذا لا ينفي عن السكون صفة الإعراب "كما يكون السكون علامة بناء يكون أيضا علامة إعراب في مثل الأفعال المجزومة مثل: لم يأكلْ ولا تشربْ"[2]، وبهذا يتضح من الأقوال أن حل السكون محل الحركة، لا يعني ارتباطه بالمبني من الكلمة فقط التي يكون فيها أصلا، وإنما يكون علامة أيضا كما سبق وأشار صاحب القول الأخير.

ب. التنوين:

نجد أن مصطلح التنوين من المصطلحات المعجمية النحوية الحاضرة في معجم 'الخليل'، وقد ورد فيه " قال: أبو أحمد حمزة بن زرعة: قوله: يَدٌ دَخَلَهَا التنوين وذَكَر أنَّ التنوين إعرابٌ، (قلت بل) الإعراب الضمة والكسرة التي تلزم الدال في يد في وجوه"[3]، ثم نجد 'الخليل' يقدم لنا وظيفة التنوين بقوله:" والتنوين (يميز بين) الاسم والفعل، ألا ترى أنك تقول: رأيتُ يَدَكَ، (وهذه يَدُكَ)، وعَجِبْتُ مِنْ يَدِكَ فتُعرب الدال وتطرح التَّنوين. ولو كان التنوين الإعراب لم يسقط"[4]، أكد 'الخليل' على أن التنوين ليس وحده علامة من علامات الإعراب، وأن الإعراب شيء والبناء شيء آخر، فالإعراب عنده بمعنى البيان والإيضاح والإفصاح، يقول في باب العين والراء والباء معهما،" أعرب الرجل: أفصح القول والكلام، وهو عرباني اللسان، أي: فصيح"[5]، وبهذا فصل 'الخليل' بين الاسم والفعل انطلاقا من تحديد التنوين كعلامة من علامة الاسم فقط، فالتنوين لغة:" مصدر نوّنت أي صوَّت، أو أدخلت نونا على الكلمة. نقل اصطلاحا إلى نفس النون المدخلة أعني النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلا لا خطا ووقفا"[6]، وقد خرج بقوله:" النون الساكنة النون الأولى من نحو ضيفن، وأما النون الثانية فتنوين، وخرج بالزائدة، نون إذن، سواء ألفا، أم نونا، لعدم زيادتها، وخرج بقيدالآخِر، وبقيد عدم الخط، أيضا، النون في انكسر ومنكسر لأنها تلحق الآخِر، وتثبت في

[1] معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير نجيب اللبدي، (المرجع نفسه)، ص105.

[2] المرجع نفسه، ص105.

[3] كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، (المرجع السابق)، ج1، ص51.

[4] المرجع نفسه، ص51.

[5] المرجع نفسه، ج2، ص128.

[6] حاشية الخُضري-على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك-: محمد الخضري، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطبعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ج1، ط1، 2003م، ص28.

الخط"[1] وبتدقيق النظر في مصطلح التنوين عند النحاة نجد أنهم "لم يتحدثوا عن التنوين باعتباره من الإعراب، لكن أمثلتهم الكثيرة في هذا المضمار تجعل أن لا فرق بين الإعراب بالحركات والتنوين. ذلك أن كلا منهما معنى طارئ على الكلمة، وهو يعبر عن المعاني النحوية. وزوال التنوين عندهم مرتهن بزوال الحركة، لأن التنوين تابع للحركة بعبارة ابن يعيش، ولو زالت الحركة والتنوين في الأسماء لاختلت من جهتين: من جهة الاعراب وجهة التنوين، أي من جهة الدلالة على المعاني النحوية ومن جهة انصراف الكلمة وعدم انصرافها"[2]، وقد ذكر النحاة عشرة أنواع للتنوين[3] نذكر الأربعة المشهورة منها:

نوع التنوين	تعريفه	مثال
"تنوين التمكين	هو التنوين الذي يلحق آخر الأسماء المنصرفة، ليدل على خفتها في الأسماء	نحو: زيدٌ، رجلٌ، عليٌ
تنوين التنكير	هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية للدلالة على تنكيرها، كجميع الأعلام المنتهية بويه وأسماء الأفعال	نحو: سيبويهٍ، خالويهٍ، صهٍ
تنوين العوض	عوض عن حرف: هو التنوين الذي يلحق الاسم، أو عوض حرف أصلي	نحو:غواشٍ، جوارٍ كلٌّ قائمٌ. أي: كلُ إنسانٍ قائمٌ
	عوض عن اسم: هو اللاحق لـ(كل) عوضا عما تضاف إليه	نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝﴾الزلزلة الآية 4، والأصل يوم إذ زُلزلتْ الأرض تحدث أخبارها
	عوض عن جملة: هو الذي يلحق (إذ) عوضا عن جملة تكون بعدها	
تنوين المقابلة	وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء مزيدتين	نحو: مسلمات، يقابل الواو والنون في الجمع المذكر السالم"[4]

[1] ظاهرة التنوين في اللغة العربية: عوض المرسي جهاوي، مكتبة الخانجي للطبعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1982م ص9،10.

[2] الكلمة في التراث اللساني العربي: عبد الحميد عبد الواحد، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد-الأردن، 2016م ص211.

[3] للتوسع أكثر: الموضح المبين لأقسام التنوين: محمد بن محمد بن أبي اللطف العشائر، تح: محمد عامر أحمد حسن، جامعة المنيا، كلية الدراسات العربية، 1988م، ص51-88.

[4] ينظر-الموضح المبين لأقسام التنوين: محمد بن محمد بن أبي اللطف العشائر، (المرجع السابق)، ص51-59.

يتضمن الجدول ملخصا لأهم الأنواع التي ذكرها صاحب الموضح المبين لأقسام التنوين، إضافة إلى تنوين العوض عن اسم كنوع ثالث يندرج تحت التنوين العوض عن حرف والتنوين عوض عن جملة، والذي لم يذكره في كتابه وإن كان قد ألمح إلى اختلاف في تعداد الأنواع، وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم، أما باقي الأنواع فقد فصل فيها 'عوض المرسي جهاوي' في كتاب 'ظاهرة التنوين في اللغة العربية' تفصيلا دقيقا، أصاب فيه إلى حد بعيد مستندا لما قدمه بأمثلة توضيحية، يحدد من خلالها اختصاص هذا المصطلح بالأسماء دون الأفعال.

5. المصطلحات المعجمية الدلالية:

يكتسب المعنى في دراسة المصطلح المعجمي أهمية لا تقل عن المصطلحات المعجمية الصوتية والنحوية والصرفية، فالمعاني أساس الفصل بين المفردات داخل المعجم، وتكون أهميته أكثر وضوحا إذا ما تعلق الأمر بتحديد دلالات كلمات بعينها، سواء في حالتها وهي منفردة أو داخل السياق العام، أو بتعبير آخر تحديد الدلالة النحوية في الجمل سواء كانت منطوقة أو مكتوبة، وبهذا كانت الحاجة إلى معرفة معنى الكلمة هي من الأوليات في التأليف المعجمي، فلما وجد العرب صعوبة في فهم ألفاظ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، أصبح من أولوياتهم تحديد معاني هذه الألفاظ الغريبة حتى تكون أقرب للفهم من خلال ما كان بدايات في شكل كتب عرفت بغريب القرآن وغريب الحديث، أشار الخليل في معجمه إلى بعض المصطلحات المعجمية الدلالية التي يستند عليها المعجمي في بناء معجمه، " نجد اهتمام المعجميين القدماء يتجه بطبيعة الحال إلى الجانب الدلالي باعتباره الهدف النهائي من صناعة المعجم"[1]، وسنركز على مصطلح الكلام على سبيل المثال لا الحصر:

أ. الكلام:

يعد مصطلح الكلام من المصطلحات المعجمية الدلالية التي كانت لها مكانة وأهمية ضمن الدراسات التي مست مجموعة من المصطلحات التراثية، عند النحاة والأصوليين، وكان بينهم اختلاف كبير من حيث التعريف، فمنهم من ركز على الإسناد فيه، ومنهم من ركز على الإسناد والإفادة، وهذا ما ترك لديهم صعوبة في التفريق بين الكلام والجملة، ورد تعريف الكلام في المقاييس عند ابن فارس بقوله: "فالأول الكلام كلَّمته أُكلمه تكليما؛ وهو كَلِيمِي إذا كلّمك أو كلَّمتَه، ثم

[1] الكلمة –دراسة لغوية معجمية–: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر–الإسكندرية، 1998م، ص24.

يتسعون فيسمون اللفظة الواحدة المُفهِمَة كلمة،...ويجمعون الكلمة كلماتٍ وكلماً،"[1] يعرض 'التهانوي' في كشافه وجهة نظر الأولين للكلام فيقول:" وقال الأصوليون الكلام ما انتظم من الحروف المسموعة المتواضع عليها الصادرة عن مختار واحد، والحرف فصل عن الحرف الواحد فإنه لا يسمى كلاماً"[2]، وبهذا يمكن القول إنّ 'التهانوي' قد ربط الكلام بالمنطوق من اللغة، وأن يكون متكونا من حرفين فما فوق متواضع عليه يحكمه شرط وجود متكلم واحد، أما من النحويين فهناك من جعل الكلام مرادفا للجملة فنجد 'ابن جني' يقول:" أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجُمَل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك،...وكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[3]، يقدم 'ابن جني' في تعريفه للكلام شرطين هما الإفادة والاستقلالية من حيث المعنى والتركيب، ويفصل 'الإستراباذي' بين الجملة والكلام، إذ أن الجملة " ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها، أولا، كالجملة هي خبر للمبتدأ"[4]، والإسناد هو" أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبَرُ عنه أهمَّ ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر أو أخص به، وقولنا: (في الحال) كما في قام زيد وزيد قائم، وقولنا في الأصل ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو: بعتُ، وأنت حر"[5]، أما الكلام عنده فهو" ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس "[6]، يبقى شرط الإسناد هو ما جعل الكلام يكون مرادفا للجملة، وأن الإفادة تكون في الكلام دون الجملة، لأنها أعم منه يقول 'ابن يعيش':" الكلام عبارة عن الجمل

[1] مقاييس اللغة: ابن فارس، (المرجع السابق)، ج5، ص131.

[2] كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد علي التهانوي، تح: علي دحروج وآخرون، مكتبة لنان ناشرون، بيروت-لبنان، ج2 ط1، 1996م، ص 1371.

[3] الخصائص: ابن جني، (المرجع السابق)، ج1، ص17.

[4] شرح الراضي لكافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الإستراباذي، تح: حسن محمد بن إبراهيم الحفظي، يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، ج1، 1966م، ص18.

[5] المرجع نفسه، ص 16، 17.

[6] المرجع نفسه، ص18.

المفيدة، وهو جنس لها؛ فكل جملة من الجمل الفعلية والاسمية نوعٌ له، يصدق إطلاقه عليها"[1]، وبهذا يمكن القول إنّ الجملة والكلام يشتركان في الإسناد، ولإفادة تكون للكلام وحده.

[1] شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين أبو البقاء بن يعيش، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ج1، ط1، 2001م، ص75.

الفصل الثاني

المصطلحات المعجمية عند المحدثين

المبحث الأول: المصطلحات المعجمية الصوتية

المبحث الثاني: المصطلحات المعجمية الخالصة

المبحث الثالث: المصطلحات المعجمية الصرفية

المبحث الرابع: المصطلحات المعجمية النحوية

المبحث الخامس: المصطلحات المعجمية الدلالية

استفاد المحدثون من الدراسات المعجمية القديمة، فلم يتوقفوا عندها بالدراسة السطحية، وإنما بذلوا جهودا قيمة فدققوا في بعض المصطلحات القديمة التي ترتبط بمجال المعجم، صوتا ونحوا وصرفا ودلالة ومعجما، كما أوجدوا مصطلحات جديدة لم تكن موجودة سابقا، ولو نظرنا إلى المصطلحات المعجمية من حيث النتائج نجدها تتقارب إلى حد كبير مع ما قدمه القدماء، ولكن بنشأة الدرس اللساني الحديث عرف المعجم العربي عموما نوعا من الإبداع، بعيدا عما كان فيه من التقليد الذي أصبح سنة متبعة في أغلب المعاجم القديمة، و"لقد اهتمت الدراسات الحديثة بتاريخ المعجمية العربية وبخصائصها الفنية وبعيوبها، وسعت إلى المساهمة في وضع معالم المعجم العربي الجديد. لقد سعت أيضا إلى أن تبرز عوامل التأثر والتأثير التي طرأت على المعجمية العربية، مبينة طرافتها القديمة وخضوعها المعاصر لفنيات المعاجم الأوربية"[1]، وهذا التأثر هو ما جعل الدراسة العربية تنبني على أسس معرفية حديثة جعلت المعجمية أحد فروع الدرس اللساني، " وبما أن العمل المعجمي عمل لساني، يرجع بطريقة ظاهرة أو خفية إلى نظرية لسانية يعتمدها في التحليل، فقد اتجهت الدراسات المعجمية الحديثة إلى ضبط وظيفة المعجم بمقاييس لسانية قائمة على مبادئ علمية تجنبه الاعتباطية ما أمكن، وهذه المقاييس: تحديد طبيعة المتلقي...، تتبع مصادر الجمع...، الاهتمام بموقفها من المستويات اللغوية ودرجة الاعتماد عليها في وضع المدونة...، إن هذه المقاييس ذات أهمية كبرى في الدرس اللساني المعجمي الحديث"[2]، إضافة لهذه المقاييس نجد 'رشاد الحمزاوي' يركز على نقطة مهمة وهي مراعاة مستعمل المعجم، وعدد الكلمات فيه، فما يحتاجه الإنسان العادي يختلف عما يحتاجه المهندس؛ "لأن عدد الكلمات يكون بحسب مستعملي المعجم، وهؤلاء المستعملون أنواع لا يحتاجون إلى نفس المعاجم باعتبار المعجم وسيلة من الوسائل التي يجب أن تتلاءم مع مستهلكيها ومستعمليها، فالقضية ليست قضية قلة أو كثرة بل تتعلق بالمعجم الذي يحتاج إليه المستهلك"[3]، وهو يمثل أساسا من أسس ضبط المعجم، وسبيل يكتسب فيه المعجم صفة النظامية بحيث يكون مجموعة من العلاقات المكونة لبنيته، تمس كل المستويات اللغوية التي من صميم الدرس اللساني الحديث،

[1] محاولات في وضع أسس المعجمية العربية-تعيير ومنهج-: رشاد الحمزاوي، حوليات الجامعة التونسية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، العدد 15، 1977م، ص106.

[2] جهود جمعية المعجمية بتونس في ترقية اللغة العربية: زهية عثمان، مخبر ممارسات اللغوية، الجزائر، 2012م، ص219.

[3] محاولات في وضع أسس المعجمية العربية-تعيير ومنهج-: رشاد الحمزاوي، (المرجع السابق)، ص114.

فكان البحث مقتصرا على المصطلحات التي تكتسب مشروعيتها في الانتماء المعجمي داخل هذه المستويات.

1. المصطلحات الصوتية عند المحدثين:

وقف المحدثون على بعض المشاكل التي وقع فيها القدماء، فيما تعلق بالجانب الصوتي من اللغة، والذي يمثل نظاما من الأنظمة التي يقوم عليها أي معجم مهما كان نوعه، وهذا لا يمكن أن يعيب ما قدمه الصوتيون القدماء من إنجازات أثبتها العلم الحديث من خلال اعتماده على تقنيات حديثة، قدمت للجهاز النطقي بمختلف أعضائه دقائق يصعب الوصول إليها بعيدا عن هذه التقنية، لكن القدماء وصلوا إليها باستعمال طرق بديلة وأساليب جديدة، وإن كانت النسبة المتحصل عليها لا تقارب الأبحاث الحديثة في مجال الصوتيات، يبقى البحث الصوتي القديم إنجازاً لا يمكن أن ينكر أحد فضل أصحابه على الصوتيات الحديثة، واختصار المدة الزمنية للبحث في هذا المجال إلى حد بعيد، وهي شهادة على تمكن العرب في هذا المجال شهد لها العرب والغرب، وأثبتتها أبحاث أكدت على مصداقية المنجز وذكاء العرب في البحث عن دقائق هذا العلم التي تُركت بصمته في البحوث الحديثة إلى يومنا هذا، واعتباره علما مساندا في أبحاث أخرى كالمعجمية وبناء معاجم تقف على أساس صوتي متين، كان أساسها مصطلحات معجمية صوتية كثيرة، أخذنا منها ما رأينا له أثرا في بناء أي معجم كان ورقيا أو إلكترونيا، وهو ما ينطبق على كل المصطلحات التي تعاملنا معها في مستويات أخرى.

أ. المقطع:

نجد من القدماء من وقف على استعمال مصطلح 'مقطع' كمرادف' لمصطلح 'مخرج'، منهم 'ابن جني' في قوله الذي سبق وأدرجناه في تعريفه للصوت، وفي حديثه عن وتر العود الذي هو بميزان الحلق عنده، " وجريان الصوت فيه غُفلا غير محصور كجريان الصوت في الألف الساكنة، وما يعترضه من الضغط والحصر بالأصابع يعرِض للصوت في مخارج الحروف من المقاطع"[1]، وقد أدرك الاختلاف بين أصوات العود لاكتسابه مهارة الاستماع وبلوغ أعلى مستوياتها بالتفكير والتدبر في معاني المسموع، فقد كان يربط علم الأصوات بالموسيقى، " وإن لم يكن هذا الفنُّ مما لنا ولا لهذا الكتاب به تَعَلُّق، ولكن هذا القبيل من هذا العلم، أعني علم الأصوات والحروف، له تعلُّق ومُشاركةٌ

[1] سر صناعة الاعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، (المرجع السابق)، ص22.

للموسيقى لما فيه من صنعة الأصوات والنّغَم"[1]، وتحديد معنى المصطلح عنده كان تحديدا خاصا له علاقة وطيدة بقطع الهواء كليا أو جزئيا، ويؤكد 'كمال بشر' على أن المعنى الدقيق لما جاء به 'ابن جني في المصطلح لم يكن واضحا عند المحدثين، فهم" لم يدركوا أن ابن جني استخدم هذه الكلمة (مفردة أو جمع) بوصفها اسم مكان أو مصدرا ميميا، للإشارة إلى مكان قطع الهواء أو حدوث هذا القطع"[2].

يعود استعمال مصطلح 'مقطع' بالمعنى الدقيق 'للفارابي' في كتابه 'الموسيقى الكبير' الذي فصّل فيه وحدّد تصنيفاته وبناءه، الذي يشتمل على حرف مصوت مع آخر غير مصوت، والمقطع عنده" كل حرف غير مصوت أتبع بمصوت قصير قَرِنَ به، فإنه يسمى ((المقطع القصير))، والعرب يسمونه ((الحرف المتحرك))، من قبل أنهم يسمون المصَوتاتِ القَصيرةَ حركاتٍ، وكل حرف لم ينبع بمصوتٍ أصلا، وهو يمكن أن يقرن به، فإنهم يسمونه ((الحرف الساكن)). وكل حرف غير مصوت قُرِن به مصوت طويل، فإنَّا نسميه ((المقطع الطويل))"[3]، من كل ما عرضه 'الفارابي' في كتابه للمقطع الصوتي نجده يحدد نوعين من المقاطع مقاطع قصيرة ومقاطع طويلة، وهذا لا يعني عدم إدراكه لباقي المقاطع فما تحت الاثنين الأصل، فروع ثانوية تابعة لها بقوله:" وسائر ما يركب تركيبا أزيد مما عددناها، فإن جميعها مركبة إما عن أسباب وإما عن أوتاد وإما عنهما جميعا"[4]، "فعلى الرغم من أنه لم يقدم لنا تعريفا للمقطع أو تحديدا لمفهومه النظري، فقد انصرف بأمثلة إلى الإفصاح عن خواص المقطع من حيث التركيب والبناء، أي كونه أشبه بحزمة أو عنقود من الأصوات المتتابعة على وجه مخصوص"[5]، يؤكد 'كمال بشر' على فضل 'الفارابي' في تحديداته للمقطع، وعلى استفادة المحدثين منه في هذا المصطلح، حيث أنه" أتى في قضية المقطع بما يضارع به المحدثون من رجال الأصوات"[6]، وبالنظر لما جاء به 'الفارابي' في كتابه 'الموسيقى الكبير' يمكن القول إنّ مصطلح 'مقطع' قد عرف نضوجا كبيرا معه، كما أنه استقر على تحديد نوعين معينين من المقاطع اعتمادا على مصوت أتبع

[1] المرجع نفسه، ص22.

[2] علم الأصوات: كمال بشر، (المرجع السابق)، ص507.

[3] الموسيقى الكبير: أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي، تح: غطاس عبد الملك خشبة، محمد أحمد الحفني، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، دط، دت، ص1075.

[4] المرجع نفسه، ص1079.

[5] علم الأصوات: كمال بشر، (المرجع السابق)، ص507.

[6] المرجع نفسه، ص508.

بمصوت قصير أو طويل أو ما زاد عن ذلك، أما عند 'ابن سينا' بالتعبير الواضح في كتابه فأشكال المقاطع لا تخرج عن مقطعين رئيسيين ممدود ومقصور.

أما ماو ورد عند المحدثين بالنسبة لهذا المصطلح-المقطع-فقد درسوه بنوع من التفصيل والتدقيق من ناحية التعريف والاستعمال-وإن كانوا لم يتفقوا على تعريف واحد-، فقد عرف 'عبد الصبور شاهين' المقطع على أنه:" مزيج من صامت وحركة، يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفسي"[1]، ورغم التعدد في أنواع المقاطع الصوتية، إلا أنها لا تخرج عن ستة أنماط أو أبنية معروفة عند أغلب المحدثين، الذين كان لهم اهتمام بمجال الصوتيات العربية، فكان تقسيمهم على النحو التالي:"

1- المقطع القصير: وهو ما تكون من صوت صامت وحركة قصيرة، ويرمز إليه بالرموز العربية (ص ح) على ضرب من الاختصار، ومثاله في العربية المقاطع الثلاثة في(ka/ta/ba)، ومنه كل فعل ثلاثي خال من المد.

2- المقطع المتوسط: وهو ذو نمطين:

أ- صوت صامت + حركة قصيرة +صوت صامت. (ص ح ص)، ومثاله المقطع الأول في الفعل يكتب(yak/ tu/bu).

ب- صوت صامت + حركة طويلة. (ص ح ح) ومثاله المقطع الأول في كاتبٌ (kaa/ti/bn).

3- المقطع الطويل: وهو ذو ثلاثة أنماط:

أ- صوت صامت + حركة قصيرة + صوت صامت + صوت صامت. (ص ح ص ص)، ومثاله: برّ مثلثة (فتحة، كسرة، ضمة)، وهذا المقطع مشروط وقوعه بالوقف أو عدم الإعراب.

ب- صوت صامت+ حركة طويلة+ صوت صامت+ صوت صامت. (ص ح ح ص ص)، ومثاله المقطع الثاني في: مهام (ma/haamm) ويقع عليه الشرط نفسه.

ت- صوت صامت+ حركة طويلة + صوت صامت ومثاله المقطع الأول في: ضالين (daal/linn)، وهذ المقطع مشروط وقوعه بواحد من اثنين: أن يكون الصوت الصامت

[1] المنهج الصوت للبنية العربية-رؤية جديدة في الصرف العربي-: عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م، ص38.

الأخير مدغما في مثله، كما في المثال المذكور أو في حال الوقف أو عدم الإعراب (و)يقول: في حالة الوقف: (ya/ quul)"[1]، وتوجد إضافة في تقسيم 'الطيب البكوش' على ما قدمه 'كمال بشر' في آخر نمط المقطع الطويل والمتمثلة في حالة ثالثة زِيدت على عدم الوقف والإدغام، وهي صيغة أفعَال بعد أن نبّه إلى أن المقطع المنغلق الطويل الحركة فيه نادر الاستعمال في اللغة العربية بقوله: " وهو نادر لا يوجد إلا في ثلاثة حالات:

أ- عند الوقف: مُونْ في مسلمون.

ب- في حالة الإدغام عامة: ضالٌ-لٌ، مارٌ-رٌ.

ت- في صيغة أفعَالْ: احْ -مَارْ-رْ"[2]. ونجد توافق نسبي بين ما قدمه 'الطيب' وما أورده 'عبد الصابور' في تِعداده وتقسيمه للمقاطع الصوتية التي أوردها في كتابه والتي كانت على ثلاثة أشكال رئيسية:"

1- المقطع القصير المفتوح ص+ح.

2- المقطع الطويل المغلق ص+ح+ص.

3- المقطع الطويل المفتوح ص+ح+ح.

وشكلان مرتبطان بالوقف هما:

4- المديد المقفل بصامت: ص+ح+ح+ص.

5- المقطع المديد المقفل بصامتين: ص+ح+ص+ص"[3].

يراعى في المقاطع الصوتية الجانب المنطوق أكثر من المكتوب؛ لأن به يمكن تحديد طول وقصر المقطع" فإذا كان الزمان قصيرا سمي مقطعا مقصورا، وهو حرف مصوت مقصور؛ وإذا كان طويلا سمي مقطعا ممدودا"[4]، ولعل هذا ما يبرر استعمال 'عبد الصابور شاهين' التسميات السابق ذكرها في تحديده لأشكال المقاطع الصوتية المرتبطة بالوقف.

نجد ضبطا عند بعض الباحثين في تسمية المقاطع الصوتية والفصل فيها، وعلى سبيل المثال عند 'عبد الصابور شاهين' في مقابل ما أورده 'الطيب البكوش'، الذي كان يحدد أسماء المقاطع الصوتية بما

[1] ينظر- علم الأصوات: كمال بشر، (المرجع السابق)، ص509-511.

[2] التصريف العربي-من خلال علم الأصوات الحديث-: الطيب البكوش، (المرجع السابق)، ص78،79.

[3] المنهج الصوت للبنية العربية-رؤية جديدة في الصرف العربي-: عبد الصبور شاهين، (المرجع نفسه)، ص40.

[4] جوامع علم الموسيقى: ابن سينا، تح: زكريا يوسف، القاهرة، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1956م، ص124.

يوافق رأي 'الطيب البكوش' وإن كان قد أسقط النمط الثاني من الأنماط التي أوردها 'الطيب البكوش'، والذي مثل له بـ: مهام (ma/haamm)، فكان بذلك قد أغفل أحد الأنماط التي يمكن أن تقدم للباحث توضيحا لنظام الكلمات المقطعي وتصريفها في اللغة العربية، المهم من هذا كله أنه مهما كان الاختلاف في التسمية أو التِعدَاد للمقاطع الصوتية، يجب ألا تخرج في تركيبها عن مجموع الخصائص المتفق عليها، والتي تمثل ركيزة التحديد الدقيق لمقاطع الكلمات في اللغة العربية وهي:"

6- أن جميع الأشكال المقطعة العربية تبتدئ بصامت ومن ثم لا وجود في العربية لمقاطع تبتدئ بحركة، ومثال ذلك في الأمر الثلاثي: 'ضَرَبَ'، نقول: 'اِضربْ'، ولما كان الأمر مقتطعاً من المضارع وجب أن نقول: 'ضْربْ' وذلك بعد إسقاط حرف المضارعة.

7- أنه لا يلتقي صامتان في مقطع واحد في بداية الكلمة، وحشوها ولا في آخرها إلا في حالة الوقف فقط.

8- وكما لا يلتقي صامتان في مقطع واحد، فإنه لا تلتقي حركتان أيضا في مقطع واحد، ومثال ذلك إتيان العرب بكسرة عندما اجتمع صامتان على سبيل المثال في صيغة الأمر الثلاثي:'ينْفعل'، وأما في الحركات نجد في لغة الحجازيين الذين يخففون الهمزة يقولون في مثل: 'سأل' 'سال' فإذا بنوا منها صيغة اسم الفاعل ستصبح 'سللاً' وهنا تلتقي حركتان التقاء مباشرا وهذا لا يجوز في اللغة العربية.

9- اقتصار ورود بعض المقاطع العربية على حال الوقف فقط، وذلك مثل المقطع الطويل (ص ح ص ص)، والمقطع المديد (ص ح ح ص ص)، وقلة ورود المقطع الطويل مفرد الإغلاق (ص ح ح ص) في الكلمة، ويمتاز المقطع الطويل بنوعيه عن المقطع المديد في أنه قد يرد في الشعر أحيانا في بعض الأوزان المقيدة القافية.

10- تقصير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة، ومثال ذلك: بعْ، ولم يبع، الأصل فيهما بيعْ ولم يبيعْ.

هذا بالنسبة إلى البنية المقطعية، أما بالنسبة لتنظيم المقاطع في داخل الكلمة فإننا نضيف إلى ذلك:

11- كره العربية لتوالي المقاطع القصيرة، مثال ذلك تسكين فاء المضارع من الثلاثي مثل: نكْتب

12- ميل العربية لتوالي المقاطع الطويلة المفتوحة، ومثال ذلك: صيغة فاعول نحو: هارون.

13- ميل العربية إلى إغلاق المقاطع المفتوحة في غير الشعر، وذلك في الكلمات المشددة نحو: دخّان"[1]، إضافة لكل هذه الخصائص التي تحكم ضبط المقاطع الصوتية في السلاسل الكلامية، نجدها ترتبط ارتباطا كبيرا بما هو منطوق، والفاصل الزمني بين الصائت والصامت في النطق، وهو ما وقف عليه 'الفارابي' في باب حديثه عن الصامت فقال:" والحرف الصامت إذا صار بحيث يمكن أن ينطق به. سمي مقطعا، وهو الحرف الصامت الذي شحن الزمان الذي بينه وبين صامت آخر يليه بنغمة مسموعة"[2]، وأمثلة اقتصار ورود بعض المقاطع العربية على حال الوقف فقط، نجد في المقطع الطويل (ص ح ص ص) "قول الشاعر لقيط بن زرارة(571هـ):

يـــا قـــوم قـــد أهلكتمـــوني بـــاللوْمْ ولم أقاتـــل عـــامراً قبـــل اليـــوْمْ"[3]

أما في المقطع المديد فقد سبق وقدمنا مثال: مينْ في المسلمينْ، وأما في الطويل مفرد الإغلاق وفك التضعيف ما ورد في "قول العجاج: تشكو الوَجَى من أظْلَلٍ وأظللِ

ويقول ابن جني في صدر هذا البيت في الهامش: وأظلل مفكوك أظلّ والأظلّ ما تحت منسم البعير"[4].

كما نجد من المحدثين من نحا نحو 'الفارابي' في نظرته الدقيقة للمقاطع بقوله: " والمقطع من حيث الإدراك والتلقي مجموعة صوتية نحوية قِمَّة الوضوح السَّمعي Sonorité وتقع بين حدَّين أضعف من حيث الإسماع؛ أي إنّ المقطع من هذا المنظار، هو المدى الذي يقع بين حدَّين أدنيين من الإسماع Sonorité"[5]، وهذا التعريف يحدد الاتجاه الفونيتيكي للمقطع الصوتي الذي يركز فيه أصحابه على درجة الإسماع، فكان منهم من يعرفه على أنه" وحدة من عنصر أو أكثر، يوجد خلالها نبضة صدرية واحدة أي قمة إسماع أو برزو"[6]،كما أن هناك اتجاها آخر يخالف الاتجاه الأكوستيكي

[1] ينظر-أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: فوزي حسن الشايب، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد-الأردن، 2004م ص102-143.

[2] جوامع علم الموسيقى: ابن سينا، (المرجع السابق)، ص123.

[3] شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: أبو أحمد الحسن العسكري، تح: عبد العزيز أحمد، مطبعة مصطفى الباي الحلبي، مصر ط1، 1963م، ص82.

[4] الخصائص: ابن جني، (المرجع السابق)، ج1، ص161.

[5] علم الأصوات اللغوي-الفونيتيكا-: عصام نور الدين، (المرجع السابق)، ص 190.

[6] الكلمة -دراسة لغوية معجمية-: حلمي خليل، (المرجع السابق)، ص41.

في تعريف المقطع الصوتي، وهو النظر إلى المقطع نظرة فونولوجية يكون فيها" وحدة متميزة في كل لغة وهنا، لابد أن يشير تعريف المقطع إلى عدد من التتابعات المختلفة بين الصوامت والصوائت، بالإضافة إلى عدد من الملامح مثل النبر والتنغيم"[1]، وهذا هو التوجه الذي سار عليه أغلب الباحثين العرب رغم اختلاف التعريفات عند بعضهم أمثال: 'إبراهيم أنيس'، و'رمضان عبد التواب'، و'عبد الصبور شاهين' ...إلخ، كما أن هذا التنوع مرده الاختلاف في النظام المقطعي للغة عن أخرى، وهو تأكيد على تأثر الباحث العربي بعلم اللغة من خلال أحد فروعه –الفونولوجيا– في انتقال الدرس الصوتي العربي من الوصف والتصنيف، إلى البحث في وظيفة الأصوات باعتبارها بنية تتركب منها الكلمة.

ب. النبر:

يتداخل مصطلح النبر عند 'الخليل' بمصطلح الهمز، و"النبر في الكلام: الهمز"[2]، وهو نفس ما أورده 'ابن منظور' في لسانه:" والنبر: مصدر نَبَرَ ينبِره نبراً همزه"[3]، وإن كان 'ابن منظور' و'الخليل' قد عرفا مصطلح النبر الذي يرتبط بالمقاطع الصوتية ارتباطا وثيقا، إلا أنه من المصطلحات الحديثة، حيث أنه يهتم بإبراز أحد المقاطع الصوتية عند النطق بها، "لم يدرس النحاة العرب النبرة مطلقا، فهي مفهوم غربي مثل المقطع، وهي أساس الإيقاع في جل اللغات الغربية ولها في بعضها دور تمييزي (أي قد تختلف معنى الكلمة الواحدة باختلاف مكان النبرة).بينما الإيقاع في العربية، توالي الحركات القصيرة والطويلة وهو 'الإيقاع الكمي' "[4]، ومن القول تتضح أهمية النبر في الدراسة الصوتية على التفريق بين الصيغ أو المعاني، بحيث لا يمكن فهم المراد من الكلمة إلا بوجود النبر، والنبر " في النطق إبراز أحد مقاطع الكلمة عند النطق به"[5]، ونجد 'الطيب البكوش' يحدد موضع النبرة على أنه "إشباع مقطع من المقاطع وذلك بزيادة ارتفاعه الموسيقي أو مداه أو شدّته. وهي تقع، حسب ضبط المستشرقين لها، على أول مقطع طويل من الكلمة ابتداء من آخرها –باستثناء

[1] الكلمة –دراسة لغوية معجمية–: حلمي خليل، (المرجع السابق)، ص41.

[2] كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، (المرجع السابق)، ج8، ص269.

[3] لسان العرب: ابن منظور، (المرجع السابق)، ج5، ص189.

[4] التصريف العربي–من خلال علم الأصوات الحديث–: الطيب البكوش، (المرجع السابق)، ص80.

[5] المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية، وزارة التربية والتعليم، مصر، 1994م، ص599.

الأخير- فإذا خلت الكلمة من المقاطع الطويلة، وقعت النبرة على المقطع الأول منها"[1]، وذلك نحو: 'يشاركوا' و'شارك' و'لم يشاركوا' النبرة على 'شا'، أما عند 'ماريو باي': "النبر معناه أن مقطعا من بين مقاطع متتابعة يعطي مزيدا من الضغط أو العلو"[2]، والنبر يحدث نتيجة "زيادة اندفاع الهواء الخارج من الرئتين؛ حيث يشتد تقلص عضلات القفص الصدري، والوحدة التي تنطق بمزيد من القوة تكون أكثر إسماعا (وضوح في السمع) من الوحدات الأخرى، وأكثر الوحدات اتصالا بزيادة القوة هي الحركة"[3]، ويمكن القول إنَّ" زيادة القوة 'النبر الزفيري'، ويطلق على الصوت الذي نطق بمزيد من القوة 'الصوت المنبور'"[4]، ومن هنا تتضح أهمية الوظيفة التي تؤديها أعضاء النطق في حدوث هذه الظاهرة الناتجة عن اندفاع الهواء، مما يكسب المقاطع الصوتية نسبة من العلو وزيادة في الشدة تميزه عن المقاطع غير المنبورة، و" لا تنطق مقاطع لفظ ما في درجة واحدة من العلو Loudness، فقد وجد لدى إمعان النظر في مقاطع الكلمات، أنه يمكن معرفة ثلاث درجات من العلو بسبب النبر... والمستويات الثلاثة التي أمكن تمييزها هي:

- النبر الأولي ويرمز له بـ (/)
- النبر الثانوي ويرمز له بـ (\)
- النبر الضعيف وليس له رمز"[5]، وهي في الحقيقة من أقسام نبر الكلمة، "والنبر الأولي يكون في كل كلمة، وهو بدوره ينقسم إلى ثلاثة أقسام:"
- نبر الشدة: وهو: ضغط نسبي يستلزم علواً سمعيا لمقطع على غيره من المقاطع وسمّى باحثون آخرون، هذا النوع من النبر (النبر الزفيري أو نبر التوتر) وهي تسميات تشترك في دلالتها على قوة النفس عند النطق بالمقطع المنبور ...
- نبر الطول: هو إطالة زمن النطق بالصوت، ويسمى أيضا (بنبر الزمن أو النبر الزمني) و(نبر المدَّة أو النبر المدّيُّ) وينقسم نبر الطول إلى:

[1] التصريف العربي-من خلال علم الأصوات الحديث-: الطيب البكوش، (المرجع السابق)، ص80.

[2] أسس علم اللغة: ماريو باي، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1998، ص93.

[3] المدخل في علم الأصوات المقارن: صلاح حسنين، (المرجع السابق)، ص93.

[4] المرجع نفسه، ص93.

[5] التصريف العربي-من خلال علم الأصوات الحديث-: الطيب البكوش، (المرجع السابق)، ص134.

أ. نبر الطول في الصوائت: وهو إطالة زمن النطق بالصائت، مثل: تطويل الألف في (رائعٌ) أو الواو في (هُدوءٌ) تعبيراً عن غرض كلامي ما.

ب.نبر الطول في الصوامت: وهو إطالة زمن النطق في الصامت، مثل: تطويل الحاء في (تُحْفَةٌ) أو الدال في(مُدْهِشٌ) تعبيرا عن غرض كلامي ما.

-النبر الانفعالي: وهو الضغط على جزء من الكلمة المصحوبة بانفعالات المتكلم وتعبيره عن عواطفه، وإبراز مجال لملاحظة هذا النبر ما ارتبط من الكلام بالعاطفة وقصد إبرازها مثل إلقاء الخطب الحماسية والقصائد الشعرية"[1]، "أما الثانوي فيكون في الكلمات التي تشتمل على عدد من المقاطع يجعلها في وزن كلمتين"[2]، نحو: 'استقبال' فإنها تشتمل على نبر أولي على المقطع 'با' وآخر ثانوي' تق'، وهناك من يستعمل تسمية مرادفة لهذا التقسيم يطلق عليها النبر المتوسط، أما النبر الضعيف وهو ما مثل له من خلال ثنائيات منها:"

- ليلى
- ليلاء

فنحن نفترض أن التمييز بينهما – عند من لا يهمز من العرب ومنهم قريش-كان عن طريق النبر هكذا:

- ليلى: س ع س/ س ع ع/.
- ليلاء (ء): س ع س/س ع ع/"[3]، هذا بالنسبة لنبر الكلمة نستثني من الأقسام النبر الانفعالي الذي يرتبط بنبر الجملة أو نبر السياق والذي يطلق عليه 'أحمد مختار عمر' اسم نبر الإلحاح "الذي لا يرتبط بمقطع معين من الوحدة النبرية، بل يمكن أن يقع في جميع المقاطع، وهذا ما يعطيه وظيفة انفعالية أو تعبيرية"[4]، وهو نبر تشترك فيه كل اللغات " وحتى في اللغات التي يكون النبر فيها منظما، كما في الفرنسية، فقد يحدث أحيانا أن يستخدم نبر التوتر للتعبير عن التشدق أو

[1] النبر في اللغة العربية –مناقشة للمفاهيم النظرية ودراسة أكوستيكية في القرآن: العبسي خالد، علم الكتب، عمان، 2010م، ص 402، نقلا عن: نبر الاسم الجامد والمشتق-دراسة فزيائية نطقية-: أحمد سلامة الجنادبة، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016م، ص36.

[2] أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: فوزي حسن الشايب، (المرجع السابق)، ص159.

[3] دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1997م، ص361.

[4] المرجع نفسه، ص101.

التكلف، وهذا النبر ما يسمى بنبر التأكيد"[1]، وخير مثال ما قدمه 'إبراهيم أنيس' في الجملة العربية: "هل سافر أخوك؟. يختلف الغرض منها باختلاف الكلمة التي زيد نبرها، فحين نزيد نبر كلمة ((سافر)) في هذه الجملة، فقد يكون معناها أن المتكلم يشك في حدوث السفر من أخي السامع، بل يظن أن حدثا آخر غير السفر هو الذي تم. فإذا ضغط المتكلم على كلمة ((أخوك))، فهم من الجملة أن المتكلم لا يشك في حدوث السفر، وإنما الذي يشك فيه هو فاعل السفر، فربما كان أباه أو عمه أو صديقه لا أخاه، وأخيرا إذا زيد نبر كلمة ((أمس)) فهم من الجملة أن الشك في تاريخ الأمس"[2]، ومن هذا التحديد لنبر الجملة يتضح لنا أن من وظائف النبر تحديد مقاصد المتكلمين، وسبيل فك اللبس في بعض الجمل التي تحتمل التأويل من قِبل السامع.

ت.التنغيم:

يمثل التنغيم موسيقى الكلمة أو الجملة، وموسيقى الكلام أول المصطلحات التي عبرت عن التنغيم في الدراسات اللغوية المعاصرة،" أما عن علاقة النبر بالتنغيم فيبدو أن صلتهما وثيقة، فكلاهما يمكن أن يعد ملمحا تمييزيا للمعاني الدقيقة، أحدهما على مستوى الكلام، والآخر على مستوى الكلمة، فحينما يكون الضغط على الكلمة المفردة، أو في سياقها، هذا هو النبر أما حين يكون الضغط بمستوى ما في تشكيل صوتي معين للجملة(السلسلة الكلامية المتصلة)أو العبارة كلها فهو التنغيم"[3]، وقد قدم 'ماريو باي' تعريفا للتنغيم على أنه: "عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حدث كلامي معين"[4]، ويمكن القول أيضا: إن" التنغيم لا يقتصر على كلمة واحدة، بل يتجاوز إلى التركيب، فالتحية (السلام عليكم) لها تنغيم يختلف عن التنغيم في حالة الغضب"[5]؛ لأنه يمثل لمستعمل اللغة" قمة الظواهر الصوتية التي تكسو المنطوق كله"[6]، وهو أيضا من الظواهر فوقطعية المصاحبة للصوامت والصوائت كالنبر والتنغيم، وتمثل نوعا من أنواع التلوين الموسيقي، " فالكلام عند إلقائه تكسوه ألوان موسيقية لا تختلف عن الموسيقى، إلا درجة التواؤم والتوافق بين النغمات الداخلية

[1] علم الأصوات: برتيل مالمبرج، تر: عبد الصابور شاهين، مكتبة الشباب، دب، دب، دط، دت، ص191.

[2] الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، (المرجع السابق)، ص102.

[3] نبر الاسم الجامد والمشتق-دراسة فزيائية نطقية-: أحمد سلامة الجنادبة، (المرجع السابق)، ص63.

[4] أسس علم اللغة: ماريو باي، تر: أحمد مختار عمر، (المرجع السابق)، ص93.

[5] مدخل إلى علم اللغة: فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دت، ص82.

[6] علم الأصوات: كمال بشر، (المرجع السابق)، ص531.

التي تصنع كلاما متناغم الوحدات والجنبات. وتظهر موسيقى الكلام في صورة ارتفاعات وانخفاضات أو تنويعات صوتية. أو ما نسميه نغمات الكلام"[1]، وإذا كانت درجة الصوت ترتبط بالنغمة، وجب علينا الفصل بين نوعين من النغمة الأول تسمى النغمة، "وهنا تقوم درجات الصوت المختلفة بدورها على مستوى الكلمة، ونوع يسمى بالتنغيم، وهنا تقوم درجات الصوت المختلفة بدورها المميز على مستوى الجملة"[2]، وبهذا تكون النغمة للكلمة والتنغيم للجملة، ويرى اللغويون من الذين درسوا التنغيم أنها تخضع لأمرين:"

- شكل النغمة المنبورة الأخيرة في النسيج الكلامي.
- المدى بين أعلى نغمة وأخفضها من حيث السعة والضيق فيه، أي في أنماطها أو الصاعدة أو الثابتة (المستقرة)"[3]، والاختلاف النغمي له علاقة بالمقام التواصلي نحو قولك لشخص: هل يمكنك مساعدتي على فتح الباب؟، وفي هذه الجملة المتكلم لا يجهل معلومة يعتقد أن المخاطب يمكنه فتح الباب، بل إن هذا الاستفهام يخدم الوظيفة التواصلية: الطلب، فتتخذ الجملة بذلك تنغيما هابطا مثل الجملة الخبرية، أما في التنغيم الصاعد والذي يشترط فيه الثقة والتأكد من القول بين المرسل والمرسل إليه، ذلك نحو: ماذا تقرأ يا عمر، هذه الجملة تأخذ معناها بحسب التنغيم ماذا تقرأ يا عمر في هذه الجلمة تنغيم هابط، أما في الجملة ماذا تقرأ؟ عمر. التنغيم صاعد عند أداة الاستفهام 'هل' أي هل تقرأ عمر؟، فهنا تسأل المخاطب عن الموضوع الذي يقرأه، إن التنغيم في الجملة هو المحدد الأدائي في الكلام الذي يرتبط بالمسموع والمكتوب، ويؤدي دورا هاما في تحديد الفروق بين المعاني في الجمل إذا كانت استفهامية أو تعجبية ... ، وذلك في كثير من الجمل التي تستخدم فيها الأدوات وعلامات الترقيم أو تسقط في الاهتمام مع طرق نطقها المتعددة لتفادي اللبس والغموض، و" إن كيفية تنغيم الصوت هي التي تعيننا على تمييز أصوات الأشخاص"[4]، والملاحظ في ميزة التنغيم أنها تتحدد على مستوى الجملة لا الكلمة لكن هذا لا ينفي علاقتها بالكلمة؛ لأن العلاقة بين النبر الذي يمثل الكلمة والعلاقة بين التنغيم الذي يمثل

[1] علم الأصوات: كمال بشر، (المرجع السابق)، ص533.

[2] المدخل في علم الأصوات المقارن: صلاح حسنين، (المرجع السابق)، ص102.

[3] نبر الاسم الجامد والمشتق-دراسة فزيائية نطقية-: أحمد سلامة الجنادبة، (المرجع السابق)، ص64.

[4] أسس علم اللغة: ماريو باي، تر: أحمد مختار عمر، (المرجع السابق)، ص92.

الجملة علاقة تكاملية، فلا يمكن أن يكون هناك تنغيم دون أن يكون نبر؛ لأن الكلمات أساس تكوين الجمل.

2. المصطلحات المعجمية الخالصة:

عرفت المعجمية في ظل التطور التكنولوجي مجموعة من المصطلحات الجديدة، من خلال بناء معاجم إلكترونية إلى ظهور مصطلحات معجمية خالصة، لم تكن حاضرة في الدرس اللغوي القديم، ولم يتعامل معها القدماء ولم يعرفوها من قبل، فما قدموه اقتصر على ما تم تدوينه بحكم أن الفترة التي عاشوا فيها لم تعرف هذه التقنية، هذا لم يمنع المحدثين من العودة إلى التراث وإعادة النظر في بعض المصطلحات القديمة والتدقيق فيها، لتصحيح مواطن الخلل وتوضيح هذه المصطلحات للقارئ خصوصا التي تبدو متداخلة مع مصطلحات أخرى، وتشير إلى مفاهيم تختلف عن بعضها بعضا في التخصص الواحد، وسنكتفي بالمصطلحات الأكثر شيوعا، والتي مثلت جدلا وخلافا بين الدارسين المحدثين، منها المعجم والقاموس والموسوعة.

أ. المعجم:

قسم المعجميون المعاجم إلى قسمين: معاجم عامة ومعاجم متخصصة تهتم بحقل معرفي معين، وقدم كل من 'محمد عريف الحرباوي' و'حامد صادق قنيبي' تعريفا للمعجم العام يكسر قيد البحث في حدود علم بعينه، والذي نجده في المعاجم المتخصصة وبالتحديد اختيار المادة التي يجب جمعها لتكون في المعجم، إذ يقول كل منهما في المعاجم العامة، أنها" المعاجم التي تتناول جميع مفردات اللغة دون التقيد بمجال معين أو تخصص معين"[1]، قد يتضح من هذا القول إن المعاجم العامة تتصف بالشمولية، لكن من الصعوبة أن تتحقق هذه الصفة إلا إذا كان التعامل مع لغة ميتة، أما مجال البحث في اللغة الحية فهو مستحيل؛ كونها تمتاز بالاستمرارية في ظهور مصطلحات جديدة، ولكن يبقى جمع المصطلحات أكثر دقة وحصرا في المعجم الخاص، فهو" كتاب يتضمن رصيداً مصطلحيا لموضوع ما، مرتبا ترتيبا معينا، ومصحوبا بالتعريفات الدقيقة الموجزة ومعززاً ما أمكن ببعض الوسائل البيانية المرافقة (اكتشافات، سياقات، صور، جداول)، التي تساعد على توصيل المفهوم إلى المتلقي بأفضل صورة ممكنة"[2]، أما 'يسرى عبد الغاني' فنجدها تعتمد على التعريف بالمثال لتقريب الفهم

[1] المدخل لمصادر الدراسات الأدبية واللغوية والمعجمية-القديمة والحديثة: حامد صادق قنيبي، محمد عريفي الحرباوي، دار الجوزي ط1، الأردن-عمان، 2005م، ص34.

[2] المعجم العلمي المختص-المنهج والمصطلح-: جواد حسني سماعنة، مجلة اللسان العربي، العدد 48، ديسمبر 1999م، ص36.

بقولها:" تعد المصطلحات فرعا من فروع المعرفة أو لهجة من اللهجات، وذلك مثل: 'معجم الجيولوجيا'"[1]، هذا الاختلاف في التعريف لا يفصل المعجم العام عن الخاص؛ لأن " المعجم المتخصص أو الموسوعة المتخصصة هي فرع من المعجم العام أو الموسوعة العامة، إلا أن الجهود تكون محصورة في معالجة فن فرعي مستقل بمادته وخصائصه وأهدافه، ولغته ومنهجه، مع اعتبار اطراد الاستعمال المبدأ الأساسي والقياس الفعلي لعامل الانتقاء"[2]، يمكن أن نخلص من التعريفات المقدمة:

- أن المعاجم الخاصة كتب تضم مصطلحات عكس المعاجم العامة التي تضم مفردات عامة.
- المعاجم الخاصة معاجم تهتم بحقل معرفي واحد عكس المعاجم العامة التي لا تتقيد بحقل معين.
- المعاجم الخاصة آثرت في عمومها طريقة الترتيب الألفبائي في إدراج مصطلحاتها.
- المعاجم الخاصة تركز على تحديد المفهوم كونها تتعامل مع المصطلحات، في حين المعاجم الخاصة تركز على تحديد الدلالة كونها تتعامل مع مفردات عامة.

ب. القاموس:

يعود أول استعمال لمصطلح قاموس 'للفيروز آبادي' لما استعمله كعنوان لكتابه المعروف باسم 'القاموس المحيط'، شاعت الكلمة وأصبحت تطلق على كل كتب اللغة، إلا أن كثيراً من الناطقين باللغة العربية يستعمل لفظتي معجم وقاموس على أنهما مترادفتان، " وكان للشدياق مُؤلف كتاب الجاسوس على القاموس أثر كبير في شيوع الكلمة بمعناها المولّد، وانتهى الأمر بإقرارها من قبل مجمع اللغة العربية في القاهرة "[3]، كما أثبتته معاجم حديثة منها 'المعجم العربي الأساسي' و'المعجم الوسيط' وغيرها، وهذا ما دفع أهل الاختصاص إلى الفصل بينهما فكان "المفهوم 1 مجموعة المفردات المفترضة للغة، والمفهوم 2 مجموعة المفردات المختارة التي يضمها كتاب مع معلومات لغوية أو معرفية عنها. فخصوا المفهوم 1 (بالمعجم) والمفهوم 2 بلفظ (قاموس)."[4]، ويؤكد 'علي القاسمي' أن الفصل بين الكلمتين لم يبق عند هذا الحد بل كان أكثر دقة، حيث "ذهب بعضهم الآخر إلى أنّ كلمة معجم ينبغي أن تطلق على المخزون المفرداتي، الذي يمثل جزءا من قدرة المتكلم/المستمع اللغوي في

[1] معجم المعاجم العربية: يسرى عبد الغاني عبد الله، (المرجع السابق)، ص19.

[2] المعجمية العربية-في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة-: ابن حويلي الأخضر ميدْني، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص103.

[3] المعجم العربي-بين الماضي والحاضر-: عدنان الخطيب، مكتبة لبنان ناشرون، ط2، 1994م، ص50، 51.

[4] المعجمية العربية -بين النظرية والتطبيق-: علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط1، 2003م، ص7.

مقابل قاموس، التي يجب أن تطلق على المجموع المفرداتي في كتاب"[1]، وهذا الفصل 'للقاسمي' حين تحدّث عن الفصل بين كلمة قاموس ومعجم، اعتمده 'عبد العالي الودغيري' حين أشار إلى ضرورة التفريق بين مصطلحي قاموس ومعجم بقوله:" والمفهوم الأول يراد به كل كتاب أو تأليف له هدف تربوي وثقافي، ويجمع بين دفتيه قائمة تطول أو تقصر من الوحدات المعجمية (المداخل) التي تحقق وجودها بفعل لسان من الألسنة، ويخضعها لترتيب وشرح معينين. وأما المفهوم الثاني فيعني ما هو أشمل وأعمق، وهو المجموع المفترض (أي الموجودة بالقوة لا بالفعل) واللامحدودة من الوحدات المجمعية التي تمتلكها جماعة لغوية معينة بكامل أفرادها"[2]، نخلص من القولين أن المعجم مخزون لمفردات في ذهن الشخص، والقاموس مخزون مفرداتي في كتاب، لم يكتف 'الودغيري' في تعريفه للقاموس على ما قدمه 'القاسمي'، وإنما أضاف الهدف من تأليف القواميس في كونها تركز على جانبين هما التثقيف والتربية، تبقى ميزة التخصيص ضرورة تفرضها الحاجة للفصل والتحديد المفهومي الدقيق لكل مصطلح ينتمي لحقل معرفي معين، فلا وجود لمصطلحين بمفهوم واحد في التخصص الواحد.

ت. الموسوعة:

المصطلح الغربي الشائع حسب 'الأخضر ميدني' لهذا المصطلح هو"' أنسيكلوبيديا' 'Encyclopedia ' فيعود اشتقاقه إلى جملة إغريقية (Egkuklis paidia)، ومعناها 'تعليم كامل'، أو 'التربية الشاملة لكل المعارف'"[3]، وورد في الوسيط لمجمع اللغة العربية: " الموسوعة كتاب يجمع معلومات في كل ميادين المعرفة، أو في ميدان منها، مرتبة ترتيبا أبجدياً "[4]، كما نجد استعمالات أخرى مرادفة لهذا المصطلح منها: دائرة المعارف ورد في الموسوعة العربية العالمية، " لقد راجعنا منذ البداية عدداً من الموسوعات العالمية المكتوبة باللغة الإنجليزية، ووجدنا أن النسخة الدولية من دائرة المعارف العالمية (موسوعة الكتاب العلمي) تتميز عن غيرها"[5]، يمكن القول من النظر في أصل كلمة موسوعة وما قدمه الودغيري في تعريفه للقاموس، أن كلاً منهما يشترك في هدفين هما: التربية

[1] المعجمية العربية –بين النظرية والتطبيق–: علي القاسمي، (المرجع السابق)، ص7.

[2] قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي: عبد العلي الودغيري، مجلة اللسان العربي، العدد 33، 1989م، ص130.

[3] المعجمية العربية–في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة–: ابن حويلي الأخضر ميدْني، (المرجع السابق) ص100.

[4] المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، (المرجع السابق)، ص1061.

[5] الموسوعة العربية العالمية: مجموعة من العلماء والباحثين، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، المملكة السعودية، ط2، 1999م، ص37.

والتثقيف، ويختلفان مع المعجم في كونه يرتبط بقدرة عقلية وليس مخزون كلمات في كتاب، وهي أيضا نفس الأهداف التي أكد عليها ' الأخضر ميدني' في قوله:" ويبقى الهدف العام من وجود 'المعجم' هو إشاعة التربية بالتثقيف والتوجيه بما يحتويه من معلومات أساسية في لغة القارئ خاصة، كمثل الحديث عن: نطق الكلمات، وإملائها، وأنواعها النحوية، والصرفية"[1]. ويؤكد أيضا على أن الموسوعة من المنجزات القديمة، إلا أنها" لم ترق إلى العمل الموسوعي الممنهج، فإن صاحبها يهدف إلى مراعاة الشمولية والإحاطة"[2]، على خلاف المعجم وللفصل بين المصطلحين وجب ذكر ثلاثة نقاط تمثل الملامح التي تميز بين المعجم والموسوعة:"

- حجم الموسوعة يختلف عن حجم المعجم؛ فالأولى تشغل مجلدات كثيرة، في حين الثاني يكون محدودا تبعا للغاية المنشودة ولنوعية مستعمليه.
- المعجم لا يهتم بالمواد غير اللغوية كأسماء الأعلام، والأسماء الجغرافية مثل: المدن، والأنهار، والجبال، وغيرها؛ لأن هذه التفصيلات تلتزم بها الموسوعة.

يهتم المعجم بالوحدات المعجمية للغة وبالمعلومات اللغوية الخاصة بها، في حين الموسوعة تعطي معلومات عن العالم الخارجي غير اللغوي، فالمعجم يشرح الكلمات، أما الموسوعة فتشرح الأشياء "[3]. بالتدقيق في هذه النقاط نجدها تتشارك مع ما قدمه 'الحمزاوي' حين فصل بين معجم الكلمات ومعجم الأشياء، وقد أقر" أن معجم الكلمات هو المعجم اللغوي وأن معجم الأشياء هو المعجم الموسوعي أو الموسوعة فضلا عما يتميز به الأول عن الثاني في مستوى ترتيب المداخل أو المواد. فالنوع الأول يهتم بمفردات اللغة واستعمالها، والثاني يركز اهتمامه على المضمون الذي تحيل إليه الكلمات، ويمكن أن يتميز المعجم الموسوعي عن المعجم اللغوي باستيعاب أسماء الأعلام والبلدان، وإن كان من الممكن أن يستوعبها المعجم اللغوي فيصبح معجما لغويا موسوعيا "[4]، في آخر القول

[1] المعجمية العربية-في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة-: ابن حويلي الأخضر ميدْني، (المرجع السابق)، ص69.

[2] المرجع نفسه، ص101.

[3] ينظر-صناعة المعجم الحديث: أحمد مختار عمر، (المرجع السابق)، ص22.

[4] منزلة بعض عناصر المعجم العربي الحديث من الدراسات اللغوية الحديثة: محمد رشاد الحمزاوي، حوليات الجمعية التونسية، تونس، العدد 21، 1982م، ص205.

نجد استثناء يتمثل في استيعاب المعجم اللغوي معلومات غير لغوية، فيكون مشتركا بين المعجم اللغوي والموسوعي.

حدد ' الأخضر ميدني' التاريخ الحقيقي للتأليف الموسوعي فيرجعه إلى بداية عصر النهضة بقوله:" فإن الموسوعة الفرنسية بشكلها الحديث المبني على الترتيب الألفبائي يعود تاريخ ظهورها إلى القرن الثامن عشر مع ظهور موسوعة 'دنيس دِيدُرو' 'Denis Diderot' 'الفنون والعلوم والحروف' في 1871م، طبعته مجموعة الناشرين (بانكوك Pankhoucke) الفرنسية"[1]، هذا بالنسبة للإنجاز الغربي، أما الإنجاز العربي فقد تمثل في " موسوعة عربية صغيرة في مجلد واحد بإشراف شفيق غربال، وتعد أول موسوعة عربية حديثة بمعنى الكلمة. ظهرت إلى الوجود في حدود 1960م، عن الدار القومية للطباعة والنشر بمصر"[2]، نظرا للحجم الكبير بالنسبة للشكل الورقي، اكتسبت الموسوعة شكلا إلكترونيا حتى تستطيع أن تستوعب أكبر قدر من المعلومات، نذكر منها على سبيل المثال: 'الموسوعة العربية العالمية' التي كانت في ثلاثين مجلدا أصبحت لها نسخة الكترونية، وموسوعة الملك عبد الله بن عبد العزيز العربية للمحتوى الصحي.

3. المصطلحات المعجمية الصرفية:

يمثل المصطلح المعجمي الصرفي أحد الجوانب الهامة في التأليف المعجمي، ولا يخلو أي معجم من المسائل الصرفية التي يستند إليها المعجمي في ترتيب مداخل معجمه، فربط الكلمات مع صيغة معينة يساعد مؤلف المعجم على تحديد الحروف الأصلية والحروف الزائدة، وبالتالي ترتيب الجذور والفروع التي تمثل مادة المعجم، فلولا المصطلحات المعجمية الصرفية كالاشتقاق على سبيل المثال كونه وسيلة من وسائل وضع المصطلحات، لما تمكن المعجمي من وضع كلمة جديدة مأخوذة من أخرى وضبط معناها ما لم يحدد مبناها الصرفي، وقد ساعدت هذه المصطلحات الصرفية القدماء في ترتيب بنية الكلمات الثلاثية والرباعية والخماسية، وترتيب مادة المعجم استنادا إلى تقسيم الأبنية في اللغة العربية،" فالاشتقاق يحدد الكلمة أو مادتها الأصلية الأساسية، ومعناها الأصلي والأبنية تحدد شكلها وهذا الشكل يكسبها معنى زائدا يضاف إلى المعنى الخاص"[3]، كما يحدد 'صبحي الصالح' وظيفة

[1] المعجمية العربية-في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة-: ابن حويلي الأخضر ميدْني، (المرجع السابق)، ص101.

[2] المرجع نفسه، ص102.

[3] الاشتقاق والمشتقات: ممدوح عبد الرحمان الرمالي، كلية دار العلوم، الإسكندرية، 2004م، ص6.

أخرى للاشتقاق بقوله:" إن في تجمع الألفاظ العربية في أصل واحد ينتظم فروعها لما يسهّل على الباحث التمييز بين الأصيل والدخيل "[1]، يتضح من القول الأول مدى أهمية الاشتقاق في ضبط المداخل في المعجم، وتحديد معنى كل كلمة ضمن مجموع الكلمات الواردة تحت المادة الواحدة، أما في القول الثاني فهو ميزان فصل بين ما هو عربي أصيل وما هو دخيل على العربية، وهذا ما دفع ببعضهم لتأليف معاجم اشتقاقية.

أ. الاشتقاق:

الاشتقاق مأخوذ من مادة 'ش.ق.ق'، ورد في القاموس المحيط" الاشتقاق: أخذ شِق الشيء والأخذ في الكلام وفي الخُصومَة يميناً وشِمالاً، وأخذ الكلمة من الكلمة"[2]، ونجد أن الاشتقاق بمعنى الأخذ في الكلام وفي الخصومة هو نفسه عند 'الخليل'، و'الجوهري'، و'الأزهري'، أما في 'الوسيط' فقد ورد تحت باب الشين الاشتقاق:" صوغ كلمة من أخرى على حسب قوانين الصرف"[3].

وأما فيما معناه الاصطلاحي يقول 'ابن دريد':" أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى"[4]، ولو نظرنا إلى تعريفه من منظور علماء الصرف نجد أن الاشتقاق" هو أن تجد بين اللفظين تناسبا في المعنى والتركيب-فتعرف رد أحدهما إلى الآخر وأخذه منه-هذا حده بحسب العلم-وإن أريد حده بحسب العمل قيل الاشتقاق هو أن تأخذ من أصل فرعا يوافقه في الحروف الأصول وتجعله دالا على معنى يوافق معناه"[5]، بهذا يمكن القول إن الاشتقاق هو صوغ ألفاظ جديدة من مادة لغوية تمثل أصل الصيغة العامة، ينتج عنه صيغ فرعية بمعان جديدة دون أن تفقد ارتباطها بالمعنى العام في أصل الصيغة العام.

نعرف أن مصطلح اشتقاق مصطلح ظهر عند القدماء، يحدثنا 'ابن دريد' في سبب تأليفه كتاب الاشتقاق، فيقول:" وكان الذي حدانا على إنشاء هذا الكتاب، أن قوما ممن يطعُن على اللسان العربي، وينسب أهله إلى التسمية بما لا أصل له في لغتهم، وإلى ادّعاء ما لم يقع عليه اصطلاحُ

[1] الاشتقاق والمشتقات: ممدوح عبد الرحمان الرمالي،(المرجع السابق)، ص178.

[2] القاموس المحيط: الفيروز آبادي، (المرجع السابق)، ص878.

[3] المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، (المرجع السابق)، ص489.

[4] الاشتقاق: ابن دريد، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م، ص26.

[5] التقريب لأصول التعريب: طاهر بن صالح الجزائري، المطبعة السلفية، مصر، دت، ص35.

من أوَّليَّتهم؛ وعَدُوا أسماء جهِلوا اشتقاقها ولم ينْفُذْ علمهم في الفحص عنها"[1]، اهتمام القدماء بالاشتقاق كونه من خصوصيات اللغة العربية، وهذا ما جعله يلقى الاهتمام حتى من المحدثين كونه أحد أهم الآليات التي يعتمدها أهل العربية في وضع مصطلحاتهم، لكن هذا المصطلح كان فيه اختلاف في تحديد أقسامه، ولهذا نجد عند المحدثين أن هذه الأقسام تعدت الثلاثة لقسم رابع وخامس، خصوصا أن تسميات أقسام الاشتقاق قد ارتبط بتسميات حديثة، كالاشتقاق الصرفي في مقابل الاشتقاق الصغير، والاشتقاق الإبدالي في مقابل الاشتقاق الأكبر، والاشتقاق التقليبي في مقابل الاشتقاق الكبير، والاشتقاق النحتي في مقابل الاشتقاق الكبَّار.

الحديث عن الاشتقاق يحيلنا مباشرة إلى إشكالية تحديد الأصل الاشتقاقي، الذي كان قائما بين البصريين الذين جعلوا أصل الاشتقاق المصدر، والكوفيين الذين جعلوا أصل الاشتقاق الفعل، وطرف ثالث ممن جعل أصل الاشتقاق الاسم، ولاختصار القول في هذه المسألة يمكن الإشارة لبعض النقاط منها:

- أن حجة الكوفيين" بأن قالوا إن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول 'قَاوَمَ قِوَاماً' فيصح المصدر؛ لصحة الفعل، وتقول ' قَامَ قِيَاماً' فيعتل لاعتلاله؛ فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه"[2].
- أما حجة البصريين" بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمانٍ مُطْلقٍ، والفعل يدل على زمن معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل"[3]، هذه النظرة عن القدماء أعطت للمحدثين حجة عند أغلبهم على أن الأصل في الاشتقاق لا هو المصدر ولا هو الفعل بل الاسم، " والاسم المقصود هو اسم العين أو الجوهر ؛ فأسماء الأعيان هي أصل المشتقات سواء أكانت ثلاثية أم رباعية أم خماسية"[4]، وما حجة المحدثين في هذا حسب 'ممدوح خسارة'، إلا في صعوبة تعامل القدماء على سبيل المثال مع بعض المواد اللغوية، التي لم يرد منها غير الاسم والعكس بالنسبة للأفعال التي ترد منها الأسماء، حيث

[1] الاشتقاق: ابن دريد، (المرجع السابق)، ص4.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف-بين البصرة والكوفة-: أبو البركات بن الأنباري، تح: جودة مبروك محمد مبروك، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر-القاهرة، ط1، 2002م، ص235،236.

[3] المرجع نفسه، ص 237.

[4] علم المصطلح –وطرق وضع المصطلحات في العربية، (المرجع السابق)، ص102.

برر لهذه النقطة بأمثلة من اللسان لابن منظور يقول:"أزخ: الأزخُ: الفتيُّ من بقرِ الوحش"[1]، وفي هذا المثال تحديد لاسم لم يذكر منه فعل، فما كان حجة للبصريين على الكوفيين والعكس أصبح حجة للمحدثين عليهم، وهذا لا ينفي الاجتهاد الذي قدمته المدرستين فيما يتعلق بالاشتقاق كما لا يمنع من ظهور مستجدات قد تبطل أو تثبت أو تؤكد أو تكون وسطا بين المتنازعين، فكان الاشتقاق من أسماء الأعيان هو ما ذهب إليه اغلب المحدثين، وإن نجد نوعا من التقييد في لغة الأدب دون غيرها في ما أورد مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي يرى أن "جواز الاشتقاق من الأعيان خاص بلغة العلوم للضرورة"[2]، وهنا نجد أن المجمع ينفي جواز الاشتقاق في لغة الأدب، وقد أورد أعضاء المجمع أمثلة على ذلك بقولهم:" اشتق العرب الذهب، والفضة والزاووق، وهو الزئبق والدينار والدرهم. فقالوا: مُذَهَّبْ، ومفضَّض، ومُزَوَّق، ومُدنَّر، ومُدَرْهَم"[3] ولكن قرار التقيد بالضرورة في العلوم سرعان ما تراجع فيه أعضاء المجمع، إلى قرار يكون فيه " الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزا من غير تقييد بالضرورة"[4]، ويؤكد 'رجاء دويدري' على أن " الاشتقاق من الأعيان في العلوم العصرية هو اليوم ضرورة بادية أمام أعيننا، فنحن في حاجة إلى أن نقول مثلاً: كَهْرب، من الكهرباء ونشّ من النشا، وبلّر (وهي أصح من بلْور) من البلور وبستنة من البستان وغِراسة من الغرس"[5]، وما هذه القرارات التي تتخذها المجامع والهيئات المعنية ؛ إلا لدعم نمو اللغة العربية ووضع حلول تسهل وضع المصطلحات، أما نظرة 'تمام حسان' تختلف في تحديد أصل الاشتقاق بقوله:" وبذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق، فالمصدر مشتق منها والفعل الماضي مشتق منها كذلك"[6]، هذه النظرة التي دعا إليها 'تمام حسان' جعل فيها للكلمة أصلا واحدا ممثلا في الصوامت الثلاثة (الفاء والعين واللام)، التي تشتق منها المشتقات مهما كانت صيغها.

---

[1] لسان العرب: ابن منظور، (المرجع السابق)، ج3، ص5.

[2] مجلة اللغة العربية القاهرة: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر-القاهرة، العدد 1، 1935م، ص233.

[3] المرجع نفسه، ص233.

[4] مجموعة القرارات العلمية-في خمسين عام1934، 1984-: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إخراج ومراجعة: محمد شوقي أمين إبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة 1984م، ص7.

[5] المصطلح العلمي في اللغة العربية-عمقه التراثي وبعده المعاصر-: رجاء وحيد دويدري، دار الفكر، دمشق، 2010م، ص75.

[6] اللغة العربية-معناها ومبناها-: تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء-المغرب، 1994م، ص169.

- **أقسام الاشتقاق:**

يؤكد التدقيق في تسمية أقسام الاشتقاق الواردة في مؤلفات القدماء والمحدثين، على وجود اضطراب في التسمية واختلاف تعريفها عند بعضهم، وكذلك في عددها، فمنهم من عدّها قسمين صغير وكبير، ومنهم من أضاف الأكبر، ومن المحدثين من زاد قسما رابعا سماه الكبّار، في مجمل ما ورد عند أغلب المحدثين تم الوقوف على أربعة أقسام:

الاشتقاق الصغير:

يعد الاشتقاق الصغير أكثر الأنواع شيوعا في مقابل الأنواع الأخرى، ويعرفه 'ابن دريد' على أنه: "انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها"[1]، ويعرف 'ابن جني' هذا القسم مع التمثيل له قائلا:" فهو أن تأخذ أصلا من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صِيغُه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م)، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرّفه؛ نحو سلم ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى والسلامة، والسليم: اللديغ؛ أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة"[2]، وهو ما يسميه 'ممدوح محمد خسارة' الاشتقاق الصرفي في كتابه' علم المصطلح وطرق وضع المصطلحات في العربية'، أما 'إبراهيم أنيس' في كتابه 'اللغة العربية معناها ومبناها و'علي عبد الواحد الوافي' في 'فقه اللغة' يطلق كل منهما عليه اسم الاشتقاق العام، "وأهم ما في الاشتقاق الأصغر ارتداد التصاريف المختلفة المتشعبة عن المادة الأصلية، إلى معنى جامع مشترك بينهما"[3]، ويتحدد هذا المعنى المشترك من خلال الكلمات الفرعية المشتقة من الأصل، والتي تربطها حروف تدل على معنى عام، وتستوقفنا أمثلة كثيرة في مقاييس اللغة لابن فارس ففي" جن الجيم والنون أصل واحد ، وهو السَّترُ والتستر. فالجنة ما يصير إليه المسلمون في الآخرة، وهو ثواب مستور عنهم اليوم. والجنة البستان، وهو ذاك الشجر بورقة يستر"[4]، يؤكد 'ابن فارس' أن كل مشتق ورد فيه حرف الجيم والنون دلالة على الستر والإخفاء، يبقى هذا النوع من الاشتقاق الأكثر شيوعا كون من يحقق مفهوم الاشتقاق الحقيقي ، وكونه يتوفر على الشروط الخمسة: " استحداث الكلمة المشتقة من مأخذها، وتماثل الحروف الأصلية في الكلمتين، وتماثل ترتيب مواقع تلك الحروف الأصلية

[1] الاشتقاق: ابن دريد، (المرجع السابق)، ص28.

[2] الخصائص: ابن جني، (المرجع السابق)، ج2، ص134.

[3] دراسات في فقه اللغة: صبحي الصالح، (المرجع السابق)، ص176.

[4] مقاييس اللغة: ابن فارس، (المرجع السابق)، ج1، ص421.

في الكلمتين، والتناسب بين معنييهما، والاطراد بمعنى كونه متاحا دائماً "[1]، كما أنه ينقسم بدوره إلى قسمين الأول لفظي والثاني دلالي:"

1- فالاشتقاق اللفظي هو ما تكون ثمرته لفظية فقط تتمثل في إنشاء صيغة جديدة توجِّه المعنى الحرفيِّ للمأخذ (وهو المعنى الذي وُضعت له الحروف الأصلية المرتبة)، بأن تدل الصيغة التي اشتُقت على مجرد وضع المعنى الحرفي (دون أي تغيير فيه) في قالَبها، فتصبح الإضافة في هذا الاشتقاق هي معنى القالَب فحسب. وذلك كأن يدل اللفظ المشتقُّ على فاعل المعنى الحرفي إذا كان على صيغة اسم الفاعل مثل: فائز، أو يدل على ما وقع عليه المعنى الحرفي إذا كان على صيغة اسم المفعول مثل: مدروس، أو على صيغة طلب مثل: استكتب، أو على كثرة في مكان مثل: مَسْبَعة إلخ.

2- والاشتقاق الدلالي هو ما تكون ثمرته دلالية بأن تكون الكلمة المشتقة ذات معنى (= دلالة) جديدة، مُسْتمدَّة من معنى المأخذ –كما نقول: ابتسر الرجل حاجته، أي طلبها قبل أوانها أو قبل استحقاقها."[2]، وهذان القسمان هما ما يؤكد على أن مصطلح الاشتقاق من المصطلحات المعجمية؛ فالصيغة بمثابة قياس يحدد معنى الكلمة وانتمائها تبعا للمشتقات (اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة)، ويتحدد المعنى الفرعي للمشتقات استنادا للمعنى العام الذي تشترك فيه مع أصولها وبهذا يمكن القول: " إن المعنى العام للأسرة اللفظية يظهر في مفرداتها بصورة أقوى وأوضح من تجلي المعنى الأصلي للجذر في الأسرة المشتقة منه. ولنضرب مثلا للفرق بين المعنى الأصلي للجذر، والمعنى العام للأسرة اللفظية والمعنى الوزني (أو الصرفي) للمفردة أو اللفظة، بكلمة (اعتبر):

المعنى الأصلي للجذر: الاجتياز أو الانتقال من شخص إلى آخر.

المعنى العام للأسرة اللفظية: الاتّعاظ.

المعنى الصرفي للفظ: فعل ماضٍ لشخص ثالث مفرد مذكّر"[3]، تحديد جذر الكلمة يرتبط بالخاصية الاشتقاقية التي تتميز بها اللغة العربية، وضرورة في الصناعة المعجمية لا يمكن الاستغناء عنها بحال

[1] علم الاشتقاق–نظريا وتطبيقيا–: محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، مصر–القاهرة، ط3، 2012م، ص41.

[2] ينظر– المرجع نفسه، ص42، 43.

[3] المعجمية العربية –بين النظرية والتطبيق–: علي القاسمي، (المرجع السابق)، ص82.

من الأحوال، كون السلسة التركيبية لتفرعات الجذر الواحد تعطي مجموعة من المعاني الأصلية، تحت كل معنى أصلي مجموعة من الأسر اللفظية ذات المعنى العام، التي بدورها تتفرع إلى مجموعة من الصيغ تنفرد كل واحدة منها بمعنى وزني.

الاشتقاق الكبير:

ويعرفه 'ابن دريد' على أنه:" انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق الأحرف الثابتة وفي مخارج الأحرف المغيرة، وذلك جثا وجذا، وبعثر وبحثر، ومكانٌ شأس وشأز"[1]، وبالبحث في اللسان لابن منظور بالنسبة لآخر مفردتين في القول نجد أن" شأس: مكان شَئِسٌ، وفي المحكم: مكان شأْسٌ مثل شأْزٍ: خشن من الحجارة وقيل غليظ"[2]، وفي الأمثلة الواردة في القول تأكيد على تناسب المفردتين في المعنى، فكلا المفردتين بمعنى المكان الغليظ غير المستوي الذي تغطيه الحجارة، والاتفاق في مخارج الحروف لأن كل من السين والزاي حروف صفيرية أسلية، أما في التعاريف عند المحدثين نجد أن هذا التعريف يتطابق مع الاشتقاق الأكبر وليس الكبير، والذي يقول 'محمد حسن حسن جبل' عنه أنه: " ما تمثلت فيه الأحرف الأصلية للمشتق والمأخذ، ولكن اختلف ترتيب مواقع تلك الأحرف فيهما"[3]، ويحدد لنا نوعين منه:"

1- تقاليب المادة الواحدة مثل تقاليب: (ب ج ر): جبر وجرب وبجر وبرج وربج ورجب.
2- ما عرف في الدراسات القديمة باسم القلب المكاني مثل: جبذ وجذب"[4]، وفي هذا الفصل والتعريف تدقيق لقسم الاشتقاق الكبير الذي يختلف تماما عن الاشتقاق الأكبر.

الاشتقاق الأكبر:

وهو ما يسميه 'ابن دريد' الكُبَار دون تشديد الباء، يقول 'ابن جني' عنه:" وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقليباته الستة معنى واحدا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة والتأويل إليه"[5]، وهنا اعتراف من 'ابن جني' على إمكانية وجود تقاليب تتباعد في المعاني

[1] الاشتقاق: ابن دريد، (المرجع السابق)، ص28.
[2] لسان العرب: ابن منظور، (المرجع السابق)، مجلد 7، ص110.
[3] علم الاشتقاق-نظريا وتطبيقيا-: محمد حسن حسن جبل، (المرجع السابق)، ص40.
[4] المرجع نفسه، ص40.
[5] الخصائص: ابن جني، (المرجع السابق)، ج2، ص186.

وتتنافر في الدلالة، فيصبح الاعتماد على الصنعة والتأويل سبيلا لتقويم هذه التقاليب، أما 'صبحي الصالح' فيعرفه على أنه:" ارتباط مطلق غير مقيد بترتيب بين مجموعات ثلاثية صوتية ترجع تقاليبها الستة وما يتصرّف من كل منها إلى مدلول واحد مهما يتغاير ترتيبها الصوتي"[1]، مصطلح الاشتقاق الأكبر عند 'ابن جني' هو مصطلح الاشتقاق الكبير عند 'صبحي الصالح'، أما 'محمد حسن حسن جبل' فقدم تعريفا أكثر دقة فيه يتضح الفرق بين قسم الاشتقاق الكبير والأكبر، كون هذا الأخير التماثل فيه بين حروف الكلمتين تماثل جزئي مع التسلسل في ترتيب الحروف، وهو ما يختلف فيه مع الاشتقاق الكبير يقول:" الاشتقاق الأكبر وهو ما لم تتماثل فيه كل أحرف الكلمتين، وإنما تماثل بعضها وتقارب بعضها الآخر- مع احتفاظها بترتيب مواقعها المتناظرة في الكلمتين"[2]، كما نجده يقدم نوعين للتمثيل في هذا الاشتقاق فيما ورد في الدراسات القديمة وارتباطه بتسميات آخرى حين قال:"

1- ما عُرف في الدراسات القديمة باسم التصاقب، مثل: نهق ونعق، وجرف وجلف، وسدل وسدر. وهو ما يتوافق مع الأمثلة التي أوردها ابن دريد في تعريفه للاشتقاق الكبير.

2- ما عُرف في الدراسات القديمة باسم الإبدال اللغوي، مثل: هتنَت السماء وهتَلت؛ أي أمطرَتْ"[3]، من التعريفين الذين قدمهما محمد حسن حسن جبل في قسمي الاشتقاق الكبير والأكبر، يتضح الفصل والتدقيق بين المصطلحين اللذين لم تكن دقائقهما واضحةً في الدراسات القديمة، بالقدر الذي نعرفه اليوم.

الاشتقاق الكبَّار:

هو من تسميات الأستاذ 'عبد الله أمين'، " بتشديد الباء. وهو المعروف عند اللغويين بالنحت، كالدمعزة من دام عزك، والطَّلبقة من أطال الله بقاءك"[4]، والنحت في اللغة بمعنى البرْيُ، وأما في الاصطلاح: " أن تعمد إلى كلمتين أو جملة فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذَّةً تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها"[5]، تتحدد التسمية بين الاشتقاق والنحت، هذا الأخير الذي لا يكون اشتقاقاً فعلى حسب صاحب القول، كون "الاشتقاق أن تنزع كلمة من كلمة، والنحت أن

[1] دراسات في فقه اللغة: صبحي الصالح، (المرجع السابق)، ص186.

[2] علم الاشتقاق-نظريا وتطبيقيا-: محمد حسن حسن جبل، (المرجع السابق)، ص41.

[3] ينظر- المرجع نفسه، ص 41.

[4] الاشتقاق: ابن دريد، (المرجع السابق)، ص28.

[5] الاشتقاق والتعريب: عبد القادر بن مصطفى المغربي، مطبعة الهلال، مصر، 1908م، ص22.

تنزع كلمة من كلمين أو أكثر. وتسمى تلك الكلمة المنزوعة منحوتة"[1]، وإن كان صاحب القول قد فصل بين الاشتقاق والنحت، حين قال: وتسمى الكلمة المنزوعة منحوتة، يندرج تحت هذا القسم من الاشتقاق أقسام فرعية:"

النحت الفعلي: وفيه تنحت من جملة فعلاً نحو: سبحل من سبحان الله.

النحت الوصفي: وفيه تنحت من كلمتين كلمة تدل على الصفة بمعناهما أو بأشد منه نحو: جلْعد من الصلب الشديد من جلد وجعد.

النحت الاسمي: وفيه تنحت من كلمتين اسماً نحو: جلمود من جلد وجمد.

النحت النسبي: وفيه تنسب شيئاً أو شخصا إلى بلدةٍ نحو: درعمي من دار العلوم.

النحت التخفيفي: وفيه تنحت من كلمتين كلمة واحدة تخفيفا لقرب مخرج الحروف بينهما، نحو: بلعربي في بني العربي، وذلك لقرب المخرج بين النون واللام، فكلهما من طرف اللسان، في النون مع ما يحاذيه من لثة الثنيتين العلويتين، أما في اللام فمع ما يحاذيه من منبت الأسنان العلوية"[2].

النحت الحرفي: وفيه تنحت حرفين للحصول على حرف واحد نحو:" لكن التي عند البصريين بسيطة وعند الكوفيين مركبة من (لكن) و(أن) فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين "[3]، وعلى الرغم من تعدد هذه الأقسام تبقى حاضرة في المعاجم العربية، وإن وجدنا من اللغويين المحدثين من يرى أن "دراسة هذه المشكلة (مشكلة الاشتقاق) أن يعدل الصرفيون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين، بل أن يجعلوا دراستها في إطار علم الصرف حسبة لوجه علم المعاجم، مبتعدين بها عن شكلية الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعاني الوظيفية، جانحين بها في اتجاه المعجم بحيث يكون الاشتقاق حدودا مشتركة بين المنهجين"[4]، وبهذا فالاعتماد على المادة الثلاثية أصلا في تحديد المشتقات، رغم كل هذه الاختلافات في وجهات النظر يبقى الاشتقاق أحد آليات التوليد التي أثبتت وجودها، والتي تفرضها الحاجة في استحداث ألفاظ جديدة لاستيعاب المستجدات العلمية، ومواجهة الصعوبات التي تواجه المعجمي في اختيار المصطلحات المناسبة التي تلبي حاجة مستعمل المعجم في تخصص بعينه.

---

[1] الاشتقاق والتعريب: عبد القادر بن مصطفى المغربي، (المرجع السابق)، ص22.

[2] ينظر-المرجع نفسه، ص21-24.

[3] ينظر-التركيب والبناء في العربية: إبراهيم أحمد السامرائي، المجمع العلمي العراق، العدد 6، بغداد، مارس 1959، ص289

[4] اللغة العربية-معناها ومبناها-: تمام حسان، (المرجع السابق)، ص 168، 169.

4. المصطلحات المعجمية النحوية:

تُمثل المصطلحات المعجمية النحوية أهمية في التأليف المعجمي، فلا يمكن أن ننفي حضورها؛ لأنه لا يوجد معجم يخلو من المسائل النحوية- بشرط أن يخضع لأسس الجمع وآليات الوضع- التي يستند إليها المعجمي في ضبط النص المعجمي، والاهتمام بالجانب النحوي داخل المعجم يساعد مؤلفه على تحديد الحالة الإعرابية للكلمات وضبط أواخرها التي تمثل مادة المعجم؛ لأن التغيير في أواخر الكلمات تغيير في معانيها، والضبط بالشكل أصبح أمرا ضروريا لا يمكن التملص منه بشكل من الأشكال؛كون المداخل المعجمية مفردات مستقلة عن السياق، لا يمكن أن نحدد حالتها الاعرابية ما لم نضبطها بالشكل الصحيح، حتى نتجنب اللبس في ذهن مستعمل المعجم ومن المصطلحات المعجمية النحوية نجد مصطلح الضبط.

أ. **الضبط**:

ورد في مادة (ض ب ط):" ضبط يَضبُط ويَضبِط، ضبطاً، والمفعول مضبوط. ضبط الكتاب ونحوه: أصلح خلله، أو صححه أو شكله بالحركات"[1]، وورد في معجم المصطلحات النحوية والصرفية 'لمحمد سمير نجيب اللبدي' في تعريفه لمصطلح الضبط،" هو شكل مباني الكلمات وأواخرها بالحركات والسكنات، وكثيرا ما يستعمل في وضع علامات الإعراب على آخر الكلمة الواحدة، وهذا ما نسميه بالضبط الإعرابي، وأما تشكيل حروف الكلمة كلها فهو الضبط الهيكلي"[2]، ثم نجده يفصل بين النوعين ويخصص كل منهما قائلا: " ويختص النحاة بالنوع الأول وأما الثاني فيعنى به اللغويون والمعجميون"[3]، يمثل الضبط بالشكل لكل كلمة داخل المعجم إفادة تنضاف للمعجم، "فهذا الضبط تارة يلازم الكلمة أو المدخل وذلك حين يتم بالقلم فتوضع الحركات فوق أو تحت الحروف"[4]. ولعل التركيز على الضبط داخل المعجم سببه الخلل الذي وجده المحدثون في معاجم القدماء، التي حاول الكثير منهم تحديد عيوبها لصناعة معاجم تكون أكثر دقة ومضبوطة ضبطا هيكلياً؛ لأن الكلمة في المعجم تلزم الشكل لا الإعراب فقط، فتغيير المعنى لا يلزم الحرف الأخير منها بل كل الحروف،

[1] معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عمر وآخرون، عالم الكتب الحديث، ط1، مج1، 2008م، ص1345.

[2] معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير نجيب اللبدي، (المرجع السابق)، ص130.

[3] المرجع نفسه، ص130.

[4] من قضايا المعجم العربي-في كتابات ابن الطيب الشرقي-: عبد العالي الودغيري، منشورات عكاظ، ط1، 1989م، ص307.

ونجد 'الودغيري' يحدد لنا مجموعة من الثغرات التي وجدها في ' القاموس المحيط' 'للفيروز آبادي' على سبيل المثال حين قال:" وأن وسائله التي استعملها لم تكن موفية للمطلوب:

- فهناك كلمات لم تضبط أصلا.
- وكلمات جاء ضبطها غامضا ملتبسا.
- وكلمات ضبطت على غير الوجه الصحيح.
- وكلمات خالف القاموس المحيط في ضبط مصطلحاته وقواعده.
- وكلمات كانت تجمع بين سائر هذه النقائص والعيوب."[1].

قد لا نجد كثيرا من المحدثين من اهتم بهذا المصطلح في حدود ما اطلعنا عليه خلاف 'الودغيري'، وبعض الإشارات في بعض المعاجم الحديثة كالوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، حيث ارتبط هذا المصطلح بالنص القرآني وعبارات الشروح والتفسيرات، وتبقى الحاجة إلى الضبط ضرورة تفرضها الحاجة؛ لأنه ليس بالضرورة أن يكون المطلع على هذه المعاجم فئة مختصة أو عامة الناس، وحتى لو كان التعامل مع كلمات وليس مصطلحات.

5. المصطلحات المعجمية الدلالية:

يكون لبعض المصطلحات الدلالية علاقة بالمعجم وأثر كبير في الصناعة المعجمية، خصوصاً إذا تعلق الأمر بتحديد معاني بعض الكلمات في اللغة العامة أو المصطلحات في اللغة الخاصة، فمنها ما يفهم معناها منفردة، ومنها ما يتضح من خلال السياق، كما يمكن أن يرتبط بثقافة شعب ما وحدوده الجغرافية، وتكمن الأشكال في دراسة معاني الجمل عند المحدثين أكثر منه في المفردات، ومن بين المصطلحات المعجمية الدلالية التي شغلت تفكير بعض الباحثين، مصطلح التعابير الاصطلاحية الذي يخرج عن إطار دراسة الكلمة منفردة، إلى التعامل مع تركيب يتكون من كلمتين أو أكثر مشحون بدلالة معينة، لا يمكن فيها الحذف أو التبديل بشكل من الأشكال، أو بتغيير أحد عناصر –الكلمات–التركيب المكونة له؛ لأن هذا التغيير يمس التعابير السياقية التي تمثل اللغة العامة، ولا يمس التعابير الاصطلاحية التي تمثل اللغة الخاصة، كونها متواضع عليها وأي تغيير يؤدي إلى خلل في المعنى.

[1] من قضايا المعجم العربي–في كتابات ابن الطيب الشرقي–: عبد العالي الودغيري،(المرجع السابق)، ص309.

أ.التعابير الاصطلاحية:

يعـدُّ مصـطلح التعـابير الاصـطلاحية مـن المصـطلحات الـتي لقيـت الاهتمـام عنـد فئـة قليلـة من اللغويين العرب، فقد "رفض بعضهم هذه التعابير رفضاً قاطعاً، وزعم أنها ليست من متن اللغة العربية، وإنَّما هي مجرد ترجمات ركيكة من اللغات الأجنبية"[1]، ولكن رغم قلة هذه الدراسات إلا أن كثيرا ما يقف الباحث على الخلط فيها بين مصطلح التعابير الاصطلاحية، وبين مصطلحات أخرى صـار مرادفـا لمصـطلحات كثـيرة، حيـث" اسـتخدم البـاحثون العـرب المحـدثون ثمانيـة وأربعـين (48) مصطلحا للدلالة على التعابير الاصطلاحية: نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: التعابير الخاصة الكلام المأثور، الأمثال، التركيب المسكوك، التعبيرات المسكوكة، الخوالف، التراكيب الاصطلاحية، الكليشيهات، مسكوكات لغوية، التعابير الاصطلاحية"[2]، هذا التعدد المصطلحي والاختلاف يشير إلى فوضى فيما يخص هذا المصطلح، ويؤكد على عدم الاتفاق على مصطلح موحد، وقد أرد 'أبو زلال' أن يقف على مصطلح واحد هو مصطلح 'التعابير الاصطلاحية' انطلاقا من مبدأ الشيوع "فقد استخدمه تسعة باحثين. هم: علي القاسمي وبسام بركة وكريم زكي حسام الدين وفوزي عطية محمد ورمزي بعلبكي ونور الدين (جونج كيويونج) ومنير البعلبكي ومحمد علي الخولي وعزت حسين حسين غراب"[3]، وقد كان 'علي القاسمي' من بين الذين اهتموا بهذا المصطلح بعدما لاحظ قلة الدراسات فيه حيث قدم دراسة فصل فيها بين مصطلحين التعابير الاصطلاحية، والتعابير السياقية مدعما رأيه بنماذج تطبيقية في كتابه ' المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق'، هذا بعد أن رأى أن الحاجة أصبحت ملحة إلى تأليف معاجم للتعابير الاصطلاحية حتى يستفيد منها المتعلمون غير الناطقين باللغة العربية، ونجده يقف على تعريف للتعبير الاصطلاحي على أنه:" اجتماع كلمتين أو أكثر بحيث تعملان كوحدة دلالية واحدة"[4]، في حين يعرف التعبير السياقي على أنه: " توارد أو تلازم كلمتين أو أكثر بصورة شائعة، وذلك للتماثل بين الملامح المعجمية المكونة لكل كلمة منهما، ولا يكون هذا

[1] المعجمية العربية –بين النظرية والتطبيق–: علي القاسمي، (المرجع السابق)، ص87،88.

[2] ينظر–التعابير الاصطلاحية –بين النظرية والتطبيق–: عصام الدين عبد السلام أبو زلال، أجيال نشر وتوزيع، مصر–القاهرة ج1، ط1، 2007م، ص55–59.

[3] المرجع نفسه، ص60.

[4] المعجمية العربية –بين النظرية والتطبيق–: علي القاسمي، (المرجع السابق)، ص 99.

التلازم إجبارياً، كما لا يشكل التعبير السياقي وحدة دلالية أو نحوية واحدة "[1]، من خلال القول الأخير يتضح أن 'القاسمي' زاد على اجتماع الكلمتين في التعبير السياقي شرطا وهو ألا يكون التلازم إجبارياً، بحيث يعطي للتركيب في التعبير السياقي خاصية الثبات، كون هذا التعبير قد يخضع للتغيير في أحد وحدات التركيب دون أن يختل المعنى، وهو نفس الرأي الذي اعتمده 'أبو العزم' حين عرف كل من التعبير السياقي والاصطلاحي ففي الأول يقول: " تشكل من وحدة لغوية تركيبية تحمل في طياتها دلالة محددة، وتتسم بالثبات، ولا تقبل تغيير دلالتها... وتصطبغ التعابير السياقية عادة بصبغة أدبية "[2]، أما في الثاني فيقول: " ترتبط بمجال العلوم، وتأتي مركبة من كلمتين أو أكثر، وتشكل عادة وحدة مصطلحية قائمة بذاتها، ولا تحمل معنى إلا المرتبط بنطاق اشتغالها العلمي أو المعرفي، كما يمكن أن تكون مصطلحاً مركباً من كلمتين ينقل بصيغته الأجنبية، ومن أمثلتها العلوم البحتة العلوم التطبيقية الفيزياء النووية"[3]، في القولين أراد 'أبو العزم' التخصيص لكل من التعبيرين فالأول مجال بحث أدبي يرتبط باللغة العامة، في حين الثاني يرتبط بلغة الاختصاص ومصطلحات علمية تمثل لغة العلم، لا يمكن تمثيل الفرق بين التعبيرين انطلاقا من هذين التعريفين وحسب، بل توجد مجموعة من الفروق الفاصلة بينهما تتمثل في مايلي:"

1- التعابير الاصطلاحية وحدة دلالية واحدة لا يمكن دائما استخلاص معناها من مجموع معاني المفردات أو العناصر المكونة له، أما في التعابير السياقية فيمكن أن نستشف معناه من فهم دلالة الكلمات المكونة له.

2- لا يجوز التعليل أو التبديل أو الحذف في كلمات التعبير الاصطلاحي، أما في إطار القواعد العامة للنحو العربي، يمكن أن يرد أحد عناصر التعبير السياقي دون ورود العنصر الآخر وتبديل الكلمات المكونة له دون إخلال بمعنى التعبير الكلي.

3- لا يجوز التقديم والتأخير في كلمات التعبير الاصطلاحي، في حين يمكن التقديم والتأخير في كلمات التعبير السياقي.

---

[1] المعجمية العربية –بين النظرية والتطبيق–: علي القاسمي، (المرجع السابق)، ص103.

[2] مفهوم المتلازمات وإشكالية الاشتغال المعجمي: عبد الغني أبو العزم، مجلة الدراسات المعجمية، العدد 5، تونس، 2006م، ص40.

[3] المرجع نفسه، ص42.

4- تخضع التعابير الاصطلاحية للمطابقة في العلامة الإعرابية والشخص (مخاطب، غائب متكلم)، والعدد (إفراد، تثنية، جمع)، والنوع (التذكير، التأنيث)، أما في التعابير السياقية فيمكن ذلك.

5- اشتمال التعبير السياقي على فعل وفاعل ومفعول به، فالغالب أن هذا الفعل متعدّ وإذا ورد بعده حرف جر فهو متعلق بمجروره أكثر من تعلقه بالفعل، على خلاف التعبير الاصطلاحي الفعلي الذي يكون حرف الجر فيه أكثر التصاقاً بالفعل منه بالمجرور، إلا أننا نجد في كلا النوعين من التعبير الأفعال اللازمة والمتعدية معاً"[1]، ويمكن أن نقترح لهذه الخصائص مجموعة من النماذج حتى تتضح الفكرة فيها أكثر نوردها في الجدول أدناه:

الرقم	التعبير الاصطلاحي	التعبير السياقي
1	على قدم وساق دلالة على شدة الاهتمام بالأمر، وحدة دلالية واحدة، يفهم معناه من مجموع معاني أجزائه	نقض الوعد يعني أخلف العهد وهنا يمكن فهم معنى التعبير السياقي من خلال كل كلمة على حدة.
2	أنفه في السماء لا يجوز التبديل.	طائفة من الناس. يمكن التبديل بـ: مجموعة من الناس.
3	على قدم وساق لا يجوز التقديم والتأخير.	نزل الثلج بغزارة يمكن التقديم الثلج نزل بغزارة.
4	أغمض عينه عن بمعنى التعبير عن التجاهل بالمطابقة أغمضنا أعيننا عن.	قَدِم التلميذ في الجمع قَدِم التلاميذ.
5	أطلت الفتنة برأسها بمعنى بدأت تظهر، حرف الجر ملتصق بالفعل.	حضرت الطعام للحاضرين. حرف الجر متعلق بالمجرور.

على الرغم من كل الاختلافات في التعريف، أو محاولة التدقيق في ضبط هذه التعريفات التي تندرج كلها تحت أنواع المتلازمات، تبقي أهمية كل التعابير الاصطلاحية والسياقية إضافة للمعجم العربي تلطيفاً وفائدة لأهل اللغة وغير الناطقين بها، وأحد المصطلحات المعجمية الدلالية التي يحتاجها

[1] المعجمية العربية –بين النظرية والتطبيق–: علي القاسمي، (المرجع السابق)، ص102–106.

كل معجمي في تأليف معجم خاص بالمتلازمات، يحدد دلالات اجتماعية ونفسية وسياسية وانتماء جغرافي يحفظ للغة مكانتها في مقابل المعاجم المختلفة، والإلمام بالقدر الكافي لكل التعابير بنوعيها عامة حاملة لدلالة ما في ثقافة بعينها، أو خاصة متواضع عليها في علم بعينه.

الفصل الثالث

المصطلحات المعجمية عند إبراهيم بن مراد

المبحث الأول: المعجم والقاموس

المبحث الثاني: الموسوعة والقاموس

المبحث الثالث: الوحدة المعجمية

المبحث الرابع: المقولة المعجمية

المبحث الخامس: الصيغمية

المبحث السادس: مصطلحات الخطوات الإجرائية في إعداد المعجم.

1. المعجم والقاموس:

اختلفت نظرة 'ابن مراد' للمفهوم الاصطلاحي للمعجم عند القدماء، وبعض من معاصريه أمثال 'أحمد مختار عمر' الذي سبق وقدمنا تعريفه للمعجم، حيث ضرورة الضبط المصطلحي تبدو واضحة عنده مقارنة بأقرانه في كل الأبحاث والدراسات التي لها علاقة بالمعجم، هذا الأخير الذي يرى أنه يحمل مفهومين:" الأول عام، وهو مجموع الوحدات المعجمية التي تكون لغة جماعة لغوية ما تتكلم لغة طبيعية واحدة، أي أنه مجموعة المفردات المكوّنة للُغة ما من اللغات، والقابلة للاستعمال بين أفراد الجماعة اللغوية ليعبروا عن أغراضهم"[1]، وهذا المفهوم الذي يطلق عليه ابن مرا د تسمية المعجم اللساني، يرى أنها تختلف عما يسميه اللسانيون 'بالمعجم الذهني'؛ " لأن من أهم خصائصه أنه 'فَردِيّ'، أي أنه خاص بالفرد المتكلم باعتبار أن لكل متكلم ذهنه الذي لا يشبه بالضرورة أذهان أفراد الجماعة اللغوية"[2]، أما المعجم اللساني فتكون المفردات فيه "رصيدا مشتركا بين أفراد الجماعة اللغوية المشتمل على ما تحصل لها من تجربتها من مفردات دالة، إما بذاتها وإما مقترنة بغيرها منتظمة في سياق ما"[3]، هذا ما يعطيه خاصية 'جماعية' تجعله رصيدا يشمل كل الأفراد دون استثناء، كما أنه يربطه بالنحو كونهما نظامين من النظام العام للغة، وقد جعل 'ابن مراد' للمعجم نظاما منفردا لا يرتبط بالأنظمة الأخرى خصوصا النحو، " فليس المعجم في النظرية اللغوية العربية إذا جزءاً من النحو، وليس النحو فيها العلم الشامل لعلوم اللسان، وهذان الوجهان من وجوه الطرافة في النظرية اللغوية العربية التي لم يلقيا حظهما بعد من الدراسة والتحليل"[4]، كان إعطاء النظامية للمعجم من 'ابن مراد' ردا على كل من جعل المعجم لصيقا بالنحو وعده تابعا له، وكأن النحو اللغة كلها خصوصا آراء بعض الأعلام من النظرية النحوية التوليدية التي "تتراوح بين اعتباره 'ذيلا للنحو' واعتباره 'سجنا' يؤوي كل خارج عن القانون"[5]، هذه النظرة جعلت المفردات داخل المعجم مجموعة من القوائم لا معنى لها، لم تقف هذه النظرة عند الغرب فقط، بل نجدها حتى عند العرب أمثال 'تمام حسان' الذي حاول تقديم وجهة نظره استنادا لثلاثة أمور لا يجب أن تغيب عن أي نظام في اللغة:

---

[1] مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 1997م، ص7.

[2] من المعجم إلى القاموس، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2010م، ص6.

[3] مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص7.

[4] المرجع نفسه، ص55.

[5] المرجع نفسه، ص56.

- العلاقة العضوية والقيم الخلافية بين المكونات: فالعلاقة بين الكلمات علاقة اشتقاقية وليست عضوية لأيّة وحدة من وحدات النظام تدخلها في علاقة خلافية مع بقية الوحدات جميعا أيا كان موضعها من النظام، فالاسم يختلف عن الصفة وعن الظرف وعن الأداة، وكذلك المعاني التصريفية كالتكلم أو الخطاب أو الغيبة أو الإفراد والتثنية والجمع أو التذكير والتأنيث، وجدنا أن كل معنى من المعاني له مكانه في النظام لا يتركه ولا يطغى على أماكن المعاني الأخرى.
- الصلاحية للجدولة: وفيها المعجم لا يمكن أن يوضع في صورة جدول؛ لأنه تنقصه العلاقة العضوية بين مكوناته، وهو يختلف عن الأصوات والصرف والنحو لأنها نظم تم وضعها في صورة جداول ذات أبعاد رأسية، وأخرى أفقية تتشابك فيها العلاقات وتقوم القيم الخلافية في كل جدول حارساً أمنياً لأمن اللبس في النظام والسياق، وإذا كان المعجم غير صالح للجدولة فلا يمكن أن يكون نظاما لغويا.
- صعوبة الاستعارة: وذلك بالنسبة لوحدات الأنظمة اللغوية، فلا تستعار أداة، ولا رتبة، ولا صيغة، ولا باب نحوي من لغة إلى لغة أخرى في العادة، والملاحظ أن مجال الاقتراض بين اللغات هي الكلمات المفردة وهي مكونات المعجم"[1]، ومن خلال هذه الخصائص كانت نظرة 'تمام حسان' واضحة جدا، كون المعجم مجرد قائمة من المفردات في كتاب، لا يمكن أن تكون نظاما قائما بذاته، كون هذا الأخير لا تتوفر فيه الخصائص الثلاثة المذكورة.

هذه الخصائص الثلاثة التي حددها 'تمام حسان' تمثل خاصيات واجب تطبيقها على كل نظام حتى نثبت نظاميته، لكن 'ابن مراد' يرى في هذه الأمور الثلاثة إمكانية للدحض، حتى يثبت من خلال دحضه للخصائص الثلاثة، العكس لتمام حسان الذي لا يرى أنّ المعجم نظام.

بالنسبة للخاصية الأولى كان أساسها التفريق بين الكلمة واللفظ من كون أيهما شكلاً وأيهما صورة، " فاللغة (والكلمة وحدة من وحدتها) صامتة، والكلام (واللفظ جزء من نسقه) محسوس. واللغة سكون والكلام حركة"[2]، بالنظر لهذا القول وبحكم أن الكلمات مكون من مكونات المعاجم اللغوية، يعني أن" الصورة الصامتة للمفردة يقطع عنها بدون شك الصلة بنظم اللغة الأخرى"[3]، فمن

[1] ينظر- اللغة العربية معناها ومبناها-: تمام حسان، (المرجع السابق)، ص312-314.

[2] المرجع نفسه، ص317.

[3] ينظر- مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، ص25.

الناحية الصوتية على سبيل المثال " لا تتصور لها –وهي في صمتها- تأليف صوتي وظيفي"[1]، ونفس الشيء بالنسبة للنظام الصرفي "لا تتصور لها- وهي في صمتها-بنية صرفية ذات شكل صيغي مرتبط بدلالة ما"[2]، إلا أن هذا التحليل للكلمة لا يراه ابن مراد منصفا، الأول كون المركبات الصوتية حسب النظرية الخليلية مستعملة،" وهو صنف (المركبات) التي تخرج عن حيز الصورة المجردة الصامتة الصرفة إلى اللغة إذ أنها ذات امتداد في استعمال الناس اللغوي"[3]، ومهملة "وهو صنف (المركبات) التي تبقى صامتة لأنها تبقى خارج اللغة إذ لا يكون لها امتداد في الاستعمال"[4]، ومثال ذلك ما نراه في تعدد وجوه التقليبات لبعض المركبات في كتاب العين للخليل أن المركب الأصلي ' العين والظاء والفاء'، لا يدخل صنف المستعمل فيه إلا تقليب 'ف ظ ع' فقط أما باقي التقليبات- عظف، عفظ، ظعف، ظفع، فعظ- فهي مهملة، وتفسير عدم وجودها في المعجم أن ليس لها صورة في الحقيقة الحسية، وهو ما عبر عنه 'ابن مراد' حين قال:" معطلة عن الإنتاج"[5]، هذا بالنسبة للمهمل من المركبات أما ما هو مستعمل، والتي تمثل جذورا لغوية تندرج تحتها جذوع رئيسية فالفرعية إلى أدنى وحدة شكلية.

وبهذا يكون التعامل مع المركبات الصوتية الصامتة قائمة على مرحلة تتابعية في الاشتقاق، لا يمكن أن تكون وحدة شكلية دنيا إلا استنادا على وحدة أو وحدات شكلية دنيا ووحدات شكلية عليا إلى أعلى الهرم وصولا إلى مركب أصلي، "والجذوع 'كلمات ' أو ' وحدات المعجمية' أو مفردات. وهذه الوحدات لا تتحقق إلا إذا توفرت فيها خصائص أربعة: 1/الانتماء المقولي، 2/التأليف الصوتي، 3/البنية الصرفية، 4/الدلالة "[6]، وهي الخصائص التي سيكون لنا فيها تفصيل، من خلال نماذج تطبيقية في ثنايا أوراق هذه الأطروحة.

أما بالنسبة للخاصية الثانية ربط 'ابن مراد' اعتراضه بما توصل إليه في الخاصية الأولى، حين رأى " أن الوحدات المعجمية ليست مجرد صور صامتة بل هي أفراد لغوية لها خصائصها التمييزية التي تكسبها ماهيات تمكنها من الانتظام في أنساق من العلاقات الخلافية"[7]، وهذه الخصائص التمييزية

[1] مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص25.
[2] المرجع نفسه، ص25.
[3] المرجع نفسه، ص25.
[4] المرجع نفسه، ص25.
[5] المرجع نفسه، ص25.
[6] المرجع نفسه، ص25.
[7] المرجع نفسه، ص.27

التي تميز كل مفردة عن غيرها تمنحها حيزا خاصا بها بعيدا عن السياق الذي ترد فيه، وقد حدد ابن مراد هذه العلاقات الاختلافية في أربعة علاقات "(مقولية، فنيمية، صرفية، دلالية)"[1]:

العلاقة المقولية: انتماء المفردة لمقولات ما، (اسم، فعل، صفة، ظرف، وأداة)، نحو: قام (+فعل)، قيام +(اسم).

العلاقة الفنيمية: أي تغيير صوتي يمس المفردة من ناحية الحركات أو الحروف: نحو: 'البُرُ' و'البِرُ': في الأولى بُ ≠ بِ، الأولى بمعنى القمح ≠ والثانية بمعنى الإحسان، هذا بالنسبة للاختلاف على مستوى الحركات أما على مستوى الحروف فمثاله: 'عزم' و'هزم': عزم≠ هزم، في الأولى عين أما في الثانية هاء، ع≠ هـ.

العلاقة الصرفية: انتماء مفردة إلى ميزان صرفي معين، مثال في اسم الفاعل من الفعل الماضي الثلاثي المزيد بحرف نحو: دَخَلَ: دَاخِل.

العلاقة الدلالية: انتماء مفردة إلى معنى مدلولي خاص، نحو: عين، عين الماء، وعين الجسوس...إلخ، من خلال هذه العلاقات يؤكد ابن مراد على أن شرط الانتظام في أنساق من العلاقات الاختلافية لا يمكن أن يكون إلا إذا "انتمت إلى بنى أو هياكل (Structures) تكونها شبكات من العلاقات تربط المفردات فيما بينها داخل نظام عام"[2].

أما بالنسبة للاعتراض الثالث والمتمثل في الرد على قبول المعجم للاقتراض بخلاف الأنظمة اللغوية الأخرى، فقد قدم 'ابن مراد' نماذج توضيحية يبين فيها قابلية الاقتراض في كل الأنظمة اللغوية، ففي النظام الصوتي تركزه كان في قابلية دخول الصوائت والصوامت من لغة لأخرى، ومنها" دخول الصائت 'Y' والصامت 'Z' اللغة اللاتينية من اليونانية في أواخر القرن الأول قبل الميلاد في المقترضات اللاتينية من اليونانية، ليُعَبرَ بالأول عن الصائت اليوناني 'U' أي'Y'، وليُعَبر بالثاني عن الصامت المزجي اليوناني 'Z' أي'ZD'"[3]. وهذا الاقتراض في النظام الصوتي لا يقتصر على اليونانية واللاتينية فقط، بل حتى من وإلى لغات تختلف من حيث الانتماء الأسري للغات، ففي العربية نقف على مجموعة من المقترحات التي قدمتها لجنة المصطلحات لمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وأيضا ما قدمه 'ابن مراد' في كتابه 'المعرب الصوتي عند العلماء المغاربة'.

---

[1] ينظر- مسائل في المعجم: إبراهيم بن مراد المعجم، (المرجع السابق)، ص37-39.

[2] مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 27.

[3] المرجع نفسه، ص28.

أما في النظام الصرفي الأقل محافظة من النظام الصوتي في اللغات الهندية الأوروبية حسبه، وقد قسم في هذا النظام –ردا على تمام حسان – اللغات إلى لغة سلسلية وأخرى غير سلسلية، وهذا التقسيم في الهندية الأوروبية والساميات "بحكم طبيعة البنية الصرفية للعائلتين"[1]، "فهي في الأولى غير مقيدة لقبولها الزيادة في أوائل الجذوع وفي أواخرها قبولا غير مقيد بحدود صارمة، فإن البنية فيها بنية سلسلية لأن الكلمة فيها تتكون من حلقة نواة تزاد فيها حلقات أخرى هي السوابق واللواحق في الأواخر فتكون السلسلية"[2]، ونستدل بذلك من الفرنسية: هذا في اللغات الهندية الأوروبية كونها لغات تركيبية، "أما التقيد في الساميات يكون عن عملية تحويل داخلية"[3]، وهذا ما يجعلها من اللغات غير السلسلية، التي لاتكون الزيادة فيها عشوائية للسوابق واللواحق، وإنما زيادة تقوم على ضبط دقيق، يمس الجذور للحصول على جذوع فرعية، خاضعة لميزان صرفي واضح يتمثل في مجموعة من الأوزان الصرفية المتفق عليها،" ورغم محافظة البنية الصرفية في العربية القديمة قد عرفت فيها ظاهرة اقتراض اللواحق الأعجمية"[4]، وهذا ما جعلها لغة حية وليست جامدة "فهي تقترض من اللغات كما تقرضها وتتأثر بها مثلما تؤثر فيها"[5]، ومما أورده 'ابن مراد' من نماذج في اقتراض اللاحقة الأعجمية نذكر:" Yel : فَحْمَيل(فحم+yel)= Carbonyle"[6]، هذا فيما يخص اللغة العربية واقتراض لواحق أعجمية ترتبط في حقيقتها بالمصطلحات العلمية التي تنتمي إلى علم من العلوم، وهذا ما يسمى الاندماج في مستوى اللواحق، و" إن أغلب اللواحق الأجنبية قد دخلت العربية مع الجذر الذي تتصل به إحساسا بأنها كلمة واحدة أي وحدة لا تتجزأ"[7]، وذلك نحو: "iat – ية : في مثل: Commisariat ، (ait)، وفي العربية –كوميسارية، (ية)"[8]، إن أغلب النماذج التي يقدمها الباحث العربي في مجال الاقتراض للواحق الأجنبية للغة العربية على وجه التحديد، تكون أسماء يربطها

[1] مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص29.
[2] المرجع نفسه، ص29.
[3] المرجع نفسه، ص29.
[4] المرجع نفسه، ص29.
[5] دارسات في فقه اللغة: صبحي الصالح، (المرجع السابق)، ص364.
[6] مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص29.
[7] إشكاليات اندماج الدخيل في المعجم: الطيب البكوش، مجلة المعجمية–تونس، تونس، العدد 3، 1987م، ص 49.
[8] المرجع نفسه، ص49.

شبه شكلي في اللاحقة من اللغتين، " وقد يرجع هذا إلى أن الألفاظ الدخيلة التي لها صيغ مشتقة متفرعة عنها تسهل تجزئتها على الناطق العربي المتعود على الأصل القابل للتأليف مع اللواحق"[1].

أما في المستوى النحوي والنسخ التركيبي من اللغات الأخرى، يرى 'ابن مراد' أنه" في العربية الحديثة أيسر من تتبعه في العربية؛ لأن الأنماط التركيبية الأعجمية المؤثرة في النظام التركيبي العربي الحديث أنماط تنتمي إلى لغات حية معلومة"[2]، وقد قدمه ابن مراد للتأكيد على الاستعارة في النظام النحوي مجموعة الأمثلة للتراكيب اللاحنة، نذكر منها: "تعدية الفعل بنفسه بينما هو متعد بالحرف، مثل تعدية 'صرّح' في مثل 'صرّح أن ترجمة للفرنسية 'Déclarer que'"[3].

من خلال ما سبق في الاعتراض الثالث، وما قدمه 'ابن مراد' و'الطيب البكوش' من نماذج مختلفة يكون بها إثبات قابلية الاستعارة في النظام الصرفي من لغة إلى لغة أخرى، خصوصا المصطلحات العلمية التي تبنى على شبه شكلي للمتعلم باللغة العربية، وذلك في حال الفصل بين أصول المصطلحات وفق أوزان صرفية عربية وما يلحقها، وما هذه الاستعارة في العربية إلا لتأثرها باللغات الأخرى، والحاجة الملحة إلى استعمال مصطلحات تدل على نفس المفهوم.

ولكن نظرته للنحو كانت فصلا عن أي نظام آخر، وتخصيص انتمائي إذا تعلق الأمر بالوحدات المعجمية، فلا وجود لوحدات نحوية –وهي الجملة كما أشار في كتابه من المعجم إلى القاموس– ؛ "لأن هذه لا يمكن لها أن تَتَرَكّب وأن تكون سليمة التكوين دالّة إلا إذا وجدت وحدات المعجم لتكونها، فلولا الوحدات المعجمية إذن لما تكونتْ الوحدات النحوية"[4]، تأكيد صفة النظامية للمعجم جعلته يحتل مكانة مع باقي المستويات اللغوية، في حين لا يمكن أن يستغني عن النحو بحال من الأحوال، " فإن كانت اللغة – وخاصة معجمها يصف الموجودات المنتمية إلى واقعه الواقعي– المشاهد المحسوس– وواقعه الحقيقي–النفسي المدرك بالذهن– كان النحو– في أي لغة من اللغات– يصف بنية التعبير فيها، أي أنماط التراكيب النحوية داخل اللغة ذاتها، باعتبارها مجموعة رموز تحيل إلى نظام اللغة ذاتها وليس إلى موجودات خارجها. فوظيفة المعجم الإحالية إلى الموجودات تكسبه دورا مركزيا في الترجمة من لغة إلى أخرى"[5]، كما أن تحديد مقاصد المتكلمين لا يتم في الوحدات النحوية

[1] إشكاليات اندماج الدخيل في المعجم: الطيب البكوش، (المرجع السابق)، ص 49.

[2] مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، ص 30، 31.

[3] المرجع نفسه، ص31.

[4] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 52، 53.

[5] ينظر–المرجع نفسه، ص53.

ما لم تعبر الوحدات المعجمية عن مقاصد المتكلمين المختلفة، التي لا تخرج في مجملها عن نوعين من الإحالة إما عن واقع حقيقي أو واقع واقعي.

أما المفهوم الثاني عنده فهو خاص بعيد تماما عن الرصيد العام الذي تشترك فيه الجماعة اللغوية، "وهو أنه مدونة(Corpus) المفردات المعجمية في كتاب، مرتبة ومعرفة بنوع ما من الترتيب والتعريف"[1]، في هذا المفهوم بالتحديد يشير إلى إمكانية تسميته بالمعجم المدون، إلا أنه يفضل استعمال مصطلح قاموس، وحجته في ذلك أن" الوحدات المعجمية في هذا التعريف لا تَعْني 'المفردة البسيطة' فقط مثل 'كَتَبَ' و'كِتَابٌ'، بل هي أوسع من المفردة؛ فإن لها ثلاث خاصّيّاتٍ في المعجم وهي:

- 'الإفْرادُ' الذي يكون في المفردة، والمفردة من حيث البنية الصرفية وحدة صرفية معجميةlexical (Morphéme) تامة، وهي عندئذٍ 'جذع' بسيط أو وحدة معجمية بسيطة.
- 'التركيب' فتتكون من مفردتين–مثل 'أذن الأرنب' و'أذن الجدي'، وهما اسمان لنباتين–أو من ثلاثِ مفردات فأكثر مثل' يوم ذي قار'–وهو أحد أيام العرب–، فيسمى المثال الأول والثاني 'مركبا' ويسمى المثال الثالث 'مُعَقداً'.
- 'التلازم' فتكون الوَحْدةُ المعجمية 'عبارة معجمية' قد تلازمت عناصرها لكثرة استعمالها للتعبير عن تجربة ما في خصوصية الجماعة اللغوية، هذه الخاصية تتفرع إلى قسمين إما:

- عبارة تحليلية (Locution analytiqe)، قائمة على مجاز قابلٍ للترجمة الحرفية إلى لغة أخرى، ومن أمثلتها 'اقتفى الأثرَ' –أي تَبِعَه–و 'ضرب في الأرض' أي 'ذَهَبَ وأبْعَدَ'.
- عبارة اصطلاحية (Expression idomatiqe) قائمة على مجاز غير قابل للترجمة الحرفية إلى لغة أخرى بسبب الخصوصية الدلالية الغالبة عليها، ومثالها 'حَنّكته التجاربُ' أي أحكمته، و'ضرب النوم على أذنه' أي غلَبهُ النّوْم' "[2]، النظرة اللسانية للمفردة عند 'ابن مراد' تفرض وجوب توفر ثلاث خاصيات في الحقيقة لتكون المفردة داخل المعجم؛ " لأنها لا تصلح لأن تكون عنصرا تاما في التركيب، أي ذرة تركيبية أساسية، إلا إذا استقامت 'كيانا معقداً

[1] مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص7.

[2] ينظر– من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص52.

مجرداً خارج النحو أي فرداً معجميا ذا خصائص ذاتية مستقلة عن النحو"[1]، وكل هذه الخصائص في حقيقتها مصطلحات معجمية فصل فيها في مؤلفاته كثيرا، محددا ارتباطها بالمفردة وفي كونها تمتاز بخصائصها بعيدا عن أي نظام آخر.

كما نجد أن 'ابن مراد' يحدد أنواع المفردات التي تندرج تحت تسمية مصطلح قاموس فيما يلي:"

- مفردات مؤلف من المؤلفين (مثل الجاحظ، أو معجم ابن خلدون).
- مفردات اللغة في فترة من فترات حياتها (مثل معجم عربية القرن الثالث عشر).
- مصطلحات علم من العلوم (مثل معجم الطب).
- مصطلحات فن من الفنون (مثل معجم البناء).
- وقد يكون الكتاب ذا منحى استيعابي يراد به جمع ما استطاع المؤلف جمعه من مفردات اللغة، التي عرفت في الاستعمال (مثل لسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروز آبادي) "[2].

يمكن القول بالنظر إلى أنواع المفردات أن مصطلح قاموس في الصناعة المعجمية يحكمه تحديد ذاتي يتعلق بشخص بعينه، أو بتحديد زمني معين، أو علم أو فن بعينه، فالتخصيص صفة لازمة تربط المفردة بمصطلح قاموس، أي انتقالها من الاستعمال العام الذي تشترك فيه الجماعة اللغوية إلى الخاص، حيث يضيق فيها نطاق الاستعمال حتى يشمل ذاتا بشرية دون عامة البشر، أو فترة زمنية دون أزمنة أخرى، أو فنا أو علما دون باقي الفنون أو العلوم، أو استيعابي يتمثل في تحديد المحتوى أو حجم المادة التي وردت في معجم بعينه، هذا التحديد والتخصيص في المفهوم وارتباطه بالقاموس لا ينفي ارتباطه بالمعجم وامتداده له، "ذلك أن قوام المعجم والقاموس معا هي الوحدات المعجمية؛ والتي تكون في المعجم 'وحدات لسانية' ينظر إليها من خلال مكوناتها من صوت وبنية صرفية ومعنى وتكون 'مداخل قاموسية' تدون قصد شرحها،... بحيث لا تتغير 'هويتها اللسانية' التي كانت لها في المعجم بل تبقى محافظة عليها"[3]، ولكن رغم الفصل بين مفهوم كل من المعجم والقاموس، إلا أن الكلمات التي تمثل وحدات لسانية هي الأساس والمنطلق الذي تبنى عليه المصطلحات أي المداخل القاموسية التي تمثل جزءاً من النظام العام للغة.

[1] مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص57.

[2] المرجع نفسه، ص8.

[3] ينظر-من المعجم إلى القاموس، (المرجع السابق)، ص7، 8.

2. الموسوعة والقاموس:

كانت نظرة 'ابن مراد' للمصطلحين أكثر تخصيصا، فقد أثار نقطة هامة جدا تمثلت في العلاقة التي تجمع بين الموسوعة والقاموس، والتي كانت محل بحث عند بعض اللسانيين المحدثين، كون الموسوعة صنفين حسب ما أورده" موسوعات عامة استيعابية مشتملة على علوم ومعارف شتى، وموسوعات مخصصة لفروع من العلم بعينها"[1]، وهذا التقسم هو ما جعل 'ابن مراد' يصنف بعض الكتب القديمة التي ألفت في موضوع واحد مثل 'كتاب النبات' 'لأبي حنيفة الدينوري' في اللغة، و'كتاب التصريف لمن عجز عن التأليف' 'لأبي القاسم الزّهراوي' في الطب ضمن الموسوعات المخصصة، بقوله:" وهذه في الحقيقة موسوعات مخصصة؛ لأن الغاية من التأليف فيها هي استيعاب القول في اختصاص بعينه من العلم والمعرفة"[2]، لا يمكن أن نصف هذه التعريفات بالدقيقة لسبب قد سبق وأشار إليه 'محمد رشاد الحمزاوي' في كتاب له بعنوان 'المعجمية مقدمة نظرية ومطبقة /مصطلحاتها ومفاهيمها'؛ لأنه " يوجد من المعاجم ما يهتم بالأشياء، ومن الموسوعات ما يوفر معلومات لغوية إضافية، ويمكن أن تميّز بين الصنفين بالاعتماد على النص المعجمي ومواصفاته كما هو وارد في هذا المعجم"[3]، هذه الملاحظة التي قدمها 'الحمزاوي' هي بمثابة تنبيه قبل الحكم على انتماء المؤلَف وجب التدقيق في النص المعجمي الذي يمثل أساسا للتصنيف.

على الرغم من فصل 'ابن مراد' بين أصناف الموسوعة إلا أنه يؤكد على أن "الموسوعات بصنفيها قواميس، أي مدونة قد اشتملت على ضروب من المعارف العامة أو المخصصة غير اللغوية المحضة"[4]، في حين يشر 'الحمزاوي' إلى عدم التأليف في صنف الموسوعات الخاصة في مقابل الصنف الأول الموسوعات العامة بقوله:" وتهتم الثانية بمواضيع اختصاصية، من ذلك موسوعة الرياضيات، وموسوعة اللسانيات ...إلخ، ومازال هذا النوع مفقودا في العربية"[5]، بالنسبة لمصطلحي 'قاموس' و'موسوعة' قدم 'ابن مراد' فصلا بتقديمه معادلة رياضيات بين ثلاثة مصطلحات(موسوعة مواد، قاموس موسوعي، قاموس لغوي)، كما نقف على نفس المعادلات 'لمحمد خالد الفجر' في كتاب

---

[1] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص98.

[2] المرجع نفسه، ص97.

[3] المعجمية- مقدمة نظرية ومطبقة/ مصطلحاتها ومفاهيمها: محمد رشاد الحمزاوي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004م، ص207.

[4] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 99.

[5] المعجمية- مقدمة نظرية مطبقة/مصطلحاتها ومفاهيمها: محمد رشاد الحمزاوي، (المرجع السابق)، ص207.

بعنوان 'أسس المعجم المصطلحي التراثي' نقلا عن 'حلام الجيلالي' في كتابه 'المعجم العربي القديم المخصص مقاربة في الأصناف والمناهج'، والتي نقلها هو و'ابن مراد' عن (J.Dubois)، في حين استعمل الأول مصطلح موسوعة في مقابل مصطلح موسوعة مواد، ومصطلح معجم موسوعي في مقابل مصطلح قاموس موسوعي، ومصطلح معجم لغوي في مقابل مصطلح قاموس لغوي، ومصطلح لغة في مقابل مصطلح نظام لساني، ويمكن أن نمثل لهذه المعادلة بمعادلات تفصيلية تمثل سلسلة لغوية لكل مصطلح من المصطلحات المذكورة:"

1-موسوعة مواد=(+موسوعة) (-لغة)= معلومات عن العالم أو الكون

2-القاموس اللغوي=(-موسوعة) (+لغة)= معلومات عن اللغة ≠ موسوعة مواد

3-القاموس الموسوعي=(+موسوعة) (+لغة)= موسوعة مواد+ قاموس لغوي=معلومات عن العالم أو الكون+ معلومات عن اللغة"[1]. من خلال هذه المعادلة الرياضية يتضح الفصل الدقيق عند الغرب والعرب بين المصطلحات الثلاثة، إلا أن مصطلح موسوعة من ناحية التطبيق على أرض الواقع يكاد يكون حكرا على الغرب وحدهم، وما نقصده بالضبط هو الموسوعات الخاصة التي تركز في مضمونها على اختصاص بعينه.

3. الوحدة المعجمية:

تمثل الوحدة المعجمية أساس بناء أي معجم مهما كان نوعه، فهي بمثابة مادة أولية وجزء من نظام اللغة، لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال، لم يسلم مصطلح الوحدة هو الآخر من إشكالية الوضع والترجمة حيث نجد أن 'عبد السلام المسدي' في 'قاموس اللسانيات' استعمل مصطلح "مأصل"[2] في مقابل " Lexéme "، والذي يراه 'أبو العزم' لا يؤدي معنى في مجال المعجمية في حين اقترح مقابلا للمصطلح الأجنبي هو مصطلح "'العجم'، جمع عجوم، وهي في الأصل صغار الإبل، كما يمكن أن يدل هذا المصطلح على صغار الكلمات"[3]، أما 'مبارك مبارك' في 'معجم المصطلحات الألسنية' فقد استعمل مصطلح "مفردة مجردة"[4]، وهي عنده" كلمة مجردة يكون

[1] ينظر- من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص100،99. وينظر- أسس المعجم التراثي: محمد خالد الفجر، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2017م، ص33.

[2] قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح: عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984م، ص100.

[3] تطور المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة: عبد الغني أبو العزم، مجلة الدراسات المعجمية، المغرب، العدد1، جانفي2002م، ص 15.

[4] معجم المصطلحات الألسنية فرنسي – إنكليزي- عربي: مبارك مبارك، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1995م، ص165

لها عدة معانٍ وعدة استعمالات مثل: عين"[1]، كأن نقول: عين الجاسوس، وعين الماء، في حين نجد أن 'أحمد مختار عمر' في كتابه 'علم الدلالة' احتفظ بالمصطلح الأجنبي "لكسيم"[2]، والذي عرفه بقوله:" مصطلح يطلق على الوحدة المعجمية الأساسية"[3]، وهو ما يتوافق إلى حد بعيد مع ما أورده جون ديبوا في قاموس اللسانيات "lexém est l'unité de base du lexique "[4]، أما 'محمد رشاد الحمزاوي' فيستعمل مصطلح "مُعْجَمَة"[5]، وهي عنده "المدخل المعجمي البسيط الوارد مع مزيدات"[6]، ومثال ذلك: يشربون، تتركب من ياء المضارعة و'شرب' مُعْجَمَة و'ون' علامة الجمع، أما 'عبد القادر قنيني' فيطلق عليها مصطلح " الكيانات الملفوظة" في كتاب 'علم الدلالة المعجمي السيمانطيقا المعجمية' ترجمة ل 'د كروس' في قوله:"الكيانات الملفوظة lexemes هي مواد معجمية معدودة ومدونة في المعجم . وفي قاموس لغوي محترم"[7]، ويعرفها على أنها:" توحيد صيغة معجمية أو شكل معجمي ومعنى مفرد"[8]، أما 'آلان بولغير' فيستعمل مصطلح 'العَجمة' في مقابل وحدة معجمية من خلال مجموعتين 1- كلمات –أشكال أو من 2- تراكيب لغوية يميزها التصريف وحده. في الحالة الأولى نكون أمام معاجم، وفي الحالة الثانية نكون أمام عبارات"[9]، في حين يرى 'ابن مراد' أنه لا وجود لمقابل عربي واضح ومتفق عليه في الأدبيات اللسانية العربية الحديثة سوى لكسيم بالاقتراض، كونه وحدة معجمية دنيا؛ أي 'مفردة'، وهي ما استعمله في شكل سؤال لتحديد سبق المعجم للنحو بقوله: " وهل تتقدم الوحدة المعجمية أي المفردة، على الوحدة النحوية، أي الجملة؟"[10]، المفردة الوحدة المعجمية التامة وهي ما سماه وحدة معجمية بسيطة، قياسا على الوحدة

[1] معجم المصطلحات الألسنية فرنسي – إنكليزي- عربي: مبارك مبارك، (المرجع السابق)، ص165.

[2] علم الدلالة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998م، ص96.

[3] المرجع نفسه، ص 96.

[4] قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح: عبد السلام المسدي، (المرجع السابق)، ص 275.

[5] المعجمية- مقدمة نظرية ومطبقة/ مصطلحاتها ومفاهيمها: محمد رشاد الحمزاوي،(المرجع السابق)، ص272.

[6] المرجع نفسه، ص272.

[7] علم الدلالة المعجمي السيمانطيقا المعجمية: أ. كروس، تر: عبد القادر قنيبي، أفريقيا الشرق، المغرب- الدار البيضاء، 2014م، ص71.

[8] علم الدلالة المعجمي السيمانطيقا المعجمية: أ. كروس، تر: عبد القادر قنيبي(المرجع السابق)، ص108.

[9] المعجمية وعلم الدلالة المعجمي مفاهيم أساسية: آلان بولغير تر: هدى مقنّص،مر: نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان، ط1، 2012م، ص69.

[10] مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص66.

الصرفية الدنيا مورفيم الذي يترجم إلى 'صرفم'، والوحدة الصوتية الدنيا فونيم التي تترجم إلى 'صوتم'، ويقسم 'ابن مراد' الوحدات المعجمية إلى قسمين القسم الأول وهو المنتمي إلى الألفاظ أي الوحدات المعجمية البسيطة، " وهي المفردة ذات البنية الأصلية الموحدة، ومثالها 'كتب' و'استكتب' و'كتاب' و'مكتبة'"[1]، والتي سماها بالوحدات المعجمية العامة، أما القسم الثاني وهو المنتمي إلى المصطلحات أي الوحدات المعجمية المركبة والوحدات المعجمية المعقدة، و" تكون مركبة إذا تكونت من عنصرين تامّين، سواء بالتركيب الإضافي- ومثاله 'سيف الغراب' وهو اسم نبات، أو تركيب مزجي ومثاله 'شَذَر مَذَر'، أو التركيب الاسنادي 'اللّالونيّة الطُّفيْليّة' وهو اسم مرض، وتكون معقدة إذا تكونت من أكثر من عنصر ومثالها 'أمُّ وجع الكبِد' وهو اسم نبات"[2]، والتي سماها هي الأخرى بالوحدات المعجمية المخصصة، ويتضح هذا التصنيف للوحدات المعجمية.

من خلال قوله:" ومنطلقنا في التصنيف الذي اتبعنا هو خضوع الوحدات المعجمية للتصنيف بحسب التعميم والتخصيص، فإن الوحدات المعجمية إما تكون عامة وإما أن تكون مخصصة. فإذا كانت لفظا لغويا عاما (Mot) منتميا إلى الكلام العام (Vocabulaire général)، وإما مخصصة كانت مصطلحاً (Terme)"[3]، ويرى ابن مراد أن الوحدة المعجمية بنوعيها عامة أو خاصة، وبالنظر إلى الحالات التي تكون عليها من إفراد وتلازم وتضام تشترك في ثلاث خاصيات صرفية وتركيبية ودلالية:

الإفراد: ويقصد به 'ابن مراد' " قابلية الوحدة المعجمية للانفراد بأن تتّخذ لها في نظام اللغة حيزاً خاصاً بها مستقلا عن السياق، أي عن الجملة"[4]، خصيصة التفرد في الوحدات المعجمية التي تحدث عنها ابن مراد، تقوم بالبحث في أربعة خصائص رئيسية لا يمكن أن تشترك المفردة في كلها بل يكون التخصيص وانفراد المفردة في خاصية على الأقل أمر لا بد منه، وهذه الخصائص:

1- الانتماء المقول.
2- التأليف الصوتي.
3- البنية الصرفية.

[1] مسائل في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص34.
[2] ينظر - المرجع نفسه، ص34، 35.
[3] ينظر- المرجع نفسه،ص32.
[4] المرجع نفسه، ص37، 38.

4- الدلالة.

أعطى 'ابن مراد' في العديد من كتبه ترميزا لكل خاصية من هذه الخصائص، إذ نجد أن الانتماء المقولي يحمل اختصارات حرف 'ق'، والتأليف الصوتي حرف 'التاء'، والبنية الصرفية حرف 'الباء'، والمغزى المعجمي أو ما يطلق عليه اسم الدلالة فقد استعمل حرف 'الدال'، أما الاتفاق فقد مثل له بعلامة سالب '-'، والاتفاق بعلامة موجب '+'، وتحديد خصيصة التفرد في الوحدة المعجمية لا يخرج عن الصيغ التالية:"

الصيغة رقم1: [-ق]،[+ت، +ب،+د].

الصيغة رقم2:[-ق،-ب]،[+ت، +د].

الصيغة رقم3:[-ت،-ب]،[+ق،+د].

الصيغة رقم4:[-ق،-د]،[+ت،+ب].

الصيغة رقم5:[-ق،-ت،-ب]،[+د].

الصيغة رقم6:[-ق،-ب،-د]،[+ت]."[1]

لتوضيح هذه الصيغ نأخذ مجموعة من النماذج على الترتيب:

النموذج الأول:[-ق]،[+ت، +ب،+د]، مثاله: حَرَمَ≠ حَرُمَ، يتضح من المثال أن هناك اتفاقا بين المفردتين في خصيصة الانتماء المقولي (ق)؛ لأنهما معا تنتميان إلى مقولة الفعْل، إلا أنهما قد اختلفتا في الخصائص الثلاث المتبقية، ففي التأليف الصوتي نجد اختلافا في حركة فاء الفعل، كون الضمة على حرف الراء في حَرُمَ، قامت مقام الفتحة على حرف الراء في مفردة حَرَمَ، أما البنية الصرفية (ب)فالاختلاف واضح في حال الإسقاط على الميزان الصرفي، كون الأولى على وزن فَعَلَ، والثانية على وزن فَعُلَ، أما الاختلاف في الدلالة(د)، فقد كان معنى حرَم بفتح الراء 'منعه إياه'، أما حرُم بضم الراء فتعني ' امتنع'.

النموذج الثاني:[-ق،-ب]،[+ت، +د]، مثاله: أحول≠ أحور، اتفقت كل من المفردة الأولى والثانية في الانتماء المقولي(ق)، كونهما صفة، أما في البنية الصرفية (ب) فكلاهما ينتمي إلى النمط الصيغي أَفْعَلْ، أما التأليف الصوتي (ت) فالاختلاف على الحرف الثالث، ففي الأولى حرف اللام وفي الثانية حرف الراء، كما اختلفتا أيضا في الدلالة(د)، فالأولى تعني ' من ظهر البياض في مؤخر وكان السواد قبل مؤخر عينه'.

[1] ينظر- من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص18، 19.

النموذج الثالث:[–ت،–ب]،[+ق،+د]، مثاله: سُرَّ≠ سُرَّ، اتفقت المفردتان في الانتماء المقولي (ق) والبنية الصرفية (ب)؛ لأن إحداهما اسم والآخرى هي فعل، أما الدلالة فكان فيها اختلاف، فكانت الأولى جمع أسرار، أسارير، والثانية جمع سرور مفعول مسرور بمعنى' خرج، ابتهج'.

النموذج الرابع: [–ق،–د]،[+ت،+ب]، مثاله: دُبَاءُ≠ قَرْعَةٌ، في هذا النموذج يتضح اتفاق بين المفردتين في الانتماء المقولي (ق) والدلالة (د)، واختلفتا في التأليف الصوتي والبنية الصرفية، كلاهما اسم واحد ونوع من فصيلة النباتات القرعية، الأولى تمثيل للنمط الصيغي فُعالْ، أما الثانية فتمثيل للنمط الصيغي فَعْلة.

النموذج الخامس:[–ق،–ت،–ب]،[+د]، مثاله: عَنْبَرْ≠ عَنْبَرْ، اتفقت المفردتان في ثلاث خصائص هي الانتماء المقولي كون كلاهما اسم والتأليف الصوتي فلا اختلاف في الحركات والحروف والبنية الصرفية تحت نمط صيغي واحد، لكنهما اختلفتا في آخر خاصية وهي الدلالة (د)؛ لأن الأولى بمعنى مادة العنبر التي يتم استخراجها من بطن الحوت، أما الثانية معناها الحجرة، كأن نقول: حجرة العسكر.

النموذج السادس:[–ق، –ب، –د]،[+ت]، مثاله: هشَّ≠ جشَّ. في هذا النموذج نقف على اتفاق، في كل من الانتماء المقولي (ق) لأنهما من مقولة الفعل الثلاثي اللازم المتعدي بحرف، والبنية الصرفية (ب) والدلالة (د)؛ لأن كلهما بمعنى الضرب، أما بالنسبة للتأليف الصوتي (ت) فهناك اختلاف على مستوى الحرف الأول؛ لأن الجيم الثانية مبدلة من الهاء الأولى، وتجدر الإشارة هنا إذا ما ربطنا الوحدة المعجمية بما هو عام وما هو خاص في الانتماء المقولي، نجد أن "مقولة الاسم مشتركة بين الوحدات المعجمية العامة والوحدات المعجمية الخاصة، وأن هذه الأخيرة تكاد لا تكون إلا من الأسماء، كما يجوز أن تكون صفات تقوم مقام الاسم –أو المسمى –الذي تصفه، أما الأدوات فألفاظ لغوية عامة، تستعمل أسماء عامة أو مصطلحات، عكس الأفعال لا تصلح للاصطلاح"[1]. أعطى ابن مراد اهتماما خاصا للخصيصة الدلالية (د)كون لها "دور أساس في اكتساب المفردة لتفردها"[2]، وبالتدقيق في النماذج الست المذكورة سابقا يتضح أن هناك اختلافا في أغلبها، في النموذج الأول والثاني والثالث والخامس،

[1] ينظر– مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص108.

[2] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص20.

والاختلاف في الدلالة كان يؤكد على أن قوة الوحدات المعجمية ناتج " عن قابلية كل مفردة للتفرد بمعنى خاص بها في المعجم لا يشاركها فيه غيرها من المفردات"[1]، بالتدقيق في النموذج الرابع والنموذج السادس يُثْبَتْ العكس تماما، حيث يتضح أن المفردتين في النموذج الرابع والمفردتين في النموذج السادس قد اتفقتا في الخاصية الدلالية، وهذا الاتفاق " مقترن بخاصيتين أساسيتين هما (—ق) الدالة على التطابق في الانتماء المقولي، و(ت) الدالة على الاختلاف في التأليف الصوتي، وإذن فإن تحقق الترادف ناتج عن تحقق المعادلة:[–ق]+[+ت]=[–د]"[2]، الاختلاف على مستوى الخاصية الدلالية يرجعه ابن مراد إلى عاملين:"

الأول لهجي: لأن لمتكلم اللغة الواحدة لهجات Idiolects حسب اصطلاح لنقكار قد تختلف فيما تطلقه على المعين الواحد من المفردات، فيكون المعين واحدا والمفردات المعينة مختلفة.

الثاني لساني خالص: يقوم على مظهرين الأول مقولي يتقيد به المترادفان بالانتماء إلى مقولة واحدة"[3]، وهو ما يظهر جليا في كل من النموذج الرابع حيث ترادف الاسمان دُبَاءٌ≠ قَرْعَةٌ والنموذج السادس حيث ترادف الفعلان هشَّ≠ جشَّ، "أما المظهر الثاني صوتي يختلف فيها المترادفان إما اختلافا مطلقا أو اختلافا جزئيا"[4]، أما الاختلاف المطلق والذي مس النموذج الرابع حيث رافق الاختلاف في التأليف الصوتي الاختلاف في البنية الصرفية، وأما ما كان جزئيا فيظهر في النموذج السادس هشَّ≠ جشَّ، بإبدال حرف الهاء في هشَّ جيما في جشَّ.

لم يفصل 'ابن مراد' الوحدة المعجمية عن الخطاب وجعلها كيانا مجردا معقدا قائما بذاته، إلا لكونها" أ–جذعا بسيطا من حيث الخاصية الصرفية، ب–ذرة تركيبية غير مندرجة في تركيب ما من حيث الخاصية التركيبية فهي ليست جملة أو شبه جملة، ج–دليل حامل لمعنى، هو ما يسميه اللسانيون معنى حقيقياً، قد حُمّله الدليل قبل أن يحمل معاني أخرى حسب ما يسمح به تطور تجربة الجماعة اللغوية في الكون" [5]، الحديث عن الجذع المفردة كخاصية صرفية ترتبط في حالة الإفراد، من حيث هي "متولدة توليدا لغويا إما من أصل افتراضي هو الجذر، وإما من أصل اشتقاقي أي من

[1] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص20.

[2] المرجع نفسه، ص20.

[3] ينظر– في المفهمة في المعجم: إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية–تونس، تونس، العدد18، 19، 2003م، ص42.

[4] المرجع نفسه، ص42.

[5] الوحدة المعجمية بين الإفراد والتضام والتلازم: إبراهيم بن مراد، مجلة الدراسات المعجمية، المغرب–الرباط، العدد5، 2006م، ص 23.

جذع آخر، ونقابل به ما يسمى بالفرنسية 'base ' وبالإنجليزية 'stem ' ، ولا يقابل المصطلح الفرنسي 'radical '؛ لأن هذا في مصطلحين هو 'الأسُّ'،- وهو أيضا مثل- الجذر 'racine ' في العربية أصل افتراضي، والفرق بينهما تكون الأول من صوتي صامتي وصائتي والثاني من صوتي صامتي خالص"[1]، ويرى 'ابن مراد' أن الإشكال لا يكمن في الحالة الإفرادية للوحدة المعجمية، بقدر ما يكون في حالة التلازم والتضام، " لكن الخاصيتين الصرفية والتركيبية خاصيتان شكليتان لا تفيدان إفادة تامة في تبيُّن الخاصية الدلالية"[2]، ومن هنا يتضح عدم اهتمام 'ابن مراد' بالجانب الشكلي للوحدة المعجمية من حيث هي بنية صرفية معقدة أو مركبة ومن كونها شبه جملة أو تركيبا تاما، إلا أن تركيزه انصب على ما هو داخلي في الوحدة المعجمية؛ أي إلى "أن المحتوى الدلالي الذي يَكون للوحدة المعجمية المتَضامّة أو الوحدة المتلازمة ذو دور حاسم في نسبة كل منهما إلى المعجم"[3]، إلا أن نظرته للمحتوى كسبيل فصل بين الوحدات المتلازمة والوحدات المتضامة يبدو غير كاف للتمييز الدقيق بينهما، وهذا ما وضحه من خلال قوله:" إذ يكاد لا يوجد في المعجم حسب البعض إلا حالتان: هما حالة الإفراد التي تكون فيها الوحدة المعجمية بسيطة أو مفردة، وحالة التلازم التي تشمل كل ما خرج عن حالة الإفراد"[4]، وبالنظر لرأي ابن مراد في هذا القول لا يمكن أن نربط الجانب الشكل بالتقسيم والتفريق بين التلازم والتضامّ، فلا يمكن أن نجزم على أن الوحدة المعجمية من المتلازمات كونها تكونت من أكثر من كلمة، بل يجب الوقوف على كل الحالات التي تكون عليها الوحدة المعجمية مع مراعاة شروط التقسيم في كل منها.

وأما التضام فهو "حالة الوحدة المعجمية إذا تكونت من مفردتين-فكانت مركبة-أو من ثلاث مفردات أو أكثر –فكانت معقدة-أو من جملة فكانت تجميعا تركيبياً (assemblage syntaxiqe)، وكانت في مختلف صورها المذكورة محيلة إلى تجربة الجماعة اللغوية في الكون وحاملة لوحدة دلالية. لكن عناصرها المكونة لها قد تجمعت بالتضام الحر تجميعاً عادياً"[5]، في القول تحديد لمكونات الوحدات المتضامة القائمة على التجميع العادي والذي يذكر من حاصله ابن مراد نوعين من الوحدات اللغوية:

[1] ينظر – من المعجم على القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص37.

[2] المرجع نفسه، ص 37.

[3] الوحدة المعجمية بين الإفراد والتضام والتلازم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص24.

[4] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص38.

[5] الوحدة المعجمية بين الإفراد والتضام والتلازم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص24.

النوع الأول: "وحدات تُتِيحُ ائتلافها في الخطاب قواعد الاستعمال الدلالية التي تتحكم في قواعد الاستعمال التركيبي، أي ذات بعد موضوعي محض، وهذا البعد هو الذي يتحكم في تأليف الجمل إذ لا تُؤلف الجملة إلا إذا وجدت وحدات معجمية بخصائص تمييزية بمعاني متفق عليها بين أفراد الجماعة"[1]، ومن أمثلة هذه الوحدات المعجمية نذكر مركبات مثل:

1- مخالب الأسد؛
2- مخالب الثعلب؛
3- مخالب الضبع؛
4- طويل المخالب؛
5- قصير المخالب؛
6- مقطوع المخالب؛

أو جملا نذكر:

7- قطع مخالب الأسد؛
8- خلع مخالب الثعلب؛
9- عالج مخلب الضبع؛
10- زأر الأسد الطويل المخلب؛
11- نبح الثعلب القصير المخلب؛
12- خَفْخَفَ الضبع مقطوع المخلب.

تتيح قواعد الاستعمال للمتلكم أن يستبدل الوحدة المعجمية البسيطة 'مخلب' بالوحدة المعجمية 'بُرْثُنْ'، في المركبات (2-5)، لأن 'البُرْثُنْ' هو ' مخلب الحيوان' فيقال:

1أ- بُرْثُنْ الأسد؛
2أ- بُرْثُنْ الثعلب؛
3أ- بُرْثُنْ الضبع؛
4أ- طويل البُرْثُنْ؛
5أ- قصير البُرْثُنْ؛
6أ- مقطوع البُرْثُنْ.

[1] ينظر- من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 38،39.

كما أن قواعد الاستعمال تتيح أيضا للأفعال المكونة للجمل (7،8،9) أن يتبدل موقعها فيقال:

7أ-قطع مخلب الأسد؛

7ب-قطع مخلب الثعلب؛

7ج-قطع مخلب الضبع؛

8أ-خلع مخلب الأسد؛

8ب-خلع مخلب الثعلب؛

8ج-خلع مخلب الضبع؛

9أ-عالج مخلب الأسد؛

9ب-عالج مخلب الثعلب؛

9ج-عالج مخلب الضبع.

ما يجوز على الأفعال من تبادل في مواقع الوحدات يجوز على كامل المركبات، فالصفات هنا أيضا يتغير موقعها في الجمل (10،11،12)، فيقال:

10أ- زأر الأسد الطويل المخلب؛

10ب-نبح الثعلب الطويل المخلب؛

10ج- خفخف الضبع الطويل المخلب؛

11أ- زأر الأسد القصير المخلب؛

11ب-نبح الثعلب القصير المخلب؛

11ج-خفخف الضبع القصير المخلب؛

12أ-زأر الأسد المقطوع المخلب؛

12ب-نبح الثعلب المقطوع المخلب؛

12ج-خفخف الضبع المقطوع المخلب.

ويلاحظ من هذه النماذج التي تتوافق مع ما كان قد أورده 'ابن مراد' من نماذج مشابهة، أن تعويض العنصر الثاني (أسد، ثعلب، وضبع) في المركبات (1-3) بالعنصرين الآخرين- فيقوم كل من الثلاثة مقام الآخر- ممكن؛ لأن ثلاثتها قابلة للائتلاف مع 'مخلب' ومع 'بُرْثُنْ'، كما أن تعويض العنصر الأول (طويل، قصير، مقطوع) في المركبات (4-6)بالعنصرين الآخرين- فيقوم كل من الثلاثة

مقام الآخر-ممكن؛ لأنها جميعا صفات تأتلف مع نفس الموصوف؛ وأن تعويض أي عنصر أول(قطع، خلع، عالج)في الجمل (7-9)بالعنصرين الآخرين ممكن؛ لأنها جميعا أفعال واقعة على مفاعل هي مخالب حيوانات، وأن تعويض العنصرين الثالث والرابع بأي عنصرين ثالث ورابع في الجمل(10-12) ممكن لأن الصفات المكونة للعنصر الثالث فيها(الطويل، القصير ، المقطوع) واقعة على موصوف واحد-هو المخلب- وهو مشترك بين الفاعلين الثلاثة. وإذن المركبات (1-6) والجمل (7-12) كلها 'متضامّات' قد سمحت قواعد الاستعمال-وخاصة القيود الدلالية الإحالية -بتضامّها. لكن القيود التي أشرنا إليه لا تسمح بأن يضم عنصر معجمي إلى آخر ليؤلف مركبا دالا أو جملة دالة، بحيث لا يمكن أن يستعمل وحدات معجمية بسيطة كالتي تمثل رؤوس المركبات في المركبات (1-3)، بـ' حصان'كون هذا الأخير يمتلك حوافر وليس مخالب، ولا يستطيع أن يعوض أي عنصر في المركبات (4-6) بـ' مستطيل' لأن المخالب ليس ذات شكل مستطيل، وهو أيضا لا يستطيع تبديل (قطع، خلع، عالج) في المركبات (7-9)بـ' قلّم' ؛لأن التقليم للأظافر، وليس للمخالب؛ وأما في جمل المركبات (10-12)، فلا يمكن للمتكلم أن يعوض عنصر أول(زأر، نبح، خفخف)بالعنصرين الآخرين؛ لأن الضبع والثعلب لا يزأران، ولأن الأسد والضبع لا ينبحان؛ إضافة إلى أنه لا يستطيع أن يعوض عنصرا ثانيا فيها (أسد، ثعلب، ضبع) بـ'حصان'، وأي عنصر ثالث فيها(الطويل، القصير، المقطوع)بـ'مستطيل'، وما يحكم هذا النوع من الوحدات هو الاتفاق على المعاني التي تكون الجملة مهما كان نوع هذه الجمل تامة أو جزئية.

أما النوع الثاني الذي تحدث عنه 'ابن مراد'، هو ما " تمثله وحدات معجمية قد ضمت الجماعة اللغوية عناصرها بعضها إلى بعض لتعيين موجودات بعينها، فهي مسميات تطلق عليها تسميات قد روعيت في تضامها مناسبة ما أو سبب ما مقبول في نطاق الجماعة اللغوية"[1]، ومن المركبات في هذا النوع من الوحدات المعجمية نذكر بعض الأمثلة مع صورها في الجدول الموضح أدناه:

[1] الوحدة المعجمية بين الإفراد والتضام والتلازم: إبراهيم بن مراد،(المرجع السابق)، ص26.

لسان الحمل Plantago spp[2]			فيكس لسان العصفور Ficus religiosa[1]
مركب رقم 13	نبتة من الفصيلة الحملية	نبتة من فصيلة الأشجار النفضية	مركب رقم14
لسان الثور Anchusa[4]			لسان الجن Sansevieria[3]
مركب رقم 15	نبتة من الفصيلة الحِمحِمية	نبتة من الفصيلة الهليونية	مركب رقم 16

من خلال الجدول يتضح أن كل المركبات هي من فصائل نباتية مختلفة تعين موجودات بعينها، "وهذه الوحدات ذات دلالة خاصة –هي دلالة مفهومية–إذا ما قارناها بالوحدات المعجمية العامة ذات الدلالة المعجمية العامة"[5]، ومنها أيضا المركبات المترجمة ترجمة حرفية من أمثلة:

1- "رصيف جاف للإنشاء Cale séche: إنشاء يستعمل في بناء أو إصلاح السفن على الأرض "[6] .

2- "انكماش نقدي Déflation monétaire: في الجغرافيا الاقتصادية: الحالة التي يكون فيها المصروف الإجمالي أقل من العرض الكلي، مما يضطر بالبائع خفض أسعار العرض لزيادة قيمة النقد "[7].

[1] المعجم المصور لأسماء النباتات: ارمانك ك.بديفيان، مكتبة مدبولى، القاهرة، 2006م، ص277

[2] المرجع نفسه، ص 469

[3] المرجع نفسه، ص528

[4] المرجع نفسه، ص56

[5] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص43.

[6] معجم المصطلحات الجغرافية:بيار جورج، تر: حمد الطفيلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2002، ص396.

[7] المرجع نفسه، ص98.

الوحدات المعجمية المركبة المنتمية لمعجم المصطلحات الاقتصادية، هي تعيين لمسميات ، ولا تدل على أية خصوصية من تجربة الجماعة اللغوية، النظر إلى هذه المركبات المترجمة ترجمة حرفية، يجعلها ذات أصل أجنبي وتنتمي إلى بيئة ثقافية معينة، تركيز ابن مراد لم يقف على دراسات المصطلحات العلمية التي تعين على مسميات فقط، بل ركز أيضا على ماهو تعيين لأسماء أعلام وأسماء أماكن، وذلك حين حدد وظيفتها في قوله:" فإن وظيفة أسماء الأعلام الأساسية هي التعيين، مثلُها في ذلك مثلُ أسماءِ أعيان المواليد، من نبات وحيوانٍ خاصّة"[1]، ومن المتضامات التي أورد 'ابن مراد' في كتابه من المعجم إلى القاموس على سبيل المثال :"

1- تأبّطَ شراً؛
2- بَرَقَ نَحْرَهُ؛
3- ذَرىّ حَبًّا؛
4- شَابَ قَرْنَاها."[2]

من خلال هذه الأمثلة أراد 'ابن مراد' الوقوف على نقطة هامة فيما يتعلق بالأسماء ذات الخطاب العادي في الاستعمال، بين مجموعة معينة بين الناس؛ أي من التخصيص للفرد بعينه إلى التعميم، " فتطلق على أسماء قبائل ك'بكر' و'تغلب' وبطون قبائل ك'عبد شمس' و'عبد الدار'، وليس هناك مايمنع من إطلاق 'تأبّط شراً' و'برق نحره' وذَرَّى حباً' وشابَ قرْناها' على أقوام من الناس أو على أحياء من العمران"[3]، هذا التغيير في الانتقال من الخاص إلى العام يمس كل الوحدات المعجمية من بسيطة ومركبة ومعقدة، كما أن المتضامات في كل الوحدات من الأسماء يكون الانتقال فيه عكسي من العموم إلى الخصوص والعكس، في حين لا يمكن أن تخرج الوحدة المعجمية عن المعنى المفرد الذي وضعت له، والذي في مجمله التعيين لمسميات.

تحديد المتضامات وفصلها بين المتلازمات عند ابن مراد دقيق جدا فيما يخص مواليد الطبيعة وأسماء الأعلام والأماكن، لكن الفصل في الأمثال إن كانت متلازمات أو متضامات يبدو صعبا جداً، خصوصا أن الغاية التي استعملت فيها الأمثال" هي التعبير عن 'ظاهرة عامة' أو 'تجربة مشتركة' إما بين أفراد الجماعة الواحدة وإما بين الجماعات المختلفة. ولذلك فإن أمثالا كثيرة يتشابه

[1] الوحدة المعجمية بين الإفراد والتضام والتلازم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص26.
[2] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص44، 45.
[3] الوحدة المعجمية بين الإفراد والتضام والتلازم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص28.

التعبير عنها- بل قد يتطابق- في أكثر من لغة"[1]، بالنظر لهذا القول قد يوجه الباحث إلى جعل الأمثال تنتمي إلى قائمة المتلازمة التي من شرطها الإحالة إلى خصوصيات في تجارب الجماعة، ولكن ابن مراد يبدو له وجهة نظر مختلفة تماما، وذلك حين قدم أمثلة عربية مع مقابلتها بلغات مختلفة، فرنسية وانجليزية نذكر منها:"

1أ- مَنْ حَفَرَ حُفْرَةً لأخِيهِ وقَعَ فيها؛

1ب-Il est pris à son propre piége؛

1ج-He was hoited with hi own petard؛"[2]،على اختلاف الصيغ التي وردت في هذا المثال في العربية من أمثلة:" 'من حفر حفيرا لأخيه كان حتفه فيه'و' من حفر حفرة وقع فيها'و' من حفر جباً لأخيه وقع فيه'و 'من حفر مُغْوَّة وقع فيها' وفي المثالين الأخيرين الجُبّ البئر والمغوّاةُ هي الحفرة تحفر وتغطىَّ، والمهلكة عامة"[3]، التحديد في هذا المثال هو ربط تجارب الجماعة اللغوية بالعموم، كونها ظواهر لغوية عامة هذا ما أسقطها من الانتماء إلى التلازم ووضعها في قائمة المتضامات، وهذا ما دفع به إلى جعل كل الأمثال ظواهر عامة لا تشترك في جماعة لغوية واحدة، وإنما تتعدى ذلك إلى جماعات لغوية في بيئات مختلفة تماما، ففي المثال الذي ذكره ابن مراد تحديد لظاهرة عامة تتمثل في:"وقوع الإنسان في ما يريدهُ لغيره من الشر"[4]، وإن كان 'ابن مراد' قد جعلها متلازمات في دراسة سبقت ما أورده في كتابه' من المعجم إلى القاموس' قدمها بعنوان: المعالجة القاموسية للوحدات المعجمية العربية المركبة والعبارية:نظرات في منهج الترتيب في قوله:" وإذن الوحدة المعجمية تكون بسيطة إذا كانت مفردة، وتكون مركبة متضامة إذا تكونت من مفردتين، وتكون معقدة متضامة إذا تكونت من ثلاث مفردات أو أكثر، وتكون عبارية متلازمة إذا كانت عبارة معجمية تحليلية أو مَثَليةً أو اصطلاحية"[5]، الشيء الذي جعله يسقط الأمثال من التصنيف كتعابير وجعلها من المتضامات هو مقياس الخصوصية العامة، بمعنى تشترك فيها الجماعات اللغوية على اختلاف بيئاتها وثقافاتها، أما في ما يخص حالة الوحدة المعجمية إذا كانت تركيبا وجب فيها أن "

[1] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص45.

[2] المرجع نفسه، ص46.

[3] ينظر- المرجع نفسه، ص46.

[4] الوحدة المعجمية بين الإفراد والتضام والتلازم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص28.

[5] المعالجة القاموسية للوحدات المعجمية العربية المركبة والمعقدة والعبارية/نظرات في منهج الترتيب: إبراهيم بن مراد، دراسات وأبحاث معجمية. تراثية وأدبية: فيصل شرايبي وآخرون، كلية الآداب الإنسانية، الدار البيضاء، المغرب،2009م، ص21.

تكـون محيلـة إلى تجربـة الجماعـة اللغويـة، في الكـون حاملـة لوحـدةٍ دلاليـة تـرتبط بخصوصـية مـن خصوصيات تجربة الجماعة اللغوية، هـي الـتي أوجبـت اجتمـاع العناصـر المكونـة للوحـدة اجتماعـا مخصوصـا، وإذن الـتلازم يحـدث في العبـارات (locutions)، المعـبرة عـن خصوصـية مـا في تجربـة الجماعة اللغوية"[1]، تحديد شرط الخصوصية في تجربة الجماعة اللغوية أن تكون مخصوصة، هو الفاصل بين الأمثال التي تمثل حالة التضام والتعابير الاصطلاحية التي تمثل حالة التلازم، كما نجد 'ابن مراد' يميز بين التجميعات التركيبية العادية، وبين ما يمكن أن يطلق عليه تجميعات تركيبية خاصة، والتي من أهم خصائصها:"

1- أنها تجميعات تركيبية جاهزة قد تواتر استعمالها منذ أجيال سابقة في تجربة الجماعة اللغوية حتى تجمدت أو تكلست أو تلازمت عناصر فصارت بتلازمها وحدة معجمية ذات وظيفة إحالية- وليست وظيفية تعيينية-لأنها ترجع إلى خصوصية ما في تجربة الجماعة اللغوية"[2]، تحديد دلالة التركيب الإحائي للمتلازمة، وإعطاء الوحدة المعجمية المتلازمة الوظيفة الدلالية راجع لوجود مجموعة من الشروط التي تحكم قيام التلازم وهي: "

- تواتر استعمالها؛
- دلالة العناصر على المعنى الكلي؛
- لا تبادل بين مكوناتها ولا إضافة؛
- قيامها على المجاز؛
- تجمد معناها وتكلسه؛
- استحالة ترجمتها ترجمة حرفية بسبب خصوصياتها الدلالية"[3]، بالنظر لتقسيم العبارات عند 'ابن مراد' يتضح أن الشرط الأخير يستوجب تفصيلا أدق؛ لأن استحالة الترجمة لا يكون إلا في نوع سماه العبارات الاصطلاحية (expressions idomatiques)كون " المجاز في هذا النوع غير قابل للترجمة الحرفية نتيجة الخصوصية الدلالية المغلبة على العبارة، ومن أمثلته في العربية: - لبَّى دَاعِيَ ربّه، أي مات؛

[1] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص46،47.

[2] الوحدة المعجمية بين الإفراد والتضام والتلازم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص29،30.

[3] علاقة المتلازمات اللفظية بالمجاز من خلال" أساس البلاغة للزمخشري دراسة دلالية معجمية، مجلة الدراسات المعجمية، المغرب- الرباط، العدد 5، 2006م، ص 63،64.

ومن أمثلته في الفرنسية: Casser sa pipe، أي مات؛"[1]، أما النوع الذي سماه العبارات التحليلية (locutions analytiques) فالترجمة فيه ممكنة، "ومن أمثلة هذا النوع في العربية: -اقْتفَى الأثر؛ ومن أمثلته في الفرنسية: Metter en ordre، ومعناه رَتَّبَ، ونظَّم؛"[2] وهذان النوعان هما الخاصية الثانية " التي تقام على المجاز دائما"[3] ، بحيث " تقتصر دلالة التعبير الاصطلاحي على المعنى المجازي البعيد، ولا تنصرف إلى المعنى الحقيقي القريب فدلالة التعبير الاصطلاحي 'بيد من حديد'، في جملة 'حكم البلاد بيد من حديد' لا تنصرف إلى اليد أو الحديد إنما إلى الحزم والشدة"[4]، تتضح أهمية المجاز في تحديد التعابير من غير التعابير كما تكون الترجمة فاصلا بين ماهو تحليليلي وما هو اصطلاحي، من كل ماسبق يكمن تحديد الفروق الجوهرية التي حددها ابن مراد بين التلازم والتضام في أن:

- التلازم وحدات معجمية ذات دلالة خاصة.
- التضام وحدات معجمية ذات دلالة عامة.
- التضام وظيفته تعينية.
- التلازم وظيفته إحالية.
- التلازم يحدث في الوحدات العبارات(locutions).
- التضام يحدث في الجمل العادية.
- التضام تعيين موجودات، كأسماء الأعلام والأماكن.
- التلازم إحالة لخصوصية في تجربة الجماعة اللغوية.

4. **المقْوَلَةُ** (Catégorisation):

من المصطلحات التي اعتمدها 'ابن مراد' في أغلب مؤلفاته، بتسكين القاف وفتح الواو، مصطلح وضعه، "لترجمة المصطلح الفرنسي Catégorisationوالمصطلح الإنجليزي Categorization-وهي- في مفهومها العام عملية ذهنية تقوم على تنظيم الفرد لـ'أشياء' مختلفة

[1] ينظر– من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص48

[2] ينظر– المرجع نفسه، ص48

[3] الوحدة المعجمية بين الإفراد والتضام والتلازم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص30.

[4] التعابير الاصطلاحية والسياقية ومعجم عربي لها: علي القاسمي، اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد27، ج1،دت، ص28.

بإدراج بعضها مع بعض في كُل"[1]، وهذه العملية هي "في جوهرها نظمنة للواقع"[2]، والواقع حسبه واقعان، وقد سبق الإشارة إليهما في الحديث عن المعجم والقاموس " واقع المتكلم الواقعي الذي يدركه بالحسّ، وواقع حقيقي يدركه بالذهن"[3]، ركز 'ابن مراد' في تعامله مع هذا المصطلح إلى تصنيفين: أول يجرى على الوحدات المعجمية "باعتبارها أدلة لغوية ذات تأليفات صوتية وأبنية صرفية ودلالات معجمية قابلة للتصنيف أو التجميع في مقولات عامة"[4]، أما الصنف الثاني فهو نحوي على المفردات ذرات تركيبية، " أي تجرى عليها وهي مندرجة في التركيب النحوية لها وظائف ومواقع إعرابية"[5]، ويرى 'ابن مراد' أن سبيل التفريق بين ما هو مقولة نحوية وبين ما هو مقولة معجمية، يكمن في التفريق بين الدلالة المعجمية" ومجال بحثها معاني الأدلة اللغوية بالمفهوم، أدلة لغوية ذات مداليل مرتبطة بمراجع خارج اللغة "[6]، والدلالة النحوية ذات العلاقة التركيبية أو التصريفية،" ومجال بحثها معاني التراكيب النحوية، أي الجمل، ذات وظيفة نحوية مرتبطة بمفاهيم من داخل اللغة"[7]؛ لأن المقولة المعجمية معاني الوحدات المعجمية فيها تكون "ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموجودات المعينة أو المجردة المتصورة"[8]، وأما الدلالة النحوية" فتكونها المعاني النحوية المجردة التي تستفاد من استعمال الوحدات المعجمية ذرات تركيبية(propriétés relationnelles syntaxiques) مرتبطة بالمقولات النحوية، التصريفية والتركيبية"[9]، وما هذا التقسيم والفصل في الدلالة إلا لتجنب الخلط بين ما هو مقولة معجمية ينتمي إلى المعجم، وبين ما هو مقولة نحوية ينتمي إلى النحو. وما العلاقة المباشرة بين الوحدات والموجودات إلا" علاقة مرجعية لأن الوحدات تدل على الموجودات التي في الواقع وتعينها، وهي إذن علاقة بين دال لغوي ومدلول(Signifié) ذي وجود في الواقع، هو المسمّى مَرْجعاً(Référent)"[10]، ربط الوحدات بموجودات في الواقع دائما قد لا يستقيم وهو ما يفرض

[1] المقُولَة الدلالية في المعجم: إبراهيم بن مراد ، مجلة المعجمية-تونس، تونس، العدد 16-17، 2001م، ص17.

[2] المرجع نفسه، ص17.

[3] ينظر-مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 118.

[4] المقُولَة الدلالية في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص22.

[5] المرجع نفسه، ص22.

[6] ينظر– مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص45.

[7] ينظر– المرجع نفسه، ص45.

[8] المقُولَة الدلالية في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص22.

[9] المرجع نفسه، ص22، 23.

[10] مسائل في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص35.

البحث في البيئة والثقافة، وهو ما أكد عليه 'الحمزاوي' بمثال:" فالفاكهة التي يعبر عنها ب: حَبْحَبْ بالسعودية لكثرة حبها، هي 'الْيَحْ والجَحْ' في الخليج وعمان لتمد عروقها، وهي 'الدَلاّع' في الأندلس وأقطار المغرب العربي لحلاوتها"[1]، ومما تقدّم يؤكد 'الحمزاوي' على أن العلاقة المرجعية لا تفرض بالضرورة وجود علاقة بين الموجودات والوحدات، وهو ما عبر عنه 'ابن مراد' بالعلاقة غير المباشرة وهي" علاقة غير مرجعية لأن الوحدات المعجمية لا ترجع مباشرة إلى الموجودات في الواقع بل ترجع إلى مفاهيم الوحدات المستقلة عن دلالة الوحدات اللغوية- معجمية كانت أو تركيبية- مرتبطة بمقولات مفهومية هي أسماء أجناس كلية (Superordonnés) تشتمل على طوائف عامة"[2]، يؤكد 'ابن مراد' في هذه الطوائف على إمكانية أن تتفرع إلى أجزاء وفق تمثيل هرمي، يكون " التدرج من المقولة إلى الفرد مروراً بالطائفة والرتبة والفصيلة والقبيلة والجنس والنوع والضرب"[3]، يمكن التمثيل لهذه السلسلة الهرمية التي تحدث عنها ابن مراد على الترتيب:"

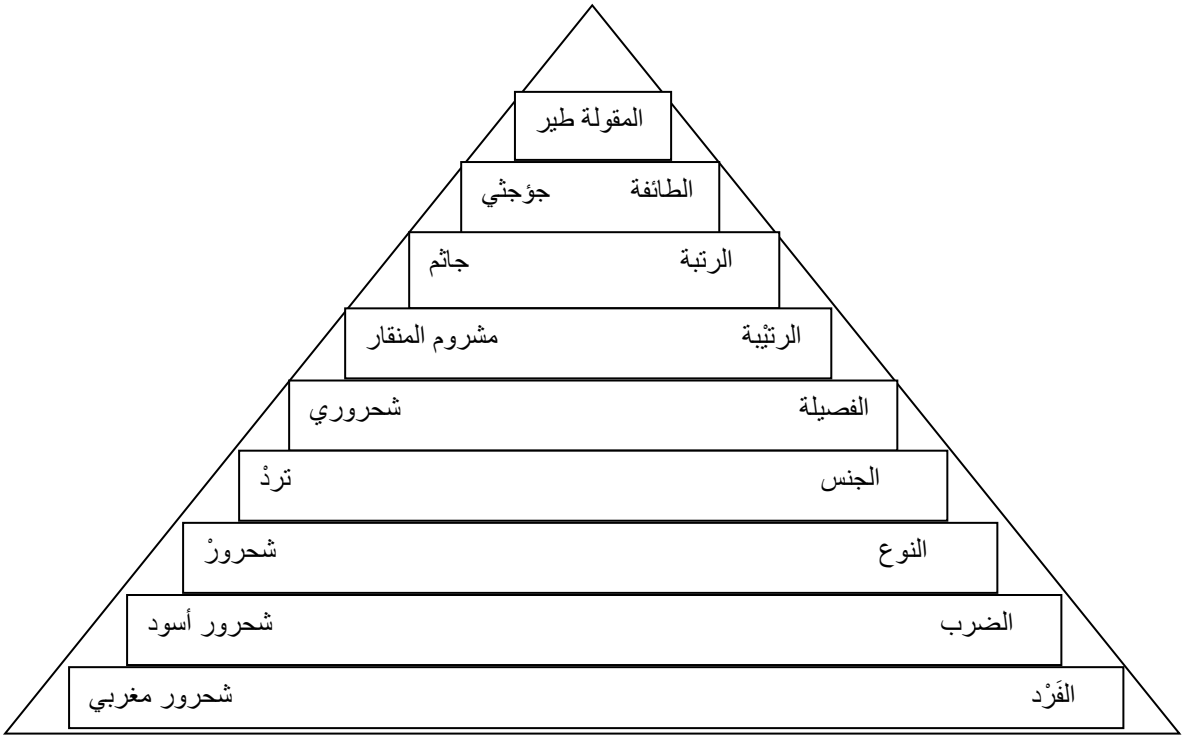

التخطيط الهرمي لتصنيف طائفة حيوانية (الشحرور المغربي)"[4]

[1] المعجمية- مقدمة نظرية ومطبقة/ مصطلحاتها ومفاهيمها: محمد رشاد الحمزاوي، (المرجع السابق)، ص126.

[2] مسائل في المعجم: إبراهيم بن مراد،(المرجع السابق)، 36.

[3] المرجع نفسه: ص36.

[4] ينظر- المرجع نفسه، ص 36 ،37.

في التصنيف الهرمي لطائفة طائر الشحرور التي اعتمدها 'ابن مراد' من 'معجم الحيوان' 'لأمين معلوف'، عمل من خلالها الوقوف على الخصائص التي تربط الحلقات التصنيفية لكل مقولة معجمية، والتي نجد أنها تشترك فيها مع التصنيف النباتي لأية مقولة معجمية، مع زيادة في عدد الأصناف المستعملة التي قد تحكمها المنطقة التي تنتمي إليها المقولة المعجمية التي هي من مقولة الاسم، فنجده يقسم الخصائص إلى نوعين:" خصائص تمييزية واجبة الوجود لا تقبل النقض"[1]، وهي خصائص لازمة في الاسم، كأن نصنف الأسد لفصيلة السنوريات، ونوع ثان وهو "خصائص نمطية تستبان بالتجربة وتقبل الاستثناء"[2]، كأن نقول: الثعبان زاحف؛ أي من الحيوانات الزاحفة، وفي هذا التصنيف فصل بسلسلة من الحلقات من الجزء إلى الكل، للتفريق عند 'ابن مراد' بين مفهوم المقولة ومفهوم الفرد.

1.4 المقولات المعجمية(Catégories lexicales).:

يمثل هذا المصطلح عند 'ابن مراد' أحد الخصائص الأساسية المكونة للوحدة المعجمية وهي خاصية "'الانتماء المقولي' (L'Appartenance catégorielle)، وذلك بأن تنتمي المفردة، أي الجذع ،إلى إحدى المقولات المعجمية"[3]، والتي تمثل في حقيقتها" أدلة من اللغة تحيل إلى موجودات من خارج اللغة"[4]، يصنف ابن مراد المقولات المعجمية –بعدما نبه إلى أن حديثه وتحديده لأقسام الكلام هو على الغالب في اللغات الأوروبية، وليس العربية التي تمثل اسما وفعلا وحرفا – إلى صنفين:

- " 'المقولات المعجمية التامة': وتتكون من الأسماء والأفعال والصفات والظروف"[5]، أما الصنف الثاني فهو:
- "' الوحدات المعجمية غير التامة' وتتكون مما نسمّيه – على التعميم–' الأدوات النحوية'، وتشمل 'الحروف' بمختلف أنواعها والضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الموصولة، والأفعال الناقصة"[6]، هذا وقد اقترح 'تشومسكي' تحليل المقولات الكبرى باستثناء الظروف: الاسم، والفعل، والصفة،

[1] مسائل في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 37.
[2] المرجع نفسه، ص37.
[3] المرجع نفسه، ص24.
[4] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص54.
[5] مسائل في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص33.
[6] المرجع نفسه، ص 33.

والحرف:" بسمتين أساسيتين هما [≠ س]و [≠ف] ويرمز لهذه المقولات كالتالي س وف وص وح:

1- س= [+س، -ف].

2- ف=[-س، +ف].

3- ص=[+س، +ف].

4- ح=[-س، -ف]."[1]

تحديد عدد المقولات على أنها خمس عند ابن مراد، راجع إلى اعتماده العدد الأكثر تواترا كونه الأقرب إلى التصنيف اللساني الدقيق، وإن كان الاختيار أمرا ليس بالسهل لاختلاف وجهات النظر عند الباحثين، انتماء المقولة المعجمية الأداة إلى الوحدات المعجمية غير التامة، "لضعف قابليتها الإحالية أو المرجعية ولاستعمالها وسائل أو وسائط"[2] ، وقد حدد 'الأوراغي' صنفين لمقولة الأداة:

- " أدوات علاقية تشترك في وظيفة ربط المفردات ببعضها البعض أو ربط الجمل. وليس لهذا الضرب أن يعوض عنصراً في البنية التكوينية"[3]، أما الصنف الثاني منها فهو ما سماه الأدوات الإلحاقية" تقترن بغيرها للدلالة على معنى مضموم إلى معنى ما اقترنت به، وهي إما تقترن بمفرد ينتمي إلى إحدى المقولات الست الأصول لتكون معه مركباً واحداً، يعوض في البنية المكونية ما كان يعرضه مفردا، وإما أن تقترن بالجملة نواتِها للدلالة على معنى مضموم إليها"[4]، إنّ الأدوات العلاقية في تصور 'الأورغي' تعدّ عناصر واردة في الجملة غير قابلة للتعويض عكس الأدوات الإلحاقية، التي يمكن أن تعوض العناصر في البنية المكونية، منها: أدوات العطف (و، ف، ثم، حتى، أو، إما، بل، أم، لكن)، أداة الاستثناء (إلا) وما أفاد معناها. وأدوات الشرط (إنْ، لو، لولا). أدوات الإضافة (في، إلى، عن، مِنْ، على، ل، ب)"[5]، هذا فيما يخص الأدوات العلاقية، أما الأدوات الإلحاقية عند 'الأوراغي' فهي ثلاثة أقسام: "

---

[1] البنيات التركيبية والبنيات الدلالية علاقة الشكل بالمعنى: جوست زفارت، تر: عبد الواحد خيري، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية-اللاذقية، ط1، 2008م، ص 23،24.

[2] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص56.

[3] محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية: محمد الأوراغي، كلمة للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 2018م، ص 223.

[4] المرجع نفسه، ص223.

[5]الوسائط اللغوية- اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية-: محمد الأورغي، دار الأمان، المغرب- الرباط، ج2، ط2، 2013م، ص290.

- ملحقة بالفعل للدلالة على معنى يعرض له مثل (س، سوف، قد، لم، لن، ما، كي، ل، أنْ، ألا، هَلاّ).
- ملحقة بالاسم دالة على معنى يعرض له مثل اَلْ، يا، أ، أيها، لا).
- ملحقة بالجمل لتدل على معنى عرض لها، (إنَّ، ليت، لعل، كأن، ليس، هل، أ)"[1]، وهو ما يمكن توضيحه في المثالين (1) و(2) في الأول أداة ملحقة بالاسم للدلالة على معنى يعرض له، بالإضافة إلى جزء ثان يمثل أداة ملحقة بالفعل للدلالة على معنى يعرض له، أما الثاني فيمثل أداة ملحقة بالجملة لتدل على معنى عارض لها، وجزء ثان لأداة ملحقة بالاسم دالة على معنى يعرض له مع صفة، بحيث يعرض لنا كل مثال جملة تامة، وذلك بأن نرمز لكل من الجملة بـ(ج) والمسند بـ(م) والمسند إليه بـ(مَ) والصدر بـ(صد):

- **مثال1**

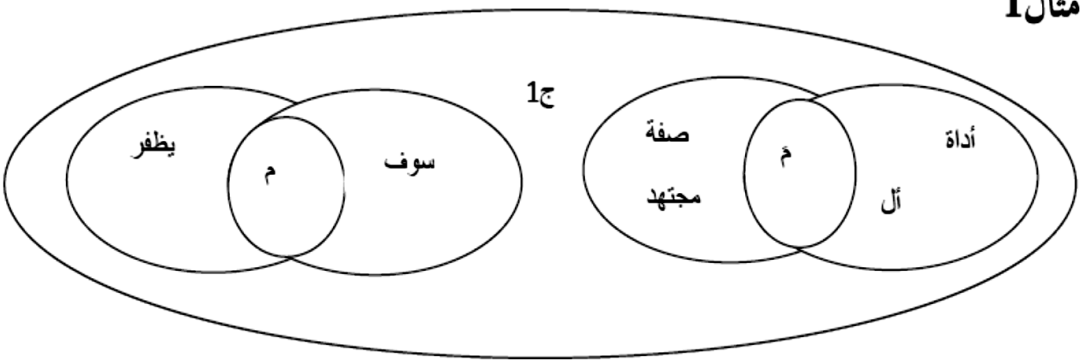

- **مثال2**

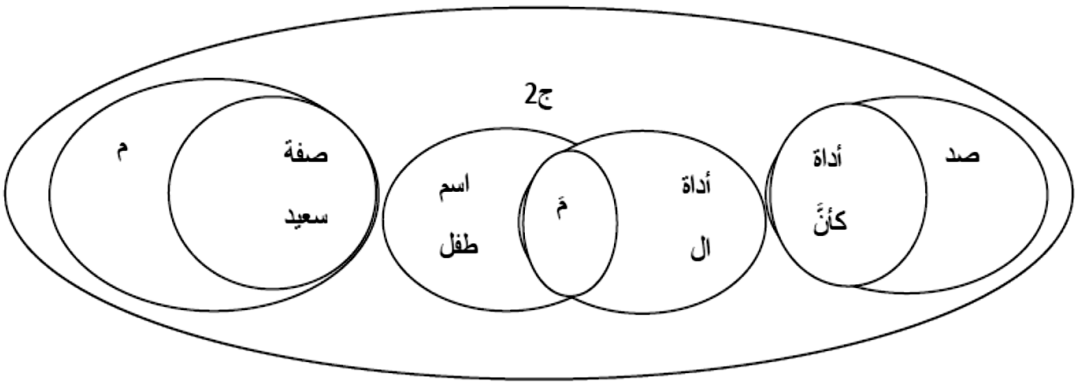

في المثال الأول يمكن أن تكون الأداة (ال) والصفة (مجتهد)مكون واحد يعوض المسند إليه، ونفس الشيء بالنسبة للأداة(سوف) والفعل(يظفر) ليعوضا معا المسند، هذا فيما يتعلق بالصنف

[1] الوسائط اللغوية- اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية-: محمد الأوراغي، ج2، ص290.

الأول من الأدوات، أما المثال الثاني فالأداة(ال) والاسم (طفل)تعوض المسند إليه والصفة(سعيد) تعوض المسند، أما الصدر والذي يمثل الأداة (كأنَّ) فقد اقترنت بنواة تكون الجملة بدلالة على معنى مضموم إليها، على الرغم من ضعف الإحالة والمرجعية للأداة لا ينفي إمكانية أن تصلح للتسمية على حد نظر 'ابن مراد'، " ومثالها: الكمُّ من الاستفهام كمْ؟ والكيف من كيف؟، واللّيسْ من ليس"[1]، أما الوحدات المعجمية التامة فالإحالة فيها قوية على خلاف الوحدات المعجمية غير التامة، كون" الاسم يحيل إلى ذوات الموجودات الحسية والمجردة، والفعل يحيل إلى ما يصدر عن الموجودات المسميات سواء كانت أحداث حركية تعبر عنها الأفعال المتعدية تعدية مباشرة أو تعدية غير مباشرة، أو أحداثا حالية تعبر عن الأفعال اللازمة لزوما تاما، والصفة تحيل إلى ذوات الموجودات من الخصائص، والظرف من أهم ما تحيل إليه المواضع المكانية والزمانية، مما تموضع فيها المسميات وما يصدر عنها من فعل وما تتصف به من خصائص"[2]، يتحدد من خلال هذا أهمية الإحالة في تحديد المعينات سواء كانت حسية أو مجردة في تحديد المقولة المعجمية، ومن أمثلة ما في الاسم كأن نقول: فلسطين فيما هو حسي، والبكاء فيما هو مجرد، وأما المتعدي تعدية مباشرة، كأن نقول: فتحت الباب، وأما التعدية غير المباشرة فمثاله: عدت بك وأما اللزوم كأن نقول: حزن فعل لازم تام.

بالنظر إلى محتوى المعاجم من وحدات معجمية عامة ووحدات معجمية خاصة، نجد أنه لا يمكن أن تخرج جل الوحدات الواردة فيها عن المقولات المعجمية الخمسة، وأن الانتماء فيها يكون انتماء خاصا يمثل مجموع المصطلحات في المعاجم الخاصة، أو انتماء لغويا عاما يمثل مجموع الوحدات المعجمية العامة في المعاجم العامة، كما أن كل نوع من هذه المعاجم يختص بنوع محدد من المقولة، كون" الأفعال والصفات والظروف أخص بالوحدات المعجمية العامة، وتواتر الأسماء في الوحدات المعجمية المختصة أظهر، وذلك لقيام الكلام العام على كل أنواع المقولة المعجمية، وقيام الاصطلاح على مقولة الاسم وجاز أن يقوم مقام الاسم من الصفة"[3].

لم يكتف 'ابن مراد' في تحديد الانتماء المقولي للوحدات المعجمية الخمس فقط، بل انتبه أيضا إلى الوحدات المعجمية التي تشترك في العلامة الإعرابية الواحدة، كالإحالة في الاسم للمسمى والصفة للموصوف، حين قدم مثالا بين قَطفٌ (الاسم) وقَاطفٌ(الصفة)، ووجب في المثالين المشتركين

[1] مقدمة لنظرية المعجم: لإبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص108.

[2] ينظر- من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص56.

[3] المقُولَة الدلالية في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص43.

في العلامة الإعرابية عند التفريق بينهما" اللجوء إلى المعنى العام الملازم للبنية"[1]، ويمكن الوقوف على أمثلة كثيرة مما قدمه 'قطرب' في مثلثه، الذي ضم وحدات مختلفة في المعنى استنادا للحركة الاعرابية فيها، والتي تجعل للوحدة المعجمية المشتركة في العلامة الإعرابية خصيصة تفردت كل منها عن الأخرى، وهي بمثابة قيمة فارقة بين معاني الجذور التي تشترك في نفس الصوامت، بحيث يكون النظر في انتظام الوحدات المعجمية وتفردها، على أساسين الأول ما كان أساسه شكليا إذا كان النظر من ناحية الخاصية الصوتية والخاصية الصرفية.

وأما التحديد الثاني فما كان أساسه محتوى ولا يكون النظر في هذا الأساس، إلا في حال كان الاشتراك في الخاصيتين الصرفية والصوتية وحتى خاصية الانتماء المقولي، في هذه الحالة يصبح الجانب الأهم في تحديد تفرد الوحدة المعجمية من خلال الخاصية الدلالية ، والتي تعد أهم الخصائص التحديدية للوحدات المعجمية، كونها تندرج تحت ما يُعرف بصنف "الانتظام القائم على بنية المحتوى"[2]، وما المقصود من هذا القول إلا الخاصية الدلالية، والتي تحددت أهميتها حين تم الوقف على اشتراك في العلامة الاعرابية للوحدات المعجمية ، فكان الفيصل الوحيد للتفريق بينها هو النظر إلى معنى الوحدة المعجمية الذي يكون ملازما؛ أي إنها تنتمي لمرجع معين ترتبط به، كأن نقول: والدة بمعنى الأم، وهو أحد المستويات الثلاثة التي قدمها ابن مراد في تقسيم الدلالة المعجمية للمفردة خارج السياق، وهو معنى تكون فيها الوحدة المعجمية بعيدا عن أية وحدة أخرى قد تتصل بها، وهذا المستوى هو ما أطلق عليه ابن مراد "معنىً مفرداً"[3]، أما المستوى الثاني للدلالة المعجمية هو" معنى يحصل من تحويل المغزى العام أو المعطيَيْن للمرجع تحويلا جزئيا إلى مرجع آخر يُستعمل ما يدل عليه في المقال مقترنا بما يدل على المرجع الأول. وهذا التحويل يكون قائماً على المجاز"[4]. ومن أمثلته: علي ذئب، أي علي ماكر، وهي الصفة التي يشترك فيها مع الذئب، ولا يتحدد معناها إلا من خلال التركيب. وهو ما سماه" معنى تأليفيّاً (Compositionnel) "[5]. أما ما كان " معنى يحصل من اجتماع الوحدات إذا تعالقت في جملة. فهو المعنى الذي يُفيدُه سياق الجملة كاملة"[6]، ومثاله: التعبير

[1] ينظر- المقُولَة الدلالية في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 25.

[2] مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص15.

[3] المرجع نفسه، ص47.

[4] المقُولَة الدلالية في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص36

[5] مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص47.

[6] المقُولَة الدلالية في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 36.

الاصطلاحي: كشّر العدو عن أنيابه أي استعد للقتال وهو تعبير عن خصوصية في تجربة الجماعة اللغوية قد جعلتها تقام على المجاز، وهذا المستوى ما سماه 'ابن مراد' "معنى سياقيا"[1]، وهو المعنى الذي تحمله الوحدات المعجمية وهي في الجملة؛ أي خلال السياق، كأن نقول: علي ثعلب، في هذا المثال انتقل 'ثعلب' من مقولة الاسم داخل السياق المذكور إلى مقولة الصفة لتكون معنى جديدا يوصف به علي يدل على الخبث والمكر.

5. الصيغمية (Morphomatique):

مصطلح الصِيغمية بكسر الصاد من المصطلحات المعجمية التي أولاها 'ابن مراد' أهمية بالغة تحت بحث قدمه ضمن الندوة الدولية الرابعة التي نظمتها جمعية المعجمية التونسية سنة 1997 حول ' أسس المعجم النظري' ثم نشر في العدد 12-13 من أعداد الجمعية المعجمية التونسية، وكان أكثرهم تنقيحا ما نشره ضمن كتاب من المعجم إلى القاموس سنة 2010م، لما قسم علم الصرف إلى فرعين:"

1- علم الصرف الاشتقاقي: (Morphologie dérivationnelle) وهو من مكونات النظرية المعجمية لأن مجال بحثه الوحدات الصرفية المعجمية (Morphémes lexicaux)، سواء كانت وحدات تامة أو غير تامة، ويبحث هذا الفرع في:

- بينة الوحدات المعجمية؛
- قواعد توليد الوحدات المعجمية توليدا صرفيا. وما يميّز هذه الوحدات في علم التصريف الزوائد أن ما يضاف إليها يكون من الزوائد الاشتقاقية (Affixes dérivationnels)"[2]، فصل 'ابن مراد' بين نوعين من بنية الوحدات المعجمية:"
- بنية الوحدات المعجمية من حيث هي بنية صرفية؛ أي باعتبارها وحدة بسيطة قد تكونت من جذر فجذع قد تتفرع منه جذوع: سواء بحسب نظام التحويل الخارجي (Transformation externe)، كما يحدث في اللغات ذات البنية الصرفية السلسلية (Structure concaténative)، مثل اللغات الهندية الأوربية" [3]، ومثال ذلك الكلمات: ك1: Act -الفعل-يعمل.

[1] المقُولَة الدلالية في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص36.

[2] ينظر-من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص73.

[3] مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص41.

ك2: Active -الصفة-نشيط.

ك3: Inactive-الصفة- غير نشيط.

أو كانت الوحدات المعجمية "ذات البنية الصرفية غير السلسلية(Structure non-conacténative)، ناتجة عن تحول داخلي(Transformation interne) مثل اللغات السامية"[1]، ومثال ذلك:

ك: [د خ ل]

ك1: دخل.

ك2: داخل.

ك3: تداخل.

تمثل الكلمة (ك) جذرا أما ما ورد تحتها فهو يمثل الجذع الأول، والكلمة الثانية جذعا ثانيا والكلمة الثالثة جذعا ثالثا، وأما الجذع ك 1فهو ما يطلق عليه ابن مراد 'أصل جذعي' أو 'جذع رئيسي'، كون هذا الأخير تتولد عنه جذوع فرعية بزيادة السوابق واللواحق والدواخل وهذه " الزوائد التي تدخل البنية الأصلية ليست حلقات تُضافُ إلى المفردة إضافة غير مقيدة في أولها أوفي وسطها أو في آخرها، بل هي زوائد معلومات ذات مواضع معلومة محُدَّدَةٍ في البنية"[2]، تؤدي هذه "الزائدة "[3]مجموعة من الوظائف.

- "بنية الوحدات المعجمية من حيث هي وحدة شكلية تمييزية"[4]؛ أي وحدة خاضعة لنمط صيغي مسبق متفق عليه، لا يمكن الخروج عنه بأي حال من الأحوال ولا تبنى فيه أية كلمة خارج قواعد الميزان الصرفي، كما أن "البنية الصرفية الواحدة لا تستقل بذاتها بل تنتمي إلى جدول يمثل نمطها الصيغي"[5]، ومثال ذلك: كلمة اكْتَسَبَ وكلمة اجْتَهَدَ، نجد أن الكلمة الأولى والثانية لا تختلفان في البنية الصرفية، كونهما تنتميان إلى النمط الصيغي 'افْتَعَلَ' الدال على الاجتهاد والطلب، وأي

[1] ينظر- مقدمة لنظرية المعجم: لإبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص41.

[2] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص77.

[3] صرفم متصل، يلحق بأصل الكلمة (المدخل المعجمي)، لأداء وظائف صرفية ونحوية ودلالية منها ما يفيد الزمن: مثل كتب-يكتب؛ والجنس: طفل-طفلة؛ والدلالة: غفر-استغفر. المعجمية المعجمية- مقدمة نظرية ومطبقة/ مصطلحاتها ومفاهيمها: محمد رشاد الحمزاوي،(المرجع السابق)، ص 233.

[4] مقدمة لنظرية المعجم: لإبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص41.

[5] المرجع نفسه: ص40.

تغيير في الشكل يؤدي إلى تغيير في النمط الصيغي،" فضرورة تقييد المفردة بصيغة ما، ومنعها من الائتلاف مع غيرها من الصيغ، هو تنزيل لها ضمن تصور يصل الشكل بالمحتوى، وهو دليل على الانتظام والوصل، ومخالفة للاعتباط والفصل"[1].

- "في قواعد توليد الوحدات المعجمية توليدا صرفيا"[2]، وهي ثالث نقطة يبحث فيها علم الصرف، وقد ذكر 'ابن مراد' أهم ثلاثة قواعد من التوليد:
- القاعدة الأولى" الاشتقاق: أي صوغ وحدة معجمية جديدة ذات بنية صرفية مستقلة، بسيطة، دالة بنفسها، من أصل ما، وهو ضروب كثيرة منها اشتقاق فعل من فعل، واسم من فعل، وصفة من فعل، واسم من اسم، وفعل من اسم، وصفة من اسم، وصفة من صفة...إلخ"[3]، قدم 'ابن مراد' ثلاثة عشر ضربا أساسيا في الاشتقاق، التي تنتجها المقولات المعجمية تسعة منها كان خاصا بالوحدات المعجمية المتخصصة وأربعة عامة كان كل منها خاصا بالوحدات المعجمية العامة؛ أما الخاصة بالمعجمية المتخصصة فهي:"

1- اشتقاق اسم من فعل ومثاله: ضرب–ضربة، جلس–جلسة.
2- اشتقاق اسم من اسم ومثاله: حيوان –حيوانية، حرير –حِرَارة، قِثاء–مَقثَأة.
3- اشتقاق اسم من صفة ومثاله: قابل–قابلية، موضوع–موضوعية.
4- اشتقاق اسم من أداة ومثاله: هو–هوية، ما–مائية، كم–كمية.
5- اشتقاق صفة من اسم ومثاله: عقل–عقلاني، طحال–مطحول.
6- اشتقاق صفة من فعل ومثاله: دينار–دنَّرَ–مُدنَّرٌ.
7- اشتقاق صفة من صفة ومثاله: هاشم–هاشمي، محيط–محيطي، رئيس–رئيسي.
8- اشتقاق صفة من ظرف ومثاله: قَبْلَ–قَبْلي، تحت–تحتي.
9- اشتقاق صفة من أداة ومثاله: لام –لاميٌّ (صفة للغضروف)"[4]، تمثل هذه الضروب بالنسبة 'لابن مراد' الضروب الصالحة للتوليد الصرفي للوحدات المعجمية المخصصة والتي نجد أن

[1] الصيغمية بين شكل البنية ودلالة الشكل: الحبيب النصراوي، ضمن كتاب: الصرف بين التحويل والتصرف، إ: عبد الحميد عبد الواحد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها، تونس–صفاقس، تونس، 2010م، ص 198.

[2] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 73.

[3] مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص42.

[4] ينظر– مسائل في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص85–88.

أغلبها تكونت من اسم أو صفة، في حين أن ما لا يظهر في الوحدات المعجمية المتخصصة ويظهر في الوحدات المعجمية العامة نجده يشير إلى أربعة هي:

1- " اشتقاق فعل من فعل ومثاله: سكن من تمسكن.

2- اشتقاق فعل من أداة ومثاله: سوَّف من سوفَ

3- اشتقاق فعل من صفة ومثاله: حوسب من حاسوب

4- اشتقاق فعل من اسم ومثاله: ناقة —استنوق، أسد–استأسد "[1]، في الضروب الأربعة الأخيرة، ولأن الارتباط فيها يتعلق بوحدات معجمية عامة نجد أن أغلبها كانت من الأفعال، وعند ابن مراد كل ما خرج عن هذه الأضرب الثلاثة عشر في اشتقاق الوحدات المعجمية، من المقولات الخمسة التي ينتج عن تقليباتها خمسة وعشرين ضربا، سواء أكانت اسمية أم فعلية أم أداة، عده من الأضرب غير المنتجة.

- القاعدة الثانية:" النحت: وهو صوغ وحدة معجمية جديدة بسيطة من وحدتين معجميتين بسيطتين"[2]، وفي هذه القاعدة يرى ابن مراد أن النماذج التي تنتج في اللغة العربية أن النحت فيها" قائم على بنية سلسلية مقيدة لأنه نوع من التغيير الصرفي يكون بصوغ وحدة معجمية بسيطة من وحدتين معجميتين بسيطتين أو وحدة معجمية بسيطة ولاحقة أجنبية"[3]، كما أن البنية المقيدة " تقوم على جذر مؤلّف من صوامت ذات عدد معين بحيث لا تتعدى الخمسة. وتزاد إلى الجذر الصوائت فيتولد ما نسميه الجذع الذي يكون هو نفسه أصلا لجذع آخر أو أكثر، وذلك بأن تزاد إلى الجذوع السوابق في أولها والدواخل في وسطها واللواحق في آخرها زيادة مقيدة، بشرط تلحق المشتقات بأوزان معلومة لأنماط صيغية معينة"[4]، وبهذا تحدد فصل ابن مراد بين البنيتين المقيدة وغير المقيدة في أن:

- الأولى تقوم على أسّ ثابت Radicalتزاد إليه السوابق Préfixes و"اللواحق Affixes" [5] دون أي شروط.

---

[1] ينظر– مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص146-152.

[2] المرجع نفسه، ص42.

[3] مسائل في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص62.

[4] ينظر– مقدمة لنظرية المعجم: لإبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص109.

[5] هي عنصر من عناصر النحت الذي يطرأ على كل كلمة، وبالأحرى على الكلمات الرباعية والخماسية العربية، المعجمية مقاربة نظرية ومطبقة مصطلحات ومفاهيمها: محمد رشاد الحمزاوي، (المرجع السابق)، ص332.

- أما البنية الثانية فتقوم على جذرRacine؛ -أي الحروف الأصلية التي تكون الوحدة المعجمية دون زيادات-تزاد إلى أوله "السوابقPréfixes"[1]وفي وسطه الدواخل Infixes بشرط واحد وهو أن يكون ملحقا بما اتفق عليه العرب من أوزان صرفية مضبوطة ضبطا دقيقا.

وقدد حدد ابن مراد ست نماذج أساسية تقوم عليها اللغة ذات البنية السلسلية المقيدة التي لم تخرج عن بنية الأوزان الصرفية المعروفة وهي كالتالي:"

1- أداة+ اسم ← فعل=لا + شيء ← لاَشَيء.
2- أداة+ اسم ← اسم=لا + أدرية ← لاَأدْرية.
3- اسم+ اسم ← صفة= عبد +شمس ← عَبْشَميّ.
4- أداة+ اسم ← اسم=لا + ايس ← لَيْس.
5- اسم+ لاحقة أجنبية ← اسم=ملك + ût ← مَلَكُوت.
6- اسم+ لاحقة أجنبية ← صفة=رقبة + ânî ← رَقَبَانِي."[2].

القاعدة الثالثة:" التركيب: ويكون بالجمع أو المِزج بين وحدتين أو أكثر لتوليد وحدة معجمية مركبة، إما تركيبا إضافيا، وإما تركيبا مزجيا، وإما تركيبا إسناديا، على أن التركيب الإضافي والتركيب الإسنادي قد تتولد بهما وحدات معقدة"[3]، يؤكد 'ابن مراد' في هذه القاعدة لما تحدث عن خاصية البنية التي تمثل أحد الخصائص التي تكتسب بها الوحدة المعجمية تفردها، من خلال الاختلاف بين اللغات ذات البنية المقيدة ذات التحويل الداخلي، والبينة غير المقيدة ذات التحويل الخارجي، وأن " ما يجعل من الاشتقاق في اللغات ذات البنية غير المقيدة ضربا من التركيب(Composistion) يتم بإلصاق الزوائد إلى الأسّ أو الجذع الذي لا تتغير بنيته الداخلية بل يلحق التغيير أحد طرفيه أو كليهما"[4]،وبهذا حدد الاختلاف بين ما هو مقيد وما هو غير مقيد من اللغات.

[1] سابقة/صدر: سابقة متكونة من صوت فأكثر،تزاد في أول الكلمة الأصل، ولها معنى ذاتي مستقل يضيف معنى جديدا للمدخل المعجمي المفرد اليوناني أو اللاتيني، ومنه أن 'in' تفيد 'لا'و 'غير' و'عدم'في incroyableأي لا يصدق وفيinutile أي غير مفيد وعديم الجدوى. المعجمية مقاربة نظرية ومطبقة مصطلحات ومفاهيمها: محمد رشاد الحمزاوي، (المرجع السابق)، ص 235.

[2] مسائل في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص62.

[3] مقدمة لنظرية المعجم: لإبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص42.

[4] المرجع نفسه، ص 109.

علم التّصريف: (Morphologie flexionelle) "وهو من مكونات النظرية النحوية، لأنه في نطرنا من توابع التركيب (Syntaxe)، وهو الأساس الذي يقوم عليه النحو، لأن مجال بحثه الوحدات المعجمية في حال تصريفها إذا كانت مستعملة في الجملة، أي إذا أضيفت إليها الزوائد التصريفية(Affixes flexionnels)"[1]، التي يؤكد 'ابن مراد' على أنها ذات وظيفة نحوية خالصة، خلاف ما تؤديه الزوائد الاشتقاقية، فالزيادة التصريفية على الجذوع القائمة في الاستعمال ليس لها علاقة بأية وظيفة معجمية، بقدر ما هو جانب تركيبي يؤدي وظيفة نحوية، ومثال ذلك من الوحدات في حال تصريفها نجد: مسلمون، مسلمان، يدرس. الإسقاط المقولي لهذه الوحدات على الترتيب وبالتحليل كالتالي:

5- مسلم وزيادة تصريفية(ون)= مقولة جنس مذكر+ جمع مقولة عدد.

6- مسلم وزيادة تصريفية(ات)= مقولة جنس مؤنث+ جمع مقولة عدد.

7- يدرس وزيادة تصريفية(ي)= مقولة شخص+ مقولة زمن.

وكل هذه المقولات نحوية تكون ظاهرة في الاستعمال داخل الجمل بعيدة كل البعد عن أي نمط صيغي مقيس تم إسقاطه على وحدات معجمية صرفية بها زوائد اشتقاقية، "والصيغ المصرفة المنتجة في الكلام باستعمالها صيغ قابلة للتحليل التركيبي، وهي لذلك خارجة في نظرنا عن المعجم لأن الوحدة المعجمية لا تقبل في حد ذاتها التحليل التركيبي"[2]، أما الزيادة الاشتقاقية فتختص بها اللغات ذات البنية غير السلسلية، ومن أمثلة الزوائد الاشتقاقية (Affixes dérivationnels:

- الياء والتاء (ية) في كيفية.
- الميم (م) في معلم.
- النون(ن) في عقلن.

التقسيم الذي قدمه 'ابن مراد' لعلم الصرف من خلال مصطلحين الأول مصطلح علم الصرف الاشتقاقي والثاني علم التصريف، اللذان يتفقان من حيث المضمون ويختلفان من حيث التسمية عند 'عبد الحميد عبد الواحد'، الذي يطلق على الأول مصطلح التصريف الاشتقاقي، والثاني مصطلح التصريف الإعرابي، مؤكدا في هذا الأخير على أنه " يختلف عن مجال التصريف الاشتقاقي the derivationel morphologe... وهو أقرب إلى الوحدات المعجمية الدالة the

[1] ينظر–من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص73، 74.

[2] مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص43.

lexemes"[1]، هذا وتم الوقوف على استعمال آخر من الناحية المصطلحية على مصطلحين اثنين الأول الصرافة الصُّرفية والثاني الصرافة الاشتقاقية، حيث " تختص الصرافة الصرفية inflectioned بالعلامات النحوية. والصُرفة inflection مثل الزمن والجهة والعدد والنوع والإعراب...الخ، أما الاشتقاق derivation، فيتضمن المظاهر النوعية للوحدات المعجمية الفُرادية"[2]، رغم الاختلاف في الاستعمال المصطلحي للمصطلحات عند كل من 'عبد الحميد عبد الواحد' و'نادية العمري'، يبقى الفاصل بين المصطلحات التي أوردها كل منهما هو الاشتقاق الذي يحدد الوظيفة المعجمية، وأما المصطلحات المخالفة لما هو اشتقاقي؛ أي التي تمس جانبا إعرابيا، كما أن عدم ضبط مصطلح واحد بين أهل الاختصاص، وإن كان المعنى لا يختلف يخلق ما يعرف بفوضى المصطلح في كثير من المصطلحات المعجمية، أما ما يبدو منطقيا منها هو ما قدمه الأستاذ 'ابن مراد' حين فصل التفاصيل الدقيقة بين مصطلحين الأول:

1- الصيغم: الذي يحدد له ترجمة تختلف عما وجدناه في بعض مؤلفات من الدرس اللساني المغاربي الحديث ففي كتاب الكلمة في الدرس اللساني الحديث لعبد الحميد عبد الواحد نجده يوظف مصطلح صيغم في مقابل "LE MORPHÈME الوحدة الدنيا الحاملة لمعنى. يُطلق عليها اللسانيون صياغم، والصياغم لا تحمل معنى فحسب وإنما تقوم بوظيفة نحوية"[3]، كأن نقول: القط يأكل السمك-The cat eats the fish ،في مقابل: القطط تأكل السمك-.The cats eat the fish، والملاحظ أن هذه الوحدات الصغرى غير قابلة للتقسيم إلى وحدات دالّة أصغر منها.

والثاني الصرفم حين قال:" فإن الصّيغَمَ غير الصَّرْفَمِ؛ لأن الصّرْفَمَ عنصر بسيط قد يكون 'مقيداً' فيكون 'زائدةً ' اشتقاقية، ويكون 'حرًّا' فيكون صِيغَمًا، أما الصيغَمُ فقد يكون مُتكونا من عنصر بسيطٍ- أي من صَرْفَمٍ'حُرٍ'- وقد يكون متكونا من عنصرين أحدهما 'حُرٌ' والآخرُ 'مُقيدٌ'، وقد تعددت عناصره بحسب ما تسمح به قواعد الزيادة في اللغة"[4].

---

[1] مقاربات لسانية –في مسائل من التصريف: عبد الحميد عبد الواحد، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد-الأردن، ط1، 2019م، ص38.

[2] أسئلة العربية في التركيب والمعجمة والدلالة: نادية العمري، شمس برينت، الرباط-المغرب، 2018م، ص36.

[3] ينظر- الكلمة في اللسانيات الحديثة: عبد الحميد عبد الواحد، قرطاج للنشر والتوزيع، صفاقس، ط1، 2007م، ص32، 33.

[4] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص79، 80.

تعامل ابن مراد مع مصطلح صرفم وصيغم كان دقيقا جدا، خصوصا أنه خالف ما جاء به الكثير من الباحثين من ضبط مفاهيم المصطلح، فنجده يقول: " لايجوز لنا أن نترجم morphéme بالصيغم لأن مصطلح الصرفم أوفق له. ولم نجد للصيغم مقابلا في الفرنسية ولا في الانجليزية، وليس موافقا لمصطلح Morphophonemeأو Morphoneme الانغليزي لأن مفهوم هذا 'الوحدة الصوتية الصرفية' كما أن مصطلح Morphonologyأو Morphonolgy ليس موافقا للصيغمية لأن المصطلح الإنغليزي يعني البحث في الظواهر الصرفية والتصرفية الناتجة عن عوامل فونولوجية"[1]، سبق وحدد 'ابن مراد' في بحث له مقابل لمصطلح صيغم ثم عاد ليغيره مرة أخرى من باب التدقيق والتعديل في قوله: " اقترحنا للصيغم ...مقابلا فرنسيا Formémeأي الوحدة الشكلية أوالصيغية Unité formelle باعتبار الصيغة نمطا شكليا، في مقابل الوحدة الصرفية البنيوية التي يُعبر عنها بالصرفم Morphéme، ونريد التسمية فندققها ونعدلها"[2]،.

كان 'ابن مراد 'صريحا جدا في طرحه للأصل الصحيح لكل من المصطلحين، ففي مصطلح الصيغم تعدّ الصيغة ذاتها نمطا ينقاس عليه يمثل وحدة بسيطة فقد اقترض" اسم morphome من اليونانية Morphôma، ومعناه الشكل Formeو الصورة figure، وتطلق على الوحدة الصيغمية أو الصيغم؛ وإذن فإن مفردات مثل 'كتب'و 'استكتب' و'مستكتب' من حيث هي وحدات صيغية تامة يسمى كل منها 'صيغماً' Morphoméme وأما الصيغ التي تنتمي إليها- ...فيسمى كل منها 'نمط صيغي' Morphome، وأما المبحث ذاته- أي الصيغمية فنسمه Morphomatiqueوهو كما يلاحظ من وصفنا له مختلف عن 'الصرفمية' التي جعلناها مقابلا لـ Morphématiqeمن Morphéme."[3] .

في التحليل الصرفمي للوحدات المعجمي يحدد 'ابن مراد من خلاله ثلاث وحدات معجمية، فيقول:" أما الصيغم فقد يكون متكونا من عنصر بسيط –أي من صرفم واحد- وقد يكون متكونا من عنصرين، وقد تتعدّد عناصره بحسب ما تسمح به قواعد الزيادة في اللغة. فقد يكون الصيغم إذن بسيطا(ب) وقد يكون مركبا (ر) وقد يكون معقدا (ع)، بحسب عدد العناصر الصرفية التي تشترك في

[1] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 83.

[2] ينظر- المرجع نفسه، ص84.

[3] ينظر- المرجع نفسه، ص84.

تكوين شكل المفردة الصيغي"[1]، يمكن التمثيل للوحدات التي قدمها (ابن مراد) في ثلاثة مخططات تمثل التحليل الصرفمي تمثيلاً تدرجياً في التحليل الصرفمي، انطلاقا من الجذر إلى الجذوع الرئيسية إلى الجذوع الثانوية مع الترميز لكل من الجذر بـ:(أ) والجذع البسيط بـ:(ج ب) والصوائت بـ:(صو) والجذع المركب بـ:(ج ر)، والجذع المعقد بـ:(ج م)، والسابقة الصرفية بـ:(س ص) :

المخطط رقم 1:

غ ف ر (أ) + ←(صو)

↓

=

↓

غفر ← (ج ب)

↓

=

↓

غ ف ر= (أ)+(صو)= غفر =(ج ب)

المخطط رقم 1: يوضح التحليل الصرفمي

للوحدة المعجمية البسيطة

يمكن القول إن التحليل الصرفمي للوحدة المعجمية البسيطة، يوضح أن التكون فيها يكون بجمع بين الصوائت والجذر الرئيسي.

والمخطط رقم1 هو تمثيل: للجذر (غ ف ر) ينتج عنه الجذع البسيط في التحليل الصرفمي لهذه الوحدة المعجمية، من خلال ارتباطه بالصوائت التي تكون مجتمعة فيما بينها، الأساس الذي تقوم عليه أية وحدة معجمية كانت، سواء بسيطة أو مركبة أو معقدة.

المخطط رقم 2: (استـ)+(غفر) (س ص) ← (ج ب)

↓

=

↓

استغفر ←(ج ر)

↓

=

↓

(استـ)+ (غفر)= (س ص)+(ج ب)= استغفر =(ج م)

المخطط رقم2: يوضح التحليل الصرفمي

للوحدة المعجمية المركبة

[1] الصيغيمية المعجمية: إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية-تونس، تونس، العدد12-13، 1997م، ص 126.

يمكن القول إن التحليل الصرفمي للوحدة المعجمية المركبة، يوضح أن تكوينها يكون بجمع بين سابقة صرفية وجذع الوحدة المعجمية المركبة (استغفر).

المخطط رقم 3:

(م)+(استـ)+(غفر) ←(س ص) + (س ص)+ (ج ر)

↓

=

↓

مستغفر ← (س ص)+(ج ر)

↓

=

↓

(م)+(استـ)+ (غفر)= (س ص) +(س ص)+(ج ر)= مستغفر (ج ر)

المخطط رقم 3: يوضح التحليل الصرفمي

للوحدة المعجمية المعقدة

يمكن القول إن التحليل الصرفمي للوحدة المعجمية المعقدة، يوضح أنها تكون بجمع بين سابقتين صرفيتين وجذع مركب، والمخطط رقم 3: هو تمثيل: للجذع المركب (استغفر) مع دمج للسابقة الصرفية (استـ)، والسابقة الصرفية (م)، فتكونت الوحدة المعجمية المعقدة (مستغفر)، النظر إلى هذه المخططات الثلاثة يؤكد على أن" اللغة العربية هي نتاج التحام صيغة بجذر، كما أن عملية التوليد تنطلق دائما من الجذر الذي يفرغ في صيغة أو قالب حركي لتكون جذعا ثم تلحق به اللواصق لتكوين الكلمة:

التوليد: الجذر+صيغة= جذع.

الجذع+ لاصقة= كلمة"[1].

من خلال هذا التحليل القائم على وجهة نظر ابن مراد للوحدات المعجمية انطلاقا من الوحدة المعجمية البسيطة، التي يشير فيها (ابن مراد) للجذع المفرد البسيط أو المعقد أو المركب مثل ما سبق ذكره في المخططات أعلاه، هو استخلاص لنتائج تحدد وجهة سير الخاصيات الصرفمية، والمتمثل في أن " المفردة إذا هي الوحدة المعجمية مطلقاً، فإنّ للوحدة المعجمية مفهوما أعم من مفهوم المفردة إذ ليست إلا وحدة معجمية بسيطة؛ وإذن فإنّ كل مفردةٍ وحدةٌ معجميةٌ وليس كل وحدةٍ معجمية مفردةً"[2]، في هذا القول إشارة لخروج الوحدة المعجمية من البسيط إلى المركب أو المعقد، من عنصر

[1] ينظر- أسئلة العربية في التركيب والمعجمة والدلالة: نادية العمري،(المرجع السابق)، ص26.

[2] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص82.

صرفي واحد أو أكثر على حد تعبير بن مراد، إلى جذع مفرد يمكن أن تنتج عنه مجموعة من المفردات البسيطة. وهذا ما جعل عنده الوحدة المعجمية أعم من مفهوم المفردة.

أما التحليل الصيغمي الذي يمثل أساسا في مختلف أبحاث (إبراهيم بن مراد)، كون هذا الجانب يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعجم واللغة العربية خاصة، قد ركز فيه على اجتماع الأشكال الصيغية كما أسماها أو الصيغ، مكونة نمطا ينتمي إلى جدول صيغي معين من الجداول الصيغية، فالنظر على سبيل المثال للجذوع : 'وِكَالة' و'صَهيل' و'جُلوس'، كل شكل صيغي من هذه الأشكال يمكن القول أنه ينتمي إلى نمط صيغي مختلف، فالجذع الأول ينتمي إلى النمط الصيغي 'فعالة' والجذع الثاني ينتمي إلى النمط الصيغي 'فعيل' والجذع الثالث ينتمي إلى النمط الصيغي فعول'، وهذه الجذوع باشتراكها مع جذوع أخرى على سبيل المثال وعلى الترتيب، حماية وشهيق وقعود، تكون كل ثنائية منها تنتمي لجدول صيغي واحد، فالصهيل والشهيق كل منهما ينتمي إلى الجدول الصيغي 'فعيل'.

وهذا ما يجعل كل شكل نمطي يمثل نمطا صيغيا مما يجعلها صياغم وليست صرافم، إلا في استثناء يحدده ابن مراد بقوله:" إلا إذا استعمل النمط الصيغي نفسه للدلالة على المعنى المعجمي الذي يقترن به إذا أريد له أن يكون وحدة معجمية"[1]، وهذا ما توضحه الأمثلة التالية:

انفعل– انزعج.

فاعل– عامل.

افتعل– اقْتَتَل.

مصطلح الصيغمية " مشتق من الصيغم وهو الوحدة المعجمية البسيطة – أي المفردة–من حيث هي وحدة شكليةٌ صِرفة. فالصيغمية كما نتصورها إذا هي البحث في الوحدات المعجمية من حيث هي شكل محض أي من حيث هي صيغة صرفية مقيسة على نمط صيغي معلوم"[2]، ربط الوحدات المعجمية بالأنماط الصيغية المقيسة هو ربط بين معنى وشكل قد تشترك فيه وحدتان معجميتان في المعنى العام إذا كان الانتماء الصيغي لكل منهما واحدا، والذي يمثل أساسا تنفرد به اللغات السامية عن اللغات الأخرى كونها لغات اشتقاقية، هذا الانتماء الصيغي للوحدات المعجمية والمتمثل في الجدول الصيغي، لا ينفي وجود معنى ثانوية يمثل الخيط الرفيع بين بعض الوحدات المعجمية، وتوضيح اختلاف المعنى لها وإن كان هذا الاختلاف لا يخرج عن المعنى العام الذي تشترك

[1] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص82.

[2] المرجع نفسه، ص70.

فيه وحدة معجمية وأخرى، وتحدده خاصية من الخصائص التي تعطي المفردة خاصية التفرد؛ وذلك بإضافة تزيد المعنى العام تدقيقا لتكتسب الوحدة الجديدة معنى ثانويا، خصوصا ما كان منها مركبا أو معقدا، وهذا ما يدعو إلى أخذ المعنى الصيغي بعين الاعتبار خصوصا، إذا كان هناك اشتراك بين الحروف الأصلية للوحدات المعجمية، فالفعل 'خرج' نجده يشترك مع الفعل 'استخرج' في الحروف الأصول تحت الجذر 'خ ر ج' إلا أن الفعل استخرج المتمثل في الجذع المركب، قد زاد في المعنى على الجذع البسيط المفرد الأول من خلال الوزن أو النمط الصيغي 'استفعل'، بمعنى طلب الشيء، فزاد بسابقة صرفية اشتقاقية على الجذع البسيط المفرد 'خرج '، فنتج 'استخرج ' الذي ينتمي إلى جدول صيغي جديد منتم للنمط الصيغي 'استفعل'، القالب أو الشكل الصرفي الذي تشترك فيه 'استخرج' مع وحدات أخرى، من أمثلة: استقدم، استعطف...إلخ، هذا من ناحية الشكل أما بالنظر للفعل المجرد الثلاثي على سبيل المثال لا الحصر من ناحية الحركة الإعرابية، يقدم الأزهر الزناد التوجيه البسيط لهذا الفعل كمايلي:"

1- فَعَل –توجيه الحدث إزاء الفاعل من زاوية كونه محدثا إحداثا إيجابيا.

2- فَعِل –توجيه الحدث إزاء الفاعل من زاوية كونه محدثا إحداثا مترددا بين الإيجاب والسلب.

3- فَعُل –توجيه الحدث إزاء الفاعل من زاوية كونه محدثا إحداثا سلبيا (محتملا)"[1]. تختلف الجذوع باختلاف الصيغ شكلا ومضمونا، ويكون للحركة الإعرابية نصيب من الدلالة الصيغية لكل مفردة على حدة، سواء كان في الفعل المجرد أو المزيد الذي تكون زيادته زيادة صرفية اشتقاقية، ويمكن التمثيل لهذا التوجيه من خلال الأمثلة:

1- الفعل سجَدَ –يحدد المحدث الفاعل المعلوم الذي قام بالفعل إراديا. دون وجود عامل آخر دفع بالفاعل للقيام بالفعل.

2- الفعل غَضِبَ–يحدد المحدث الفاعل المعلوم، والفاعل هنا "موضوع له من حيث حال تلابسه، وقد أحدثه عامل آخر، وهو في الوقت نفسه محدث له من حيث يمتلك التصرف فيه بوجه من الوجوه"[2]. وهنا فيه تدخل لمسبب أو عامل غيّر من سلوك الفاعل من حالة الهدوء إلى حالة الغضب.

[1] الفعل في اللغة العربية بحث في توليد الصيغ وانتظامها: الأزهر الزناد، مركز النشر الجامعي، منوبة، 2010م، ص89.

[2] ينظر–المرجع نفسه، ص 90.

3- الفعل حَرُمَ-يحدد الحدث المعلوم والمحدث المجهول. العامل مجهول بالنسبة للمعمول، يتضح من الاختلاف في التوجه الصيغي لكل مفردة أنها" تتكون في العربية، وفق أنماط تحكم صيغية، وهذه الأنماط تختص بدلالات معينة، فإن نظام البنية فيها نظام قائم على أبنية صرفية مقيدة قابلة للتصنيف في جداول صيغية معينة، أي إنه بالإمكان ردها إلى أصناف اشتقاقية تُحدَّد بخاصية العلاقة الدلالية العميقة، أي بالعلاقة التصنيفية التي تربط المفردات بجذورها"[1]، يؤكد 'لحبيب النصراوي' على اختصاص الأنماط الصيغية بدلالات معينة، ونجد 'ابن مراد' يقدم نموذجا يفصل فيه العلاقة الاشتقاقية التي تنشأ عن "الأصول الجذعية"[2] التي يمكن أن تتطور فتصبح مقولات معجمية قائمة بذاتها تنتمي إلى "مَعْنَم"[3] عام يحمله الأصل الجذعي، ففي مثال (جلس) توجد ثلاثة أجزاء مقولية يمكن التمثل لها في الجدول:

الجذع	انتماؤه	الصيغة الصرفية	المقولة
جَلَسَ	فعل ثلاثي مجرد	فَعَلَ	الفعل
أُجْلِسَ	فعل ثلاثي مزيد	أُفْعِلَ	الفعل
تَجَالَسَ	فعل ثلاثي مزيد	تَفَاعَلَ	الفعل
جَالَسَ	فعل ثلاثي مزيد	فَاعَلَ	الفعل
مَجْلوسْ	اسم مفعول	مَفْعُولْ	الصفة
جَالِسٌ	اسم فاعل	فَاعِلٌ	الصفة
مُجْلِسٌ	اسم فاعل	مُفْعِلٌ	الصفة
مَجْلِسٌ	اسم مكان	مَفْعِلٌ	الاسم
جَلِسَ	اسم ثلاثي مجرد	فَعِلَ	الاسم

[1] الصيغمية بين شكل البنية ودلالة الشكل: الحبيب النصراوي، (المرجع السابق)، ص 187.

[2] الأصول الجذعية: وهي أصول قائمة في الاستعمال قد تولّدت إمَّا من الجذور وإمَّا من الجذوع المولدة من الجذور. مقدمة لنظرية المعجم، (المرجع السابق)، ص 121.

[3] المعنى الذي تحمله الوحدة المعجمية، وأمكن أن تستقل به في السياق وكل معنم يحمل حزمة من المعينمات Sémes التي تطابق ما يسمى السمات الدلالية Traits sémantique لو أخذنا قتل مثلا لوجدنا قابلة للتجزئة إلى معانم فرعية هي ذبح واغتال وشنق وأعدم وأباد، ينظر- مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص47.

بالنظر إلى هذه الأجزاء المقولية من ناحية العلاقة الصرفية الاشتقاقية، في ارتباط الصيغة ببناء معين، يمكن القول أنها لا تخرج عن اثنين " إما علاقات بين أبنية أجزاء المقولة الواحدة، وإما علاقات بين أجزاء المقولة المختلفة"[1]، وفي هذين النوعين من العلاقة تتجلى الأجزاء المقولية المعروضة، إذ نجد أن في أجزاء المقولة الفعلية للفعل جلس علاقة بين أجزائه فالفعل جَلَسَ والتي تقابل في الميزان فَعَلَ والفعل أُجْلِسَ المقابل للوزن الصرفي أُفْعِلَ هي مجموعة جذوع ثانوية تنتمي للجذر الرئيسي القائم على مقولة الفعل لهذه الأجزاء المقولية، وأن مَجْلوسٌ المقابل للصيغة الصرفية مَفْعُولٌ المنتمية لاسم المفعول وجَالِسٌ المقابل للصيغة الصرفية فَاعِلٌ المنتمي لاسم الفاعل، وكلها جذوع ثانوية تنتمي لأجزاء مقولة الصفة القائمة على الجذر الرئيسي، أما الأجزاء الثلاثة فهو ما يتضح في الجذع مَجْلِسٌ المقابل للصيغة الصرفية مَفْعِلٌ المنتمية لاسم المكان، والجذع جَلِسَ المقابل للصيغة الصرفية فَعِلَ المنتمي للاسم الثلاثي المجرد وكلها جذوع ثانوية تنتمي لأجزاء مقولة الاسم القائمة على الجذر الرئيسي، وأما النوع الثاني من علاقة الاختلاف بين أجزاء المقولة، فهو يتضح في انتماء كل جزء من المقولات إلى مقولة ما إما فعلية أو اسمية أو من مقولة الصفة، وهو ما يمكن التمثيل له من أجزاء مختلفة من المقولات الثلاثة، على النحو الآتي:

- جَلَسَ وصيغته الصرفية فَعَلَ= فعل.
- جَالِسٌ وصيغته الصرفية فَاعِلٌ= صفة.
- مَجْلِسٌ وصيغته الصرفية مَفْعِلٌ= اسم.

ربط هذه الجذوع بصيغها الصرفية يجعل من كل جذع حاملا لمعنى عام للصيغة الصرفية، وهذا ما يعطي أهمية للأوزان الصرفية في التوليد المعجمي بدأ بالجذر الرئيسي إلى الجذوع المشكلة من هذا الجذر، التي تصبح في مرحلة ما جذورا تبنى منها جذوع جديدة، تمثل أجزاء ثانوية لأجزاء رئيسية للمقولات الثلاثة، فالنظر للصيغة فَعَلَ هي جزء من الفعل الثلاثي المجرد المنتمي لمقولة رئيسية هي مقولة الفعل، والصيغة فَاعِلٌ هي جزء من صيغ اسم الفاعل المنتمي لمقولة الصفة، والصيغة مَجْلِسٌ هي جزء من اسم المكان المنتمي لمقولة الاسم، قد تختلف العلاقة المقولية بين أجزاء المقولات المختلفة إلا أن المشتقات في الأجزاء المختلفة عند 'ابن مراد' "ترتبط بمعنم عام يحمله الأصل الجذعي"[2] الذي يمثله جلس بمعنى الانقطاع عن الحركة والتراخي عنها، كما لا يمكن إهمال الجانب الصوتي للعلاقة

[1] مقدمة لنظرية المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 116.

[2] المرجع نفسه، ص 121.

الاشتقاقية الصرفية التي تنشأ عنها أصول جذعية من خلال فعلين من نفس الجذر (ق ط ع)، فنجد على سبيل المثال أن "قطع وقطّع، مثلا، متعديان، وليس فيهما زيادة في عدد الموضوعات، ويبقى الفرق التأويلي الدلالي فقط. فقطَع الثوب، مثلا فيها تجزئ إلى جزئيات، بينما قطّع تفيد التجزيء الذي فيه قياس، نفس الشيء غلق وغلّق، فغلق ليس فيها وصف للحدث، بينما غلّق تفيد الغلق بطريقة لا يمكن أن يتم فيها الفتح بسهولة."[1]، في المثالين: قطع، قطَّع وغلَق، غلَّق، تأكيد على أن التضعيف بزيادة الشدة على عين الفعل يجعل الفعلين المذكورين ضمن دلالات المنتمية إلى النمط الصيغي 'فعَّل' الدال على التكثير والشدة، فحالة الفعل قطَع بفتح عين الفعل والفعل غلَق بفتح عين الفعل، هو تمثيل للنمط الصيغي 'فعَل'، " اللاصقة التي تؤخذ بنظر الأهمية بين اللواصق الثلاثة، والتي يعول عليها في التحليلات الصرفية والدلالية هي: لاصقة الوسط(حركة العين)؛لأنّ الفاء تكون مفتوحة دائما"[2].

بهذا يمكن القول أن" تأثير الصوائت في التفريق الدلالي لا يكون إلا من خلال الهيئة الوزنية. وعليه لا دخل للمد بوصفه من الصوائت في مباشرة التفريق الدلالي بين (مَطَرٌ) و(مَطَارٌ)، وإنما يتدخل مباشرة في إقامة هيئة وزنية مغايرة، في الفارقة دلالياً بين المدخلين المصوغين، بالتوالي، على الهيئتين؛ (فَعَلٌ) ومَفْعَلٌ) "[3].

من القول يتضح أن للحركة الإعرابية أهمية كبيرة في تحديد الأنماط الصيغية وتحديد المعنى الذي تنتمي إليه الوحدة المعجمية،"فتتغير الصيغة كلما طرأ على ترتيب الحروف أو الحركات أو السكنات تغيير"[4]، هذا التغيير من الناحية الصوتية يجعل الصوت أساسا في تغيير البنية الصرفية، وبالتالي يؤدي هذا التغيير إلى تغيير في معنى وبنية الوزن الصرفي، وبالنظر إلى اللغات السامية نجد أن " التأليف الصوتي والبنية الصرفية يتدخلان في هذه اللغات تداخلا كبيرا، حتى ظهر ما يسمى الصوتميّة الصرفية (La Monphophonologie)، ثم إن المفردة فيها لا تقوم صَرفيًّاً على 'شكل' في معنى 'صيغة' (Forme)، بل شكل في معنى 'بنية'(Structure)"[5]، وأكد ابن مراد على أهمية ارتباط

[1] في المعجم العربي-علاقة أفعل ب فعل في لاروس-: السعدية صغير، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،2018م، ص123.

[2] اللواصق الاشتقاقية ودلالتها في العربية: ريبوار عبد الله خطاب، دار دجلة، الأردن- عمان، ط1، 2014م ص 90.

[3] الوسائط اللغوية- اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية: محمد الأورغي، ج2، (المرجع السابق)، ص164،163.

[4] أسئلة العربية في التركيب والمعجمة والدلالة: نادية العمري،(المرجع السابق)، ص38.

[5] مسائل في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص25.

المستوى الصوتي بالمستوى الصرفي وتأثيره في التحليل الصيغيمي للوحدات المعجمية حين قال:" وإن كان التأليف الصوتي الواحد يطابق البنية الصرفية التي تبنى عليها المفردة، ذلك أن الصوامت والصوائت التي تكون التألف الصوتي في المفردة هي التي تتحكم في إلحاقها بوزن ما من الأوزان الصرفية"[1]، لم يغفل 'ابن مراد' أثناء تحليل الوحدة المعجمية النظرة الشاملة للخصائص التمييزية وبما فيها التأليف الصوتي، لعل طريقته في التعامل مع الميزان الصرفي اختلفت نوعا ما؛ لأنه في كل مرة كان يعرض لمستوى ما إلا ويعرض للخصائص التميزية، يمكن القول إن البحث في المستوى الصرفي للمفردة بالنسبة للغات السامية، يكاد يحتاج دائما إلى أولى المستويات في التحليل وهو المستوى الصوتي، الذي يمثل حجر الأساس في أغلب التغيرات التي تطرأ على مفردات اللغة من الناحية الصرفية، التي قد تكون الحل في فك أغلب المشاكل التي يواجهها المعجم وخاصة المعجم الإلكتروني، الذي تخضع قاعدة بياناته لخوارزمية دقيقة جدا، وذلك بالاعتماد على الأنماط الصيغية في بناء قاعدة البيانات، من الناحية الشكلية الدالة.

ومن المسائل التي عرض لها ابن مراد في حديثه عن الصيغيمة وجعلها من المسائل الهامة، قضية الوصل بين الصيغم مع مستوى آخر من مستويات اللغة وهو المستوى الدلالي؛ أي علاقة الربط بين الصيغم والدلالة، وهي ما سمها ' العلاقة الشكلية الدلالية"؛ أي علاقات تتبين من التأليف بين دوال الأدلة ومداليلها. فإن البنية من حيث هي أنماط صيغية تنبئ بالدلالة العامة التي تفيدها المفردات المصوغة عليها، فليس النمط الصيغي مجرد شكل، بل هو شكل دال"[2]، وفي هذا تأكد ابن مراد على نفيه العلاقة الاعتباطية عن المفردة، وأن كل شكل صيغي هو تمثل لمدلول يعبر عنه، خصوصا في اللغات ذات البنى السلسلية المقيدة؛ لأن المقولة المعجمية الواحدة فيها أنماط صيغية ذات دلالات عامة، منتمية إلى المقولة الواحدة، وتندرج تحت الصيغة الوحدات من هذه الأنماط مجموعة من الأجزاء، كل جزء منها يحمل دلالة عامة تشترك فيها الوحدات المعجمية، ويمكن التمثيل لذلك من خلال مجموعة من النماذج:

النموذج الأول:

في ارتباط النمط الصيغي فَعُولٌ بالوحدة المعجمية الدالة على الثبوت ووقوع الحدث وملازمته للمتصف نجد على سبيل المثال:

[1] من المعجم إلى القاموس : إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 88.

[2] المرجع نفسه، ص 91.

- أكولٌ/صيغة مبالغة- ثبوت الأكل وملازمته للمتصف.
- شكورٌ/صيغة مبالغة- ثبوت الشكر وملازمته للمتصف.
- حسود/صيغة مبالغة-ثبوت الحسد وملازمته للمتصف.

النموذج الثاني:

في ارتباط النمط الصيغي مَفْعُولٌ بالوحدة المعجمية الدالة على من وقع عليه الفعل نجد على سبيل المثال:

- محمول/ اسم مفعول- دال على من وقع عليه فعل الحمل.
- مسموم/ اسم مفعول- دال على من وقع عليه فعل التسميم.
- مكسور/ اسم مفعول- دال على من وقع عليه فعل الكسر.

النموذج الثالث:

في ارتباط النمط الصيغي مِفْعَالٌ بالوحدة المعجمية الدالة على الآلة نجد على سبيل المثال:

- محراث/ اسم آلة- أداة حرث.
- مثقاب/ اسم آلة – أداة ثقب.
- محرار/اسم آلة – أداة قياس الحرارة.

الربط بين الشكل ومعنى الأنماط الصيغية في النماذج المذكورة لا يكون بطريقة اعتباطية، لوجود ارتباط شكلي بين المفردة والمعنى الصيغي الدال،" فلا يصح أن تصاغ أية مفردة للتعبير عن أي معنى، بل تدل المفردات على المعاني التي تتواضع الجماعة اللغوية على أن تُسنِدها إلى الأشكال المرتبطة بها"[1]، وهذا ما يجعل المفردة حسب البحث الصيغمي عند ابن مراد ليست " مجرد كلمة صامتة قد أسند إليها معنى إسناداً اعتباطياً، بل هي عنصر منتمٍ إلى جدولٍ paradigme، صيغي معين، وينبئ شكله عن المعنى الذي يقترن به"[2]، وضع ابن مراد شرطا لربط النمط الصيغي بمعنى المفردة، والسبب في ذلك وجود شكل خاص بكل مفردة يعطيها معنى عاما تشترك فيه مع المفردات من نفس النمط الصيغي الدال على معنى معين متواضع عليه، ومن هنا يتضح الدور الفعال للعنصر البشري خارج نظام القواعد المعروفة، ليكون للاتفاق جزء من الأثر على تحديد الجدول الصيغي المناسب، الذي تنتمي له الوحدة المعجمية.

[1] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص92، 93.

[2] المرجع نفسه، ص 94.

6. مصطلحات الخطوات الإجرائية في إعداد المعجم:

تمثل مصطلحات الخطوات الإجرائية في بناء المعجم، أساس التحليل والتدقيق في أي معجم كان، إنطلاقا من المصادر التي إعتمدها مؤلف المعجم ومدى أهميتها، إلى البحث في مستويات الوحدات المعجمية التي تمثل مداخل رئيسية وفرعية وثانوية له، إلى عملية تلي أسس الجمع وهي آليات وضع هذه المداخل؛ أي البحث في ترتيب إعتمد وأي تعريف نظم به مادة هذا المعجم من وحدات معجمية بسيطة ومركبة ومعقدة، وتحديد مواطن الخلل والنقص في المعجم.

1.6 الجمع:

في التأليف القاموسي يمثل مصطلح الجمع أحد الخطوات الإجرائية لإعداد المعجم بمختلف أنواعها، وما المقصود بهذا المصطلح إذا ما تم وضعه في جانب التأليف المعجمي، يقول عنه ابن مراد أنه" تكوين الرصيد المعجمي الذي يحصل من التدوين"[1]، وجمع هذا الرصيد يعتمد على إختيار المدونة التي تلبي حاجة المعجمي،" وتتفرع عن الجمع مسألتان هما اللتان توجهان عمل جامع المدونة وتحددانه، أولهما المصادر...وثانية المسألتين هي المستويات اللغوية"[2]، ويندرج تحت هذا المصطلح مصطلحان اثنان:

2.6 المصادر:

يمثل هذا المصطلح أولى العمليات الواجب اتباعها في أسس جمع الوحدات المعجمية، يعرف 'ابن مراد' المصادر بقوله:" مصادر الجمع هي المظان التي يرجع إليها مؤلف القاموس لجمع المادة اللغوية التي يريد إثباتها في القاموس الذي يبتغي تأليفه"[3]، الغاية في التأليف المعجمي تربطها مجموعة من الاعتبارات يعتمد عليها في جمع مادة متناثرة، تكون "العلاقة وطيدة بين المصدر ومحتوى المعجم وكلاهما يتحددان بما يسمى اليوم بالمستهدف أو مستعمل المعجم، أي هل هذا المستعمل من عموم أبناء اللغة، أم من علمائها المختصين بمضمار من مضامير العلوم، هل المستعمل طالب أم مدرس...إلخ"[4]، وعلى سبيل المثال في الانتقاء الوظيفي للمفردات في المعجم الموجه إلى متعلمي

[1] المعجم العلمي المختص- حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري-: إبراهيم بن مراد، دار الغرب، بيروت-لبنان، ط1 1993م، ص67.

[2] مسائل في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص131.

[3] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد،(المرجع السابق)، ص 139.

[4] أسس المعجم المصطلحي التراثي: محمد خالد الفجر، (المرجع السابق)، ص 43.

العربية(لغة ثانية)، يقول 'حميد بن يوسف':" يتعين على صانع المعجم أن ينفتح على قدر أكبر من المتعلمين المحققين لشروط القائمة المستهدفة، وعلى أساليب تعليمية أخرى، مثل التعليم الذاتي الحر، بحيث يستدعي الأمر ضم مدونات لغوية وظيفية أخرى تشتمل على ألفاظ جديدة"[1] من هنا يمكن القول أن الغاية استعمالية، وما يحدد جودة المعجم هو دقة اختيار المصادر المناسبة من ناحيتين، الأولى حاجة المستعمل والثانية دقة اختيار الوحدة المعجمية المناسبة، وقد عالج ابن مراد في هذا المصطلح بالذات، من ناحية ثلاث مسائل، هي: المصادر والاستعمال، المصادر والنقل، المصادر والمدونة القاموسية. المسألة الأولى حددها 'ابن مراد' بعصر الاحتجاج، وربطها بالمصادر الخمسة الأساسية في التأليف المعجمي:

أ. **الرواية عن الأعراب:**

وفيها حدد 'ابن مراد' ثلاثة أنواع من الوصف، وصف آني ووصف زمني أو وصف مزجي بين الوصفين: في قوله:" إما أن يعتمد المقول من اللغة بأن يأخذه مشافهة من أفواه المتكلمين...وذلك يعد وصفا آنيا...وإما يعتمد المكتوب المدون في الوثائق التي تكون حديثة ...أو تكون قديمة فيكون الوصف زمانيا، وإما أن يعتمد المقاربتين معا في الوصف فيستعمل المقول والمكتوب على السواء"[2]، وهذا ويؤكد على أن ما ورد من مصادر المقول الآني في كتاب العين لم يكن من بدو الحجاز ونجد وتهامة بل ذكر ثلاثة آخرى:"

- فصحاء الأعراب الذين كانوا يعيشون الحواضر مثل: البصرة والكوفة وبغداد.
- أهل الأمصار. وهم ليسوا من عرب البوادي أو من فصحاء الأعراب الذين سكنوا المدينة، فهم إذا ليسو من مصادر الفصاحة.
- الإسلامي المحدث. وتمثله المصطلحات المولدة أثناء عصر الإحتجاج التي اعترف اللغويون بفصاحتها"[3]، تحديد هذه المصادر الثلاثة وربطها بالرواية عند الأعراب، تأكيد منه على أن تدوين الكلام كان من طبقات مختلفة.

[1] بحوث في الصناعة المعجمية : حميدي بن يوسف، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان- الأردن، ط1، 2019م، ص80.

[2] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 140.

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص141، 142.

ب.الشعر:

كان للشاهد الشعري عند العرب قديما، مكانة بارزة جدا، وإذا ما تم ربط هذا المصدر بأول صناعة معجمية، والتي حددها اغلب الباحثين في 'معجم العين' لـ'الخليل بن أحمد الفراهيدي'، نجد أن 'ابن مراد' قد قسمه إلى صنفين:"

- شعر قديم، هو الجاهلي الذي يمثل البيئات التي قيل فيها.
- وشعر حديث هو الإسلامي الذي يمثل إلى حد كبير الواقع الجديد الذي ارتبط في حياة العرب بالاسلام وما أدخله من مؤسسات وأفكار وعادات جديدة"[1]، في القول تحديد لطبقتين هما عند 'البغدادي' في 'خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب'، الطبقة الأولى والطبقة الثالثة، وهنا قد أسقط منهما 'ابن مراد' الطبقة الثانية والطبقة الرابعة، والمتمثلة في:
- الشعراء، المخضرمون، وهم الذين ادركوا فترة الجاهلية والإسلام، ومنهم لبيد وحسان.
- المولدون، فالصحيح أنه لايستشهد بكلامهم مطلقا، ومن أمثالهم: 'بشار بن برد'"[2]، يتضح من التقسيم أن دقة التعامل مع الشاهد الشعري في الاستعمال، مرهون بمدى مصداقية المصدر الذي أخذ عنه الشعر.

ت.القرآن الكريم:

التعامل مع الاستشهاد مما ورد في القرآن الكريم لا وجود فيه للنقد كونه أوضح مما ورد في أشعار العرب، وهذا ما دفع 'بن مراد' للقول بأنه" يمكن أن يعد استعمال القرآن الكريم آنيا في كل العصور العربية الإسلامية وخاصة عصر الإحتجاج ...وذلك يدل فيما نرى على أن القرآن كان مصدرا للاستشهاد أكثر مما كان مصدرا للإستقراء المعجمي"[3]، نظرة 'ابن مراد' للقرآن الكريم على أنه مصدر أساسي في الإستشهاد، هو للقيمة الدلالية التي كانت فيه عند العرب، وأنه أساس قيام علم المعاجم، من خلال البحث في الغريب منه.

---

[1] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد،(المرجع السابق)، ص143.

[2] ينظر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة خانجي، مصر-القاهرة، ج1، دت، ص 5، 6.

[3] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص144.

ث.الحديث النبوي:

ما استقر من تفكير في التعامل مع القرآن الكريم عند العرب، هو نفسه بالنسبة للحديث النبوي الشريف، كون استعماله آنيا له منزلة في كل المعاجم العربية، يقول 'ابن مراد' أن: " الغاية الأساسية من استعمال الحديث- مثل الغاية من استعمال القرآن الكريم- هي الاستشهاد"[1]، اشتراك القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف في كونهما مصدرين للاستشهاد، غير خاضعيين للاستقراء، نابع عن دقة في البحث والدراسة لهما، أكدت على صدق ودقة المحتوى، وصحة دلالة الوحدة المعجمية داخل السياق.

ج. المأثور من كلام العرب:

كان في التعريف المعجمي النص حاجة للاستشهاد بالمأثور من كلام العرب، الذي يمثل أحد المصادر الأساسية المعتمدة في التأليف المعجمي، يحدد ' ابن مراد انتماءه الاستعمالي على أنه"يعد من المستعمل الآني...على أنه لا يتنزل هو أيضا منزلة الشعر"[2].

عرض 'ابن مراد' لمصادر الجمع الأساسية في جمع المدونة القاموسية، وفصل فيما هو مصدر للاستقراء، وماهو مصدر للإستشهاد، هذا الأخير الذي إختص به القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وأنها جميعا ذات استعمال آني والسبب في ذلك أن "جل ما تشتمل عليه من المفردات كان محيلا إلى مراجع قائمة في واقع الجماعة اللغوية... سواء كان الواقع واقعيا مدركا بالحس أو كان حقيقيا مدركا بالذهن"[3]، دراسة 'ابن مراد' لم تقتصر على ما هو أساسي بل تعدى ذلك لما هو جديد من ناحية النقل وصدق أو ضعف الأمانة العلمية.

المسألة الثانية: من المسائل التي تحتاج من الباحث التدقيق في المتون، وتحديد سلبياتها وإيجابياتها، من حيث النقل والإفادة، تدقيق 'ابن مراد' في الكثير من المؤلفات أوصله لاستنتاج وهو أن" قواميسنا العربية- قديمها وحديثها- قواميس قائمة على النقل"[4]، والغاية من البحث في هذه المسألة إنما بحث عن وجود معاجم آنية في الاستعمال، تتضمن وحدات معجمية تلبي حاجة المستعمل، وضمن فترة الصناعة المعجمية الفعلية، والتي لم يجدها في معجم غير معجم العين للخليل.

---

[1] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص144.

[2] المرجع نفسه، ص 145.

[3] المرجع نفسه، ص145.

[4] المرجع نفسه، ص151.

المسألة الثالثة ارتبطت عند 'ابن مراد' بالمدونة القاموسية ومدى الاستفادة منها في معالجة النصوص بالاعتماد على الحاسوب، التي تظهر في التعامل مع النصوص حسبه ثلاثة انواع من الأرصدة:"

-رصيد تكونه مفردات شائعة الاستعمال متواترة. وهذا الرصيد يصف عادة المظاهر المستمرة التي تبقى من تجربة مستعملي اللغة.

- رصيد تكونه مفردات أقل شيوعا وتواترا من مفردات الرصيد الأول، وهو وصف عادة للمولد والمقترض من المفردات التي تستحدث في اللغة لسد الخانات الفارغة في المعجم، وهو صنفان الحاصل الذي انتقل إلى الجماعة اللغوية عن الأجيال السابقة، والحادث الذي تولده الجماعة اللغوية نتيجة تطور حاجاتها التعبيرية، وهو نوعان: منتم إلى اللغة العامة، ومنتم إلى لغة العلوم.

- رصيد تكونه مفردات لا تواتر لها ولا شيوع"[1].

الترتيب في هذه المسائل سنة متبعة، ومسار تفرضه الحاجة وتوفره التقنية، من المشافهة إلى ما هو تقني قائم على خوارزميات دقيقة، ليس بالسهولة المتوقعة، كما ان توصيف الكم الهائل من محتوى اللغة العربية من نصوص هو أصعب التحديات، التي يمكن ان تواجه الباحث العربي، يبقى عمل الحواسيب لا يخرج عن جانب إحصائي، لأن المحل آلة لا يمكن أن تخرج عن التوقعات التي وضعها مبرمج هده الخوارزمية، في حين التطور الدلالي للوحدات المعجمية يحتاج دماغا بشريا مدركا لدقائق هذه اللغة.

3.6 المستويات:

يقسم 'ابن مراد' المستويات اللغوية إلى صنفين:" أولهما بحسب درجة الكلمة من التعميم والتخصيص، فهي إما أن تكون لفظا لغويا عاما، وإما أن تكون مصطلحا. فإذا كانت مصطلحا إما مصطلحا علميا وإما مصطلحا فنيا. وثاني الصنفين يكون بحسب درجة الكلمة من الفصاحة"[2]، يتضح من هذا التقسيم إختلاف في التعامل مع الوحدات المعجمية داخل المعاجم العامة والمعاجم الخاصة، وهذا الاختلاف في نوع المستوى اللغوي ونسبة تواجده في المعجم، كما أن جانب البحث في المستويات عند' ابن مراد' كان كبيرا جدا في المستوى الأعجمي، وبالتحديد في المجال الطبي.

تعددت المستويات وإختلفت عند علماء اللغة فكان منها:

[1] ينظر، من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص153، 154.

[2] المعجم العلمي المختص- حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري-: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 69.

أ. الفصيح:

يعد أحد أهم اهتمامات الباحثين قديما وحديثا في الصناعة المعجمية العربية، لصحته ووضوحه، ارتبط الفصيح في فترة ما بإطار زماني معين، يقول 'أحمد بن عبد الرحمن بلخير':"كان اهتمام العلماء القدماء بتحديد إطارين للفصاحة هما الإطار المكاني والإطار الزماني"[1]، وقد قسم 'ابن مراد الفصيح إلى ثلاثة أقسام:"قديم نادر، ووحشي غريب، وأدبي مستعمل، وإسلامي محدث"[2]، وهذا المستوى عند 'ابن مراد' "أقوى المستويات منزلة في المعاجم اللغوية العامة"[3]، ارتبط هذا المصطلح بالمعاجم العامة وثيق الصلة، خصوصا معاجمنا العربية التي منذ القديم تهدف إلى الوصول لمعجم كل مداخله المعجمية، مداخل فصيحة.

ب.المولد:

يعد هذا المصطلح من المستويات اللغوية التي يرى 'ابن مراد' أنها مشترك بين المعاجم العامة والمعاجم الخاصة، وقد قسم هذا المستوى" نوعان: قديم وحديث. أما القديم فهو ما نقل من الصادر الطبية والصيدلية العربية الإسلامية مثل كتاب القانون لابن سينا وتذكرة أولي الألباب للشيخ الأنطاكي...وأما المولد الحديث فكثير جدا، وهو ممثل في الحقيقة لاجتهادات ناقلي'معجم المعاجم الطبية' الفرنسي في وضع المصطلح العلمي العربي لمقابلة المصطلح الأعجمي الفرنسي"[4]، ونجد أن هذا المستوى عنده يرتبط بالمعاجم الخاصة، في قوله:" وغالبية المولد والأعجمي في المعاجم المختصة راجعة إلى أن المصطلحات تعبر عن المستحدث من المفاهيم والأشياء"[5]، في إشارة واضحة إلى أن أغلب المداخل في المعاجم الخاصة، ذات أصل مقترض.

ت. الدخيل:

يقسم الحمزاوي الدخيل إلى قسمين:"

- دخيل تام: ويعني أن تقترض لغة هدف من لغة مصدر لأسباب ثقافية وحضارية

---

[1] المعجم الوسيط والمعايير المعجمية الحديثة-دراسة وصفية تحليلية-: أحمد بن عبد الرحمن بلخير، دار الفرقد، سورية-دمشق، ط1، 2013م، ص 175.

[2] المعجم العلمي المختص- حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري-: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص70.

[3] النبات لأبي حنيفة الدينوري بين المعجم العام والمعجم الخاص: إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية –تونس، تونس، العدد 14،15، 1999م، ص43.

[4] مسائل في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 134، 135.

[5] كتابة النبات لأبي حنيفة الدينوري بين المعجم العام والمعجم الخاص: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص43.

- دخيل جزئي: أي المعرب"[1]، من القول يتضح أن التغيير ليس تغييرا على مستوى الشكل فقط، بل هو تغيير على مستوى ثقافي وحضاري، فهذا المصطلح "يدل على كل ماحدث من تطور في الألفاظ العربية، كما يشير إلى ما اقترضتها العربية بعد عصر الاحتجاج، فهو مصطلح لغوي تاريخي أكثر مما هو مصطلح لغوي خالص"[2]، مبدأ الاستعارة في المعجم تفرضه الحاجة، لسبب واحد وهو عدم توفر بدائل، يمكن أن تغني المعجمي عما هو دخيل من اللغة، هذا إذا كان التعامل مع معجم اللغة، أما في المعاجم الخاصة فهذا المستوى يكسر كل القيود، خصوصا إذا كان التعامل فيه مع علم أو معرفة ذات أصل غربي، ولو أخذنا على سبيل المثال بعض أسماء المنتجات الالكترونية غربية الصنع، أن بعد فرض مبدأ الرقابة الجمركية على ضبط أصل للتسمية قبل التسويق، نجد أن الاسم قد كسر الحدود الجغرافية، كما لا يمكن أن نغفل أيضا مواقع التواصل الإجتماعي في التسويق للأصل الأعجمي لهذا المنتج.

ث.المحدث:

يكاد يتفق أغلب الباحثين على أن المحدث هو" اللفظ الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث"[3]، وبهذا يمكن القول:" إن المحدث يشتمل كل تغيير أصاب اللغة العربية، سواء أكان عربي الأصل أم مستوردا من لغات آخرى"[4]، وقد"استخدم القدماء هذا المصطلح مرادفا لمصطلح المولد كثيرا أي في الدلالة على الكلمات التي استخدمها المولدون بعد عصر الاحتجاج[5]، وبهذا يمكن القول أن المحدث استيراد لما هو مولد أعجمي، ينتمي في التأليف المعجمي كمستوى تختص به المعاجم الخاصة عن معاجم اللغة العامة، التي تميل في استعمالاتها للواحدات المعجمية ذات المستوى الفصيح من اللغة.

[1] المعجمية مقاربة نظرية ومطبقة مصطلحاتها ومفاهيمها: محمد رشاد الحمزاوي، (المرجع السابق)، ص202.

[2] المعرب والدخيل في المعجم التاريخي: حلمي خليل، مجلة المعجمية التونسية–تونس، تونس، العدد 1990،5.6م، ص323.

[3] المرجع نفسه، ص 182.

[4] أسس المعجم المصطلحي التراثي: محمد خالد الفجر، (المرجع السابق)، ص113.

[5] المعرب والدخيل في المعجم التاريخي: حلمي خليل، (المرجع السابق)، ص 321.

ج. العامي:

مصطلح العامي 'عند ابن مراد' " هو من العربي ماليس بفصيح وليس بمولد قد وضعه العلماء، بل هو ما يستعمله العامة من العرب في لهجاتهم استعمالا ساذجا عفويا"[1]، ولعل ما يرتبط من المصطلحات مع هذا المصطلح هو مصطلح اللهجة، لغة مبتذلة بين عموم الناس في محيط جغرافي محدود.

ح. المعرب:

يعرفه القاسمي في كتابه' علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية' على أنه" اللفظ الذي تقترضه اللغة العربية من اللغات الآخرى، وتخضعه لنظامها الصوتي، والصرفي عن طريق الزيادة فيه أو الإنقاص منه أو القلب؛ أي إبدال حروف عربية ببعض حروفه، وعملية تغيير اللفظ الأجنبي لينسجم مع الذائقة العربية تسمى 'تعريب'"[2]، ولكن ماسجل على هذا المصطلح أن كان فيه خلط داخل بعض المعجم مع مصطلح دخيل يقول وقد يكون هذا الخلط ناجما عن سعي المجددين إلى تجاوز مقياس الفصاحة المتشدد. فهم قد كسروا حدود الزمان بتعريبهم ألفاظا أعجمية حديثة"[3]

مما سبق يمكن القول أن اختيار الوحدات المعجمية يختلف بين المعاجم العامة والمعاجم الخاصة، ونوع المعجم هو ما يحدد نوع المستوى الغالب فيه، ونوع النصوص الواجب التعامل معها، كون المعاجم العامة تسعى إلى تكوين رصيد معجمي خال من الدخيل يمثل كثيرا لما هو فصيح، يعتمد على المدونات التي أغلب مادتها يكون فصيحا، في حين المعاجم الخاصة تهتم بنسبة كبيرة على المولد من الوحدات، دون تركيز في مجال الجمع على ماهو فصيح أو دخيل؛ لأن التعامل يكون مع مادة علمية مختصة أغلب أصلها مصطلحات مولدة بالاقتراض، وهذا ماجعل للمولد والعامي منزلته الخاصة داخل المعاجم الخاصة بعيدا عن كل ماهو لغوي عام.

يؤكده 'ابن مراد' في مسألة مستويات اللغة داخل المعجم في أنه" لايمكن لمسألة الجمع في المعاجم الخاصة الحديثة أن –تمثل بما يتصل بها من مستويات لغوية، إلا إذا وضعت للتراث العلمي العربي

[1] مسائل في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 135.

[2] علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية: علي القاسمي، (المرجع السابق)، ص415.

[3] منهج معالجة اللفظ الأعجمي في المعجم العربي الحديث تطبيق على المعجم الوسيط: هلال بن حسين، مجلة المعجمية التونسية– تونس، تونس، العدد 11، 1995م، ص92.

مدونته الشاملة بجمع شتات المصطلحات العلمية العربية القديمة في مختلف ضروب العلوم، والمعارف التي أسهم العرب في التأليف فيها أو ترجمتة المؤلفات فيها"[1]، من القول يتضح الشرط الأساسي في التعامل مع المستويات بسهولة تامة في المعاجم الخاصة، وهو أن يكون لعلوم المعرفة مدونة تضم كل النصوص، كما لا ننسى أن هذا الجمع يرتبط بعنصر أساسي من عناصر النص المعجمي السابق ذكرها، وهو التأصيل لأصل المفردة، وهو أمر صعب المنابل مع مصطلحات جديدة تظهر كل يوم، وعدد كبير منها متفرقة في معاجم خاصة تحتل فيها الوحدات المولدة نسبة كبيرة من حيث مداخلها.

4.6 الوضع:

تتبع فترة ظهور هذا المصطلح تشير إلى أول من استعمله هو 'ابن منظور' في مقدمة معجمه 'لسان العرب' يقول 'ابن مراد':" ويعنى به المنهج الذي يحدده المعجمي لنفسه، ويعالج على أساسه المفردات التي جمعها"[2]، في مسألة الوضع تختلف الطريق في التعامل مع الوحدات المعجمية، من حيث الترتيب والتعريف، ونوع المادة المعجمية والمعجم الذي يجب أن تنتمي إليه، ونوع مستعمل هذه الوحدات المعجمية.

5.6 الترتيب:

مصطلح الترتيب من المصطلحات المعجمية الخالصة، يتمثل في المنهج المعتمد في ترتيب وحدات المعجم، كما يمثل أحد المسائل التي تنتمي لآليات وضع المعاجم بصفة عامة، من دونه لا يمكن لمستعمل المعجم تحديد مكان المداخل الرئيسية والمداخل الفرعية داخل المعجم، وفي منهجيات الترتيب يحدد 'القاسمي' ثمانية أنواع رئيسية على الترتيب:"

- الترتيب العشوائي
- التتيب الموضوعي
- الترتيب الدلالي
- الترتيب النحوي
- الترتيب الجذري
- الترتيب التقليبي

[1] ينظر، أسس المعجم المختص اللساني: إبراهيم بن مراد، مجلة اللسان، العدد48، 1999م، ص203.

[2] البناء المعجمي-في معاجم الناطقين بغير العربية-: محمد خميس القطيطي، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، ط1، 2013م، ص257.

- الترتيب الهجائي:

أ- الترتيب الأبجدي

ب- الترتيب الألفبائي

ت- الترتيب الصوتي."[1]

يحدد 'ابن مراد' الغالب في أنواع الترتيب فيقول:" ذكرنا من قبل أنا الغالب من أصناف الترتيب في العاجم العامة والمعاجم المختصة، صنفان هما (1) الترتيب على حروف المعجم، (2) الترتيب بحسب المواضيع"[2]، تحت هذين النوعين هو ما تندرج تحته كل أنوع الترتيب المعروفة، لكن هناك تفاوت بين المعاجم في دقة اعتماد الترتيب، الذي قد ينتج عنه مجموعة من المشاكل المنهجية يعددها 'ابن مراد' في:

- مشكلة من باب الخطأ المحض- هي عدم التقيد بالتسلسل الألفبائي للمداخل.
- مشكلة ترتيب الرباعي وملحقاته، من الأسماء والأفعال.
- مشكلة ترتيب الألفاظ الأعجمية.
- مشكلة التكرار.
- مشكلة ترتيب المداخل المركبة والمعقدة."[3]

من هذه المشاكل الخمسة يبدو أن التعامل مع بعضها يمكن أن يتخطاه المعجمي، بالتدقيق بالنسبة للمشكل الأول والمشكل الثالث بتجنب التكرار، ومتابعة نظام الصرف العربي في التعامل مع الأسماء والأفعال، لكن التعامل مع بعضها الأخر يبدو صعبا جدا حتى على هيئات علمية متخصصة، خصوصا مشكلة ترتيب الألفاظ الأعجمية، ومشكلة ترتيب المداخل المركبة والمعقدة.

أكيد أن إشكالية التعامل مع ترتيب المداخل الأعجمية تكون أكثر صعوبة في المعاجم اللغوية يتم فيها التعامل مع مداخل ذات مستوى فصيح، إذا ما تم مقارانتها بما هو خاص يغلب على مادته المعجمية ماهو أعجمي، في مسألة ترتيب المداخل الأعجمية حسب 'ابن مراد' يكون الإضطراب في منهجية ترتيبها واضحا في مظهرين:"

[1] المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق: علي القاسمي، (المرجع السابق)، ص48.

[2] كتابة النبات لأبي حنيفة الدينوري بين المعجم العام والمعجم الخاص: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص63.

[3] ينظر- مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 228-253.

- وضع الأعجمي تحت جذور عربية، وذلك بأن يدرج المؤلفون الألفاظ المعربة تحت جذور عربية لها مشتقاتها العربية الخالصة"[1]، وهذا لا يستقيم وميزان العربية، القائم على أسر اشتقاقية مضبوطة ضبطا دقيقا، كما أن إمكانية وضعها جذور عربية إلا في حالة واحدة عندما "يكون اللفظ الأعجمي مجهول العُجمَة أو صعب الإدراك"[2]
- وضع الأعجمي تحت جذور وهمية، وذلك أن يتبع المؤلفون طريقة الترتيب بحسب الجذور المعراة من الزوائد قد دفعهم إلى توهم جذور أصلية للمعربات بتجريدها مما اعتبروه فيها حروفا زائدة"[3]، من الغريب جدا إتباع طريق ترتيب واضحة، وفي المتن يقف القارئ على صعوبة في الوقف على ماهو أعجمي خصوصا إذا كانت"معاملة المؤلفين أحرف اللفظ الأعجمي الواحد على أنها أصول كلها في موضع وعلى أن منها الزائد في موضع ثان، فيثبت اللفظ الواحد في موضعيين مختلفين أحدهما في مدخل مستقل والآخر تحت جذر عربي أو وهمي"[4]، ولتجنب الخلل في التعامل مع المصطلحات الأعجمية في معاجمنا العربية يقول 'ابن مراد': "لا شك أن الدقة والأمانة تفرضان وضعها في أبواب مستقلة لها تحت حروف جديدة مستحدثة في العربية"[5]، هذا فيما يخص مشكل التعامل مع ما هو أعجمي في المعاجم العربية.

أما المشكل الثاني من مشاكل الترتيب فقد كان 'لابن مراد' تدقيق لها، في بحث له بعنوان:'المعالجة القاموسية للوحدات المعجمية العربية المركبة والمعقدة والعبارية: نظرات في منهج الترتيب'، دراسة قدم فيها 'ابن مراد' اجتهادا واضحا لمعجمين عربيين هما 'المعجم الكبير' لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، و'المنجد في اللغة العربية المعاصرة'، عينات منها" مركبات إضافية- وهي الغالبة، لأن منها ستة عشر في المعجم الكبير واثنى عشر في المنجد- ومنها مركبات وصفية، وهي قليلة العدد لأنّ منها أربعة فقط في المعجم الكبير وثمانية في المنجد...والمركبات المعجمية الاسمية في العربية تكون إذن إما إضافية، وإما وصفية"[6]، التعامل مع ترتيب هذه المركبات ضمن العنصر الأول أو العنصر الثاني

[1] مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 238.

[2] دراسات في المعجم العربي: إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان،ط1، 1987م، ص209.

[3] مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص243.

[4] ينظر، المرجع نفسه، ص243.

[5] دراسات في المعجم العربي: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص210.

[6] المعالجة القاموسية للوحدات المعجمية العربية المركبة والمعقدة والعبارية/نظررات في منهج الترتيب:إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 28.

في المعجمين قائم في الأساس على"اختيار العنصر ذي الأسبقية الألفبائية في المركب ليكون أصله مدخلا في الترتيب العام، أي إيراد المركب تحت العنصر الذي يسبق غيره ألفبائيا؛ فإن لكل من العنصرين المكونين للمركب أصلا إما أن يكون عربيا وإما أن يكون اقتراضيا"[1]، أكد 'ابن مراد' عدم إلتزام المعجميين بالقيد الذي ذكره، والمتمثل في الأسبقية الألفبائية، حين توصل من خلال العينة التي درسها إلى ثلاثة مظاهر:"

- هو إيراد المركب تحت عنصره الأول دون أن تكون له أسبقية ألفبائية.
- هو تعمد المعجم الكبير إيراد بعض مركباته الإضافية تحت العنصر الثاني- أي المضاف إليه- ولو كان العنصر الأول-المضاف- ذا أسبيقة ألفبائية.
- التذبذب في ترتيب المركبات التي يتكرر عنصرها الأول، سواء كانت مركبات إضافية- وهي الغالبة- أو كانت مركبات وصفية"[2]، كل هذه التناقضات في ترتيب الوحدات المعجمية المتضامة لم يجد لها 'ابن مراد' حلا، غير عدم تقيد كل من مؤلفي المعجم الكبير ومعجم المنجد بقيد الأسبقية الألفبائية.

أما فيما يتعلق بالمركبات العبارية فقد كانت له نظرة أخرى تماما في التحليل، حيث وجد أن كلا من المعجمين يتبع طريقة مختلفة في الترتيب، ويعتمد على عناصر مساعدة في تحديد المداخل الرئيسية والفرعية والثانوية، والمتمثلة في رموز وعلامات أو تحديد المداخل الرئيسية أو الفرعية بلون معين، وهذا مادفعه إلى تقسيم المداخل المعجمية فيهما إلى ثلاثة أنواع:"

- المداخل الرئيسية، وهي مداخل جذعية
- المداخل الفرعية، وهي الجذوع الرئيسية ومشتقاتها في المعجم الكبير، والجذوع الرئيسية دون مشتقاتها في المنجد.
- المداخل الثانوية وهي توابع للمداخل الفرعية التي تكون إما وحدات معجمية بسيطة وإما وحدات معجمية مركبة وإما وحدات معجمية معقدة، أي أن هذه المداخل الثانوية تكون إما من المفردات وإما من المتضامات"[3].

---

[1] المعالجة القاموسية للوحدات المعجمية العربية المركبة والمعقدة والعبارية/نظررات في منهج الترتيب: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص30.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص 31.

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص40.

على الرغم من الخلل في ترتيب المداخل وتكرار تواردها فيها أن هناك من يرى ذلك من المحاسن،يقول 'علي الودراني':" ليس تكرار المتلازمة في المعجم-أي معجم كان- بالنقيصة، بل على العكس من ذلك تماما: إذ يساعد ذلك التكرار مستعمل المعجم على العثور على المتلازمة التي يطلبها بسرعة ودون مشكل، شرط أن يقوم ترتيب المتلازمات فيه على طريقة معينة واضحة وثابتة ترتب المتلازمة مع كل عنصر من عناصر تركيبها مرة"[1]، السؤال المطروح بالنظر لهذا القول: كيف يمكن لمشكل منهجي أن يكون حلا في الترتيب؟، مهما كانت سهولة البحث عن المتلازمة في المعجم، يبقى أمر التكرار مشكلا آخر يؤثر على المعجم، من ناحية الحجم فيكون فيه حشو، كما أن هذا التكرار قد يخلق اضطرابا يفرض على مستعمل اللغة البحث داخل المعجم وتحديد نوع الترتيب المتبع، بالنسبة لهذه المتلازمات.

في حين الأساس هو الاتفاق على منهجية واضحة في التعامل مع المتلازمات داخل أي معجم وفي كل عملية تاليف، وهو ما أكد عليه 'ابن مراد' في ترتيب المركبات العبارية في قوله:" وأولى المقاييس بالاعتبار فيما نرى هو اعتماد ما نسميه'رأس العبارة'، وهو العنصر الاول فيها، ويمكن ان تعد رؤوس معجمية حقيقية في الوحدة العبارية العناصر المنتمية إلى مقولة الاسم والفعل والصفة والظرف، دون مقولة الأداة، نظر إلى ضعف الأداة الدلالية الإحالية في المعجم"[2]، مشكل التعامل مع الوحدات المعجمية المعقدة أو العبارية، صعب جدا وهذا ما يظهر في الإختلاف الكبير بين معاجم من صنع هيئات مختصة، يكون التعامل مع المتلازمات فيها قائما على أحد العناصر الذي قد يكون فيه خلل كبير وواضح في التعامل مع متلازمات دون الأخرى، هذا مايفرض الالتزام بمنهجية واحدة في الترتيب قائمة على العنصر الأول، أم أن تكون المتلازمات في مداخل فرعية مستقلة عن باقي المداخل.

6.6 التعريف:

يمثل هذا المصطلح أحد أصعب المسائل التي ترتبط بالصناعة المعجمية، لارتباط الوحدات المعجمية فيه بعلم الدلالة المعجمي، " وقد ارتبط مصطلح التعريف لدى بعض اللغويين والمعجميين

[1] منزلة المتلازمات في المعجم الوسيط: علي الورداني، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، العدد5، 2006م، ص 206، 207.

[2] المعالجة القاموسية للوحدات المعجمية العربية المركبة والمعقدة والعبارية/نظررات في منهج الترتيب:إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 42.

القدماء، بمفاهيم أخرى، كثيرا ما وقع التداخل الترادفي بينها...وأهم هذه المفاهيم هي: الشرح والتفسير والتأويل والترجمة"[1]، والتي فَصَل 'حلام الجيلالي بينها في الجدول التالي:"

المصطلح	تعريفه	مادة اختصاصه
تعريف Définition	شرح معنى الكلمة بذكر مكوناتها الدلالية أو اشتقاقها واستعمالها.	مفردة فذة/مفردة ضمن سياق.
حدّ Limite عند الفلاسفة العرب	قول دال على ماهية الشيء وحقيقته.	الشيء(جنسه وفصوله الذاتية مجتمعة).
شرح Explication	توضيح المعاني البعيدة بمعان قريبة مألوفة	مفردة ضمن سياق/ سياق/ نص.
تفسير Exégése	توضيح معاني السياق أو النص واستنباك ما انطوى عليه من أحكام وملابسات...	سياق/نص (في القرآن بخاصة).
تأويل Interprétation	استنباط المعاني الخفية المسكوت عنها في ظاهر النص أو حرفيته...	سياق/نص.
ترجمة Traduction	تحويل الكلام من لسان إلى لسان آخر مع المحافظة على المعنى الثابت.	مفردة/سياق/نص."[2]

يعرف 'ابن مراد' التعريف على أنه:"الإخبار عن المصطلحات المدونة بضروب من المعلومات تبين حدودها، وتظهر حقائق المفاهيم وترفع عنها أقنعة الغموض أو الإبهام"[3]، ترتبط مسألة التعريف بالمعاجم دون استثناء، كونها تنتمي إلى" صنفان كبيران قد خص بكل منهما صنف من صنفي المعجم: فالمعجم اللغوي العام يختص به التعريف اللغوي أو اللفظي، والمعجم المختص يغلب فيه التعريف المنطقي الموسوعي"[4]، جانب الاختلاف بين الصنفين يكمن في أن التعريف اللغوي يدرس أدلة لغوية تمثلها الكلمات، في حين الصنف الثاني يدرس مفاهيم متخصصة تمثلها المصطلحات، أما نظرة 'ابن مراد' للمعاجم الخاصة العربية من ناحية التعريف، يؤكد فيها على عدم الالتزام باستعمال

[1] تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة-دراسة-: حلام الجيلالي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الجزائر، 1999م، ص40.

[2] المرجع نفسه، ص 42، 43.

[3] المعجم العلمي المختص-حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري-: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص67.

[4] مسائل في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص132.

التعريف اللازم فيها، في قوله:" التعريف المنطقي يكاد ينعدم من معاجمنا المختصة، سواء كانت علمية أو فنية، فإن التعريف الغالب فيها تعريف لغوي تقابلي، أي بذكر المصطلح العربي مقابلا للمصطلح الأعجمي الإنغليزي او الفرنسي، وليس هذا النوع من التعريف تعريفا حقيقيا لأنه لا يصلح إلا للمعاجم الثنائية اللغة أو المتعددة اللغات"[1]، وهذا ماجعل عنده أغلب المعاجم تكتفي بالمقابلة وإلغاء مايسمى بالإخبار التميزي القائم على ضبط المداخل المعجمية من حيث التعريف المنطقي، ربما ذلك راجع لعدم الإلتزام بالخطوات الصحيحة والأركان الدقيقة التي تحدد ماهية المصطلحات، قبل أي تأليف، ونجده يحدد خمسة أنواع للتعريف اللغوي هي:"

- التعريف اللغوي العام: وهو تعريف يعنى فيه بالمفردة المدخل من حيث هي لفظ ذو دلالة معجمية عامة.
- التعريف العلاقي: وهو نوع يعرف فيه المسمى- وهو المدخل المعجمي الذي قد يكون صفة- بوحدة معجمية اسمية، أو بنص تفسيري قصير هو المرادف لها وللمسمى. وينقسم لـ:
  - تعريف بحسب العلاقة اللغوية الترادفية.
  - تعريف بحسب علاقة الجزء بالكل.
  - تعريف بحسب علاقة الانتماء التصنيفي.
  - تعريف بحسب علاقة الشبه.
- التعريف التقريبي: وهو ما يقارب الدلالة العامة أو المفهوم لكنه لا يدقق القول ولا يحيط بالخصائص.
- التعريف الوهمي: وهو نقيض السابق من حيث العلم بخصائص المعرفة.
- التعريف الإحالي: والمسمى في هذا النوع يعرف بالإحالة إلى موضع آخر في الكتاب قد وسع فيه القول في المعرّف"[2]، على اختلاف تعدد أنواع التعريف إلا أن 'ابن مراد' يربط كل هذه الأنواع من حيث الأصل بالتعريف اللغوي في المعاجم العامة، كما يؤكد من خلال دراسته لهذه التعاريف على بعض المعاجم المختصة عدم خلوها منها، وهذا مايؤكد على وجود خلط كبير في معاجمنا العربية حتى وإن كانت جماعية في التعامل أنواع التعريف المناسبة لكل معجم، ولعل ذلك راجع إلى أصل الإنطلاق للتأليف والذي يكون كعادة معجم لغوي عام في حين أن المعجم قيد

[1] مسائل في المعجم: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص 96.

[2] ينظر من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص241-245.

الصناعة هو معجم مختص، كل ما قدمه 'ابن مراد' عن التعريف في المعاجم المختصة وتأكيده على أنها تتبع التعريف اللغوي التقابلي بدل التعريف المنطقي أو مايطلق عليه بالتعريف الحقيقي، هو ما يشير إليه أيضا 'حلام الجلالي' من خلال تحليله لبعض النماذج في المعاجم العربية المعاصرة في قوله:" يتضح لنا أن المعاجم العربية المعاصرة مازالت تستخدم التعريف المنطقي الناقص الذي لا يتجاوز ذكر السمتين، وهو أقرب إلى التعريف الاسمي منه إلى التعريف المنطقي، فقد يكتفي بذكر الجنس والفصل أو النوع والعرض العام (طائر+جارح)،(بقل+باذنجاني)...إلخ، وهذا مايجعل التعريف قاصرا"[1].

لا يمكن القول عن التعريف أنه حقيقي تام إلا إذا توفرت فيه كل سمات البناء الهرمي، التسعة أي من المقولة إلى الفرد، هذا إذا كان التعامل في المعجم مع طائفة حيوانية، وهذه الفقرات التامة يسميها 'ابن مراد' " تعريفا منطقيا موسوعيا"[2]، كما قد تكون أربعة أركان إذا كان التعامل مع طائفة نباتية، والتي حددها 'ابن مراد' في "1.التعريف اللغوي المحض،2. التعريف العلمي بخصائص النبات،3. التعريف بمنافع النبات،4. التعريف بمواضع إنباته"[3]، من القولين يتضح إختلاف في تحديد الأركان المناسبة للتعريف المنطقي بالنسبة للطائفة الحيوانية أو الطائفة النباتية التي تبنى عليها المعاجم المختصة، ويؤكد على أن الأركان الواجب توفرها في تعريف المصطلح العلمي تحدده طبيعة العلم في حد ذاته، كما أن مجال الدراسة والبحث في هذه القضية يفرض تحديد الأركان التميزية التي تعطي للمصطلح ماهيته ومعانيه المحمولة أو ما يطلق عليها بالمعاني المجردة.

7.6 النص المعجمي:

أخذ مصطلح النص المعجمي نصيبا من دراسات 'ابن مراد'، حيث كان يمثل الأساس في بناء معاجم حديثة بالمعنى الحقيقي، كونه يقوم على مجموعة من العناصر التي عدها 'ابن مراد' أساس صناعة المعاجم الحديث، المعلومات المعجمي التي يجب أن تتوفر في كل كلمة لاتكون بطريقة عشوائية بقدر ما هي انتظام تحدده ضوابط منهجية دقيقة لأبعد الحدود، ويمكن للمعجمي أن يقول أن المدخل المعجمي مدخل متكامل من حيث البنية النصية، وجب عليه ألا يغفل مكونا واحدا من

[1] تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة-دراسة-: حلام الجلالي، (المرجع السابق)، ص133.

[2] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص246.

[3] المرجع نفسه، ص246.

مكونات النص المعجمي في أي قاموس كان، ، الناظر لهذا النص المعجمي يجد أن معلوماته أغلبها لا تخرج عن مستويات اللغة وتحديد مكوناته، قدم 'ابن مراد' دراسة مقارنة بين قاموسين أوربيين حديثين، ومعجم الوسيط لمجمع القاهرة من حيث بنية التعريف، يقول 'ابن مراد':" وقد أجرينا المقارنة بين ستة مداخل عربية من أسماء المواليد- ثلاثة منها من أسماء الحيوان هي 'أنشوجة' و'جاموس'و'شحرور' وثلاثة من أسماء النبات هي 'صفصاف' و'قَرَظٌ'، و'مشمش'-ومقابلاتها الستة في القاموس الفرنسي وهي 'Anchoois' و'Buffl'و 'Merle'و 'Saule'و'Acacia'و'Abricot'، ومقابلاتها في القاموس الانغليزي وهي 'Anchovy'و'Buffalo'و'Blackbird'و'Willow'و'Acacia'و 'Apricot'"[1].

من خلال ماسبق من المقارنة التي قام بها 'ابن مراد' والنماذج التي اختارها، كانت الأساس الذي حدد من خلاله عناصر النص المعجمي التي عددها على أنها ثلاثة عشر عنصرا على الترتيب:"

1- الكتابة الصوتية لتحديد نطق المفردة.
2- ذكر الانتماء المقولي، بتحديد المقولة المعجمية التي تنتمي إليها المفردة.
3- ذكر مقولة العدد بتحديد صيغة الجمع خاصة.
4- ذكر مقولة الجنس بتحديد صيغة التأنيث أو صيغة التذكير.
5- التأريخ بتحديد التاريخ الدقيق أو التقريبي الذي ظهرت فيه المفردة في نص.
6- التأصيل، بذكر أصل المفردة، وإما أصل اشتقاقي في اللغة ذاتها، وإما بأصل افتراضي إذا كانت المفردة وافدة من لغة أخرى، وفي هذه الحالة تُذكر اللغة المقترضة؛ وقد يصحب التأصيل ذكر المستوى.
7- تحديد الدلالة، أو الشرح أو التفسير، وهو الشرح بمفهومه التقليدي، وهو الركن الأساسي في التعريف.
8- ذكر السياقات العامة التي يرد فيها المدخل.
9- ذكر السياقات المجازية التي يرد فيها المدخل.
10- ذكر شواهد سياقية داعمة لاستعماله، وقد تكون شواهد نصية أصلية-وهو ما نجده في القاموس الفرنسي- وقد تكون أمثلة مصطنعة، وهو مانجده في القاموس الانغليزي
11- ذكر السمة الدلالية الدالة على علاقة التضمين.

[1] من المعجم إلى القاموس: إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص122.

12- الإحالة إلى مداخل أخرى متعالقة بالمدخل، وخاصة إذا كانت العلاقة علاقة تضاد دلالي أو علاقة اشتراك لفظي.

13- إدراج مداخل فرعية تحت المدخل، وذلك بذكر مشتقات من المدخل لم تتخذ لها أحيازا خاصة بها في القاموس."[1]

في الحقيقة مجموع هذه العناصر تفتح الباب على مجموعة من التساؤلات منها:

مالذي يجعل عناصر النص المعجمية ثلاثة عشر عنصرا فقط؟

هل ستكون نفس العناصر حاضرة، إذا ما تم التعامل مع غير مقولة الاسم ؟

هل يمكن أن نبني ضعف القاموس العربي على غياب أحد هذه العناصر؟

بناء طرح السؤال الأخير كان على تصريح من 'ابن مراد' لمقارنة قدمها بين ثلاثة معاجم عربية اختار فيها نفس النماذج هي: المعجم العربي الأساسي، والمنجد في اللغة العربية المعاصرة، والمعجم الوسيط، حين قال:" ولم تخل النماذج التي ذكرناه من النصوص من ذكر لبعض المكونات الأخرى، لكن الاضطراب- نتيجة عدم التقيد بمنهج دقيق-"[2]، تصريح يؤكد فيه 'ابن مراد' على ضرورة التقيد بمنهج واحد، وإعطاء أهمية للمكون الدالي للواحدة المعجمية. كيف يمكن توظيف عناصر النص إذا كان التعامل مع وحدات معجمية معقدة؟.

بملاحظة النماذج التي قدم 'ابن مراد' والتي تتمثل في أسماء مختلفة، لايمنع من ضرورة توفر عنصر أخر، يمكن التمثيل له بأحد أنواع التعريف الذي يمكن أن يوضح الدلالة إلى أبعد الحدود، وهو التعريف بالصورة والرسوم، فلماذا لا تكون الصورة ضمن مكونات النص المعجمي المذكورة؟،

عدم وضع 'ابن مراد' للصورة كنعصر أساسي ضمن العناصر الثلاثة عشر السابق ذكرها، يؤكد على دقته في الاختيار، وهذا ماكان يبدو واضحا جدا في دراسة قدمها 'سلام بزي حمزة'، بعنوان: عناصر التعريف المساعدة في المعجم العربي الحديث، بعد عرضه لمجموعة من النماذج من 'معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة'، بقوله:" لا تكون الصورة أداة في خدمة التعريف، أو عنصرا إضافيا من عناصره، بل ليست لها أدنى علاقة به، وليس لها دور سوى الزينة إو لإشباع فضول القارئ الذي يجد

[1] من المعجم إلى القاموس إبراهيم بن مراد، (المرجع السابق)، ص123.

[2] المرجع نفسه، ص 133.

بعض الفائدة والمتعة في النظر إلى الصور والرسوم"[1]، وقد يبدو وضوح هذا القول في التعامل على سبيل المثال مع أسماء حيوانات منقرضة، فلا يمكن الوصول إليها بالاعتماد على تحديد دلالي قدمه معجم عرض لها، كما أن الصورة قد لا تتناسب مع المدخل؛ خصوصا إذا كان التعامل مع المدخل من لغتين مختلفتين، فالصورة داخل المعجم تصبح دون أهمية لدى القارئ من اللغة الثانية. كما ان الصعوبة قد تزداد عند الإنتقال من مدخل رئيسي تم وضعه إلى مداخل فروع تحتاج أن تحدد بالصورة أيضا.

يحدد 'سلام بزي حمزة' الخلل الذي وجده في التعامل مع الصورة في نماذج كثيرة من'المنجد'، نذكر منها نموذجا في قوله:" قد يكون تحت الصورة لفظ، وفي المدخل لفظ آخر يختلف قليلا أو كثيرا عنه. مثال ذلك صورة(مرسل البرقيات) الواردة في الصفحة التاسعة والسبعين، وليس في المعجم مدخل أصلي ولا فرعي (مرسلة البرقيات)، وإنما فيه مدخل ل(مُبرِقة) التي يعرفها بأنها جهاز إرسال لاسلكي"[2].

بالنسبة للعنصر الثاني، تم سابقا في التطرق للخصائص التمييزية للمفردة، التوضيح أن فيه مقولات تشترك بين الاسم والفعل، وهنا تكمن صعوبة في تحديد الانتماء المقولي، خصوصا أن التعامل يكون مع مدخل معجمي مستقل خارج عن السياق، بالنسبة للعنصر الخامس، كيف يمكن التأريخ لوحدة معجمية في لغة 50بالمائة من مصادر مجهول المصدر هذا إذا ما تعاملنا مع اللغة العربية؟. وقد كان هذا التصريح من 'الشاهد البوشيخي' في لقاء خاص بمعجم الدوحة التاريخي. ونجد إشارة 'لعبد العلي الودغيري' عن التأريخ المعجمي يقول:" ولاسيما أن القواميس الفصيحة لم تواكب حركة التطور المعجمي العربي الذي حدث خارج القواميس عبر العصور وفي مجالات، فأهملت الكثير من الألفاظ المولدة والمحدثة في مجالات عديدة وعبر حقب مختلفة... بينما احتفظت لنا قواميس اللغات الأوروبية –منها الفرنسية –بقدر كبير من هذا النوع من الألفاظ"[3]، قد يكون التأريخ المعجمي دقيقة إذا ماكان التعامل مع ماهو فصيح من اللغة، أما التعامل مع ما هو مولد فلن يكون بقدر يمكن الوصول إليه من نتائج، في لغة كان مجال إهتمامها الأول المستوى الفصيح من اللغة، قد

[1] عناصر التعريف المساعدة في المعجم العربي الحديث' سلام بزي محمد، مجلة المعجمية العربي بتونس، العدد 28،29، تونس،2012م، 2013م، ص 182.

[2] المرجع نفسه، ص 183.

[3] التأريخ المعجمي والتطور اللغوي: عبد العلي الودغيري، مكتب تنسيق التعريب، الباط– المغرب، مجلة اللسان العربي، العدد 78، 2017م، ص28.

يكون قصد 'ابن مراد' من التأريخ شيئا أخر تماما، وهو مايتضح جليا في دور التأريخ في التعريف، الذي قسمه إلى تأريخان:"

1- النوع الأول من التأريخ يحدد به. أول ظهور للوحدة المعجمية المعرفة في نص من النصوص، وليس في اللغة عامة؛فإن التأريخ لظهور الوحدة المعجمية في اللغة صعب، وهو لا يتحقق إلا إذا كان معلوما وكان تحديده بالدقة اللازمة ميسورا"[1]، وهنا إعتراف صريح منه على صعوبة التعامل مع هذا العنصر، من ناحية البحث في اللغة العامة.

2- "النوع الثاني من التأريخ يعتمد في تبويب المعاني التي تحملها الوحدات المعجمية المعرفة المشتركة دلاليا، والوحدات المعجمية المشتركة دلاليا لا يستند إليها في التعريف تأريخ واحد بل تستند إليها تأريخات بحسب تعدد المعاني الفروع أو بحسب مجموعات المعاني الفروع، لأن المعاني قد تكون ثواني متولدة عن المعاني الأوائل الحقيقية، وقد تكون معاني مشتقة من المعاني الثواني تابعة لها فتعد معها في التبويب"[2]، وهذا النوع بالتحديد هو ماكان يقصده 'بن مراد' ويمثل أهمية في الصناعة المعجمية، والسبب في ذلك؛ لأنه" يؤرخ لما طرأ على المعنى الأول الحسي أو الحقيقي من التطور بتفريع معان جديدة عنه عبر التاريخ"[3]، وبهذا لا يكون التأريخ تأريخا لأول ظهور للوحدة المعجمية، وإنما هو تأريخ لمعنى الوحدة المعجمية والتغير الذي طرأ على معناها، بما هو متوفر لدى القاموسي من تواريخ دقيقة، على أن تكون الدلالة دلالة الجذع الواحد.

نظرة 'ابن مراد' في أن المعاجم العربية لم ترق لما هو مطلوب يشترك فيها، مع ما أورده 'رشاد الحمزاوي' حين فصل في مصطلح النص المعجمي، من خلال تساؤل أجاب عليه في قوله:" هل وضع لنا المعجميون العرب نصا معجميا مثالا؟ لم يبلغ إلى علمنا محاولات نظرية مكتملة في هذا الشأن، ولم نعرف منها حتى يأتي ما يخالف ذلك إلا آراء ابن فارس في المقاييس، وإشارات ابن سيدة في مقدمة المحكم"[4]، هذا وقد أكد على أن التنظيم في منهج التعامل مع النص المعجمي داخل المعجم، يكون دقيقا في المعاجم الأروبية مما هو في المعجم العربي في قوله:" والملاحظ في هذه النصوص أنها لم

[1] دور التأريخ في التعريف القاموسي: إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية التونسية –تونس، تونس، العدد 28،29، 2012م، 2013م، ص43.

[2] المرجع نفسه، ص45، 46.

[3] المرجع نفسه، ص 46.

[4] المعجمية مقاربة نظرية ومطبقة مصطلحاتها ومفاهيمها: محمد رشاد الحمزاوي، (المرجع السابق)، ص 378.

تعتمد منهجية في شأن بنيتها وأوليتها، ولم تتخذ منها موقفا واضحا، كما هو الشأن في أمهات المعاجم الأوروبية مثل معجم أكسفورد المشهور؛ ولا شك أن ذلك النص يتغير بحسب وظيفة كل معجم"[1]، وفي هذا القول ارتباط بين النص المعجمي والوظيفة التي يؤديها إتجاه نوع خاص من مستعمليه.

كل ماسبق من قضايا ترتبط بالنص المعجمي لا ينفي ما أراد أستاذنا 'ابن مراد' لفت الانتباه إليه، فيما يتعلق بالصناعة المعجمية، بل يفتح الباب للتدقيق في أمور قد يغفل عليها الباحث العربي، ولا أخص اهل الإختصاص من المعجمية؛ لأن الغاية واحدة عند الجميع، والتعامل مع المصطلحات يخص كل التخصصات، ضوابط وجب الإهتمام بها نذكر منها:

- التأريخ للتراث العربي.
- الالتزم بما هو مشتق لا ينفي التأصيل لما هو غير عربي أصيل.
- التنسيق مع الهيئات في أن العمل المعجمي لا يقتصر على توحيد المصطلح فقط، بل حتى في توحيد تقنية ومنهج العمل.
- وجوب الالتزام بالقرارات الصادرة عن المجامع والهيئات المختصة وتنفيذها بالحرف الواحد، وليس التعامل معها على أنها حبر على ورق.
- العمل على صناعة معجم لغوي موحد من ناحية توفر عناصر النص المعجمي المتفرقة في المعاجم اللغوية.
- تعميم الالتزام بتوفير عناصر النص المعجمي في كل معجم يصدر من جهد فردي.
- حصر مجال النشر المعجمي في هيئة خاصة فقط، بعيدة عن دور النشر، مع المراقبة الدائمة والمستمرة.

أكيد لا يمكن نفي أهمية عناصر النص المعجمي الحديثة، في الرفع من جودة المعجم العربي الحديث، وأن ماقدمه 'ابن مراد' من جهد في هذه النقطة بالذات، التي تندرج تحت آليات الوضع، مجال عمل وانشغال الباحين في مجال التطبيق المعجمي؛ لكن غياب بعض هذه العناصر لا يمكن أن يخفي المشاكل الثانوية التي ترتبط بالصناعة المعجمية منذ زمن بعيد، وهي في حقيقتها تابعات لها، وعلى الرغم من المشاكل التي يواجهها المعجم العربي إذا ما تم مقارنته بما هو غربي، كما أن التركيز على نماذج لا يمكن أن يعمم النتائج على باقي المعاجم، حتى وإن كانت دراسة فردية يمكن ذكر منها

[1] المعجمية مقاربة نظرية ومطبقة مصطلحاتها ومفاهيمها: محمد رشاد الحمزاوي، (المرجع السابق)، ص 378.

ماقدمه 'محمد سويسي' في مؤلف له بعنوان' كتاب الرياضيات في العربية'، الذي عرض فيه صاحبه لكل هذه العناصر وإن كانت متفرقة في تعامله مع مصطلحات الرياضيات، تبقى الأبحاث جارية لرفع مستوى الصناعة المعجمية العربية الحديثة، وخير دليل على ذلك الاختلاف في التعامل مع المعاجم عند القدماء والمحدثين، والمستجدات التي تدخل مجال الصناعة المعجمية كل يوم.

خاتمة

بعد البحث في بعض أعمال 'إبراهيم بن مراد، ونظرته للمصلطح المعجمي في الدرس اللساني المغاربي الحديث، خلصنا لجملة من النتائج نوردُها كالآتي:

- لكل وحدة معجمية انتماء مقولي واحد، لا يتحقق إلا فيما سماه ابن مراد 'الكيان المعقد المجرد'.
- العلاقة بين الصياغم والوحدات المعجمية عند ابن مراد، علاقة شكل بمعنى دلالي تحدده معاني الصيغ.
- يؤكد ابن مراد على وجود فرق في استعمال مصطلح الصيغمية والصرفمية، أما الصيغمية فهي مصطلح معجمي خاص باللغات ذات البنية غير السلسلية، في حين أن مصطلح الصرفمية هو مصطلح معجمي، تشترك فيه اللغات ذات البنى السلسلية والبنى غير السلسلية.
- المستويات اللغوية في المعاجم العامة والمختصة تختلف، فالأولى تسعى في المجمل لخلق رصيد معجمي يميل إلى الفصيح، أما الثانية فتسعى في المجمل لخلق رصيد معجمي مولد بالاقتراض.
- السياق عند ابن مراد في الجملة تحدده المفردة ومعانيها المتواضع عليها؛ لأنها أسبق من الجملة، وتبنى عليها الجملة، ومنها تأخذ معنى السياق.
- كل وحدة معجمية وجب أن تخضع لمجوعة الخصائص التمييزية في كل دراسة، لتحديد خاصية التفرد فيها، قبل أن تكون في المعجم.
- الشائع بين الدارسين والطلبة أن المعجم يمثل جزءا من النحو وتابع له، في حين أن ابن مراد يرى أن المعجم نظام قائم بذاته، لا يمكن أن يكون ذيلا للنحو؛ لأن الوحدة المعجمية تخضع للتحليل على مستويات التشريح مثلها مثل أي نظام آخر.
- لا يمكن أن تشترك الوحدة المعجمية في جميع الخصائص التميزية بأي حال من الأحوال.
- الوحدات المعجمية نوعان تامة وغير تامة، وأما التامة فهي الأفعال والأسماء والصفات، وأما غير التامة فهي الأداة.
- ترتيب المداخل المعجمية المتضامة عند 'ابن مراد' ثلاثة أنواع رئيسية وفرعية وثانوية.
- نجد أن المصطلح المعجمي يواجه نفس المشاكل التي تواجهها كل التخصصات، وهي فوضى المصطلحات.
- التعريف في المعاجم العامة تعريف لغوي أو لفظي، أما في المعاجم المختصة فهو تعريف منطقي موسوعي، وكل الأنواع تندرج تحت النوعين.
- صعوبة الترتيب في المركبات العبارية يفرض الإلتزام بما سماه 'ابن مراد' 'رأس العبارة'

- من أصعب المشاكل المنهجية في الترتيب، ترتيب الأعجمي وترتيب المركبات المعقدة والعبارية.
- المقولة المعجمية عند ابن مراد تامة تكون في الأسماء والأفعال والصفات والظروف، وغير تامة تكون في الأدوات.
- الوحدة المعجمية ذات وجود في المعجم، قبل أن تكون في التركيب النحوي، مما أعطاها وظيفة معجمية مساعدة في تحديد السياق العام.
- التلازم وحدة معجمية تعينية ذات دلالة خاصة وإحالية، في تجربة الجماعة اللغوية، كما لا تكون إلا في الواحدات العبارية.
- النص المعجمي الحقيقي هو ما توفرت فيه العناصر كلها.
- صعوبة توظيف عناص النص المعجمي تكون أكثر تعقيدا في المعاجم اللغوية من المعاجم المختصة.
- التضام وحدة تعيينية لموجودات أسماء وأعلام، ذات دلالة عامة، ولا تكون إلا في الجمل العادية.

قائمة المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.**

1. أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: فوزي حسن الشايب، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد-الأردن، 2004م.
2. أسئلة العربية في التركيب والمعجمة والدلالة: نادية العمري، شمس برينت، الرباط-المغرب، 2018م.
3. أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات-حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية-: حافظ إسماعيل علوي، وليد أحمد العناتي، دار الأمان، ط1، 2009م.
4. الاستدراك على المعاجم العربية-في ضوء مئتين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس-: محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي، 1986م.
5. الأسس اللغوية لعلم المصطلح: محمود فهمي حجازي، دار غريبة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دت، ص11،12.
6. أسس المعجم المصطلحي التراثي: محمد خالد الفجر، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2017م.
7. أسس علم اللغة: ماريو باي، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1998م.
8. الاشتقاق والتعريب: عبد القادر بن مصطفى المغربي، مطبعة الهلال، مصر، 1908م.
9. الاشتقاق والمشتقات: ممدوح عبد الرحمان الرمالي، كلية دار العلوم، الإسكندرية، 2004م.
10. الاشتقاق: ابن دريد، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م.
11. إشكالية المصطلح-في الخطاب النقدي العربي الجديد-: يوسف وغليسي، منشورات الاختلاف، ط1، 2008م.
12. الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، مكتبة نهضة مصر، مصر، دت.
13. الألمعية في الدراسات المعجمية: العمري بن رابح بلاعدة القلعي، دار الوعي، الجزائر، دت.
14. الانصاف في مسائل الخلاف-بين البصرة والكوفة-: ابي البركات بن الانباري، تح: جودة مبروك محمد مبروك، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر-القاهرة، ط1، 2002م.
15. البارع في اللغة: أبي علي القالي، تح: هاشم الطعان، دار الحضارة العربية، بيروت، ط1، 1975م.

16. البحث اللغوي عند العرب-مع دراسة لقضية التأثير والتأثر-أحمد مختار عمر، عالم الكتب، مصر-القاهرة، ط6، 1988م.
17. بحوث في الصناعة المعجمية : حميدي بن يوسف، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان- الأردن، ط1، 2019م.
18. البناء المعجمي-في معاجم الناطقين بغير العربية-: محمد خميس القطيطي، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، ط1، 2013م.
19. البنيات التركيبية والبنيات الدلالية علاقة الشكل بالمعنى: جوست زفارت، تر: عبد الواحد خيري، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية- اللاذقية، ط1، 2008م.
20. الترجمة والمصطلح –دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد-: السعيد بوطاجين، منشورات الاختلاف، ط1، 2009م.
21. التصريف العربي-من خلال علم الأصوات الحديث-: الطيب البكوش، المطبعة العربية، تونس، ط3، القاهرة، 1992م.
22. تطور المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة: عبد الغني أبو العزم، مجلة الدراسات المعجمية، المغرب، العدد1، جانفي2002م.
23. التعابير الاصطلاحية –بين النظرية والتطبيق-: عصام الدين عبد السلام أبو زلال، أجيال نشر وتوزيع، مصر-القاهرة، ج1، ط1، 2007م.
24. التعريفات: الشريف بن علي محمد الجرجاني، دار الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-الإسكندرية، 2004م.
25. التقريب لأصول التعريب: طاهر بن صالح الجزائري، المطبعة السلفية، مصر، دت.
26. تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة-دراسة-: حلام الجيلالي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الجزائر، 1999م.
27. ثلاثة كتب في الحروف-للخليل بن أحمد وابن السكيت والرازي-: تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1982م.
28. جمهرة اللغة: ابي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العالم للملايين، بيروت-لبنان، ج1، ط1، 1987م.

29. جهود جمعية المعجمية بتونس في ترقية اللغة العربية: زهية عثمان، مخبر ممارسات اللغوية، الجزائر، 2012م.
30. جوامع علم الموسيقى: ابن سينا، تح: زكريا يوسف، القاهرة، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1956م.
31. حاشية الخُضري-على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك-: محمد الخضري، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطبعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ج1، ط1، 2003م.
32. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة خانجي، مصر-القاهرة، ج1، دت.
33. الخصائص: ابن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، 1957م.
34. دراسات في المعجم العربي: إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان،ط1، 1987م.
35. دراسات في فقه اللغة: صبحي الصالح، دار العالم للملايين، بيروت-لبنان، 2009م.
36. دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1997م.
37. دروس في علم الأصوات: جان كانتينو، نقل: صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1966م.
38. سر صناعة الاعراب: ابي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ج1، ط1، 2000م.
39. شرح الراضي لكافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الإستراباذي، تح: حسن محمد بن إبراهيم الحفظي، يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، ج1، 1966م.
40. شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين أبو البقاء بن يعيش، تح: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2001م.
41. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: أبي أحمد الحسن العسكري، تح: عبد العزيز أحمد، مطبعة مصطفى الباي الحلبي، مصر، ط1، 1963م
42. الصحاح-تاج اللغة وصحاح العربية-: الجوهري، تح: محمد محمد تامر وآخرون، دار الحديث، القاهرة، 2009م.

43. صناعة المصطلح الصوتي-في اللسان العربي الحديث-: هشام خالدي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 2012م.
44. صناعة المعجم الحديث: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، مصر-القاهرة، ط2، 2009م.
45. الصوتيات العربية: منصور بن محمد الغامدي، مكتبة التوبة، الرياض، ط1، 2001م.
46. الصيغمية بين شكل البنية ودلالة الشكل: الحبيب النصراوي، ضمن كتاب: الصرف بين التحويل والتصرف، إ: عبد الحميد عبد الواحد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها، تونس-صفاقس، تونس، 2010م.
47. ظاهرة التنوين في اللغة العربية: عوض المرسي جهاوي، مكتبة الخانجي للطبعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1982م.
48. العرب وتاريخ الأدب -نموذج كتاب الأغاني-: أحمد بوحسن، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء-المغرب، ط1، 2003م.
49. علم الاشتقاق-نظريا وتطبيقيا-: محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، مصر-القاهرة، ط3، 2012م.
50. علم الأصوات العام-أصوات اللغة العربية-: بسام بركة، مركز الإنماء القومي، بيروت -لينان، 1988م.
51. علم الأصوات اللغوي-الفونيتيكا-: عصام نور الدين، دار الفكر اللبنانية، بيروت-لبنان، ط1، 1996م.
52. علم الأصوات: برتيل مالمبرج، تر: عبد الصابور شاهين، مكتبة الشباب، دب، دب، دط، دت.
53. علم الأصوات: كمال بشر، دار غريب للطبعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م.
54. علم الدلالة المعجمي السيمانطيقا المعجمية: أ. كروس، تر: عبد القادر قنيبي، أفريقيا الشرق، المغرب- الدار البيضاء، 2014م.
55. علم الدلالة والمعجم العربي: عبد القادر أبو شريفة وآخرون، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1989م.
56. علم الدلالة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998م.

57. علم اللغة وصناعة المعجم: علي القاسمي، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، الرياض، ط2، 1991م.
58. علم المصطلح مبادئ وتقنيات: ماري كلود لوم: تر: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت-لبنان، ط1، 2012م.
59. علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية: ممدوح محمد خسارة، دمشق، دار الفكر، 2008م
60. علم المصطلح-أسسه النظرية وتطبيقاته العملية-: علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008 م.
61. علم المصطلح-لطلبة العلوم الصحية والطبية-، معهد الدراسات المصطلحية، المملكة المغربية-فاس، 2005 م.
62. فصول في فقه اللغة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط6، 1999م.
63. الفعل في اللغة العربية بحث في توليد الصيغ وانتظامها: الأزهر الزناد، مركز النشر الجامعي، منوبة، 2010م.
64. في اللسانيات العامة-تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها-: مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010م.
65. في المعجم العربي-علاقة أفعل ب فعل في لاروس-: السعدية صغير، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2018م.
66. قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح: عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984م.
67. القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مر: أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2008م.
68. كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دت.

69. كتاب: سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج4، ط3، 1988م.ال
70. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد علي التهانوي، تح: علي دحروج وآخرون، مكتبة لنان ناشرون، بيروت-لبنان، ج2، ط1، 1996م.
71. كشاف اصطلاحات الفنون: محمد علي التهانوي، مر،تح: رفيق العجم، علي دحروج وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ج1، ط1، 1996م.
72. الكلمة -دراسة لغوية معجمية-: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر-الاسكندرية، 1998م.
73. الكلمة في التراث اللساني العربي: عبد الحميد عبد الواحد، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد-الأردن، 2016م.
74. الكلمة في اللسانيات الحديثة: عبد الحميد عبد الواحد، قرطاج للنشر والتوزيع، صفاقس، ط1، 2007م.
75. لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت، دط، دت.
76. اللسانيات: جان بيرو، تر: الحواس مسعودي، مفتاح بن عروس، دار الآفاق، الجزائر، 2001م.
77. اللغة العربية-معناها ومبناها-: تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء-المغرب، 1994م.
78. اللغة ومعاجمها-في المكتبة العربية-: عبد اللطيف الصوفي، طلاسدار، دمشق-سوريا، ط1، 1986م.
79. اللواصق الاشتقاقية ودلالتها في العربية: ريبوار عبد الله خطاب، دار دجلة، الأردن-عمان، ط1، 2014م ص 90.
80. مجموعة القرارات العلمية-في خمسين عام1984،1934-: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إخراج ومراجعة: محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1984م.
81. محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية: محمد الأوراغي، كلمة للنشروالتوزيع، تونس، ط1، 2018م.

82. مدخل إلى علم اللغة: فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دت.
83. المدخل في علم الأصوات المقارن: صلاح حسنين، مكتبة الأدب، القاهرة، 2006م.
84. المدخل لمصادر الدراسات الأدبية واللغوية والمعجمية-القديمة والحديثة: حامد صادق قنيبي، محمد عريفي الحرباوي، دار الجوزي، ط1، الأردن-عمان، 2005م.
85. المزهر في علوم اللغة العربية وانواعها: السيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، دت.
86. مسائل في المعجم: إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1997م.
87. المصطلح الصوتي-في الدراسات العربية-: عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق، 1998م.
88. المصطلح العلمي في اللغة العربية-عمقه التراثي وبعده المعاصر-: رجاء وحيد دويدري، دار الفكر، دمشق، 2010م.
89. المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: خليفة الميساوي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2013م.
90. مصطلح المعجمية العربية: أنطوان عبدو، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط1، 1991م.
91. المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات: ماريا تيريزا كابري: تر: محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد-الأردن ط1، 2012م.
92. المعاجم العربية -موضوعات وألفاظ-: فوزي يوسف الهابط، الولاء للطباعة والتوزيع، ط1، 1992م.
93. المعاجم اللغوية العربية-بداءتها وتطورها-: إميل يعقوب، دار العالم للملايين، بيروت -لبنان، ط2، 1985م.
94. المعاجم اللغوية -في ضوء دراسات علم اللغة الحديث-: محمد أحمد أبو الفرج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر-القاهرة، 1966م.
95. المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها: احمد بن عبد الله الباتلي، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1992م.
96. المعالجة القاموسية للوحدات المعجمية العربية المركبة والمعقدة والعبارية/نظرات في منهج الترتيب: إبراهيم بن مراد، دراسات وأبحاث معجمية. تراثية وأدبية: فيصل شرايبي وآخرون، كلية الآداب الإنسانية، الدار البيضاء، المغرب،2009م.

97. معجم الأوزان الصرفية: اميل بديع يعقوب، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1993م.
98. المعجم العربي –نشأته وتطوره–: حسين نصار، دار مصر للطباعة، ج1، ط2، 1968م.
99. المعجم العربي: حسين نصار، دار الجاحظ، بغداد، 1980.
100. المعجم العربي–بين الماضي والحاضر–: عدنان الخطيب، مكتبة لبنان ناشرون، ط2، 1994م.
101. المعجم العلمي المختص– حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري–: إبراهيم بن مراد، دار الغرب، بيروت–لبنان، ط1 1993م.
102. المعجم الفلسفي: جميل صليبا، دار الكتاب العالمي، بيروت –لبنان، ج2، 1994م.
103. معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عمر وآخرون، عالم الكتب الحديث، ط1، مج1، 2008م.
104. معجم المصطلحات الألسنية فرنسي – إنكليزي– عربي: مبارك مبارك، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1995م.
105. معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير نجيب اللبدي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1985م.
106. المعجم المصور لأسماء النباتات: ارمانك ك.بديفيان، مكتبة مدبولى، القاهرة، 2006م.
107. معجم المعاجم العربية: يسرى عبد الغاني عبد الله، دار الجيل، بيروت–لبنان، ط1، 1991م.
108. المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية، وزارة التربية والتعليم، مصر، 1994م.
109. المعجم الوسيط والمعايير المعجمية الحديثة–دراسة وصفية تحليلية–: أحمد بن عبد الرحمن بلخير، دار الفرقد، سورية–دمشق، ط1، 2013م..
110. المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، مصر، مكتبة الشرق الدولية، القاهرة، ط4، 2004م.
111. المعجمية العربية –بين النظرية والتطبيق–: علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت–لبنان، ط1، 2003م.
112. المعجمية العربية–في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة–: ابن حويلي الأخضر ميدْني، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

113. المعجمية- مقدمة نظرية ومطبقة/ مصطلحاتها ومفاهيمها: محمد رشاد الحمزاوي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004م.
114. مفاتيح العلوم: الخوارزمي بن محمد ابن يوسف، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط2، 1989م.
115. مقاربات لسانية –في مسائل من التصريف: عبد الحميد عبد الواحد، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد-الأردن، ط1، 2019م.
116. مقاييس اللغة: ابن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطبعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1989م.
117. مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي: حلمي خليل، دار المعرفة، الإسكندرية-القاهرة، 2003م.
118. مقدمة لعلم المصطلح: علي القاسمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1987م
119. من قضايا المصطلح اللغوي العربي: مصطفى طاهر الحيادرة، عالم الكتب الحديث، اربد-الأردن، 2003م.
120. من قضايا المعجم العربي-في كتابات ابن الطيب الشرقي-: عبد العالي الودغيري، منشورات عكاظ، ط1، 1989م.
121. مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر-القاهرة، 1990م.
122. المنهج الصوت للبنية العربية-رؤية جديدة في الصرف العربي-: عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
123. الموسوعة العربية العالمية: مجموعة من العلماء والباحثين، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، المملكة السعودية، ط2، 1999م.
124. الموسيقى الكبير: أبي نصر محمد ابن محمد بن طرخان الفارابي، تح: غطاس عبد الملك خشبة، محمد أحمد الحفنى، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، دط، دت.
125. الموضح المبين لأقسام التنوين: محمد بن محمد بن أبي اللطف العشائر، تح: محمد عامر أحمد حسن، جامعة المنيا، كلية الدراسات العربية، 1988م.

126. نبر الاسم الجامد والمشتق-دراسة فزيائية نطقية-: أحمد سلامة الجنادبة، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016م

127. نشأة الدرس اللساني العربي الحديث-دراسة في النشاط اللساني العربي-: فاطمة الهاشمي بكوش، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2004م

128. الوسائط اللغوية- اللسانيات النسبية والانحاء النمطية: محمد الأورغي، دار الأمان، المغرب-الرباط، ج2، ط2، 2013م.ا

المجلات العلمية:

129. أسباب حدوث الحروف: أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا، تح: محمد حسان الطيان، يحي مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، 1982م.

130. أسس المعجم المختص اللساني: إبراهيم بن مراد، مجلة اللسان، العدد48، 1999م.

131. التأريخ المعجمي والتطور اللغوي: عبد العلي الودغيري، مكتب تنسيق التعريب، الباط-المغرب، مجلة اللسان العربي، العدد 78، 2017م.

132. التركيب والبناء في العربية: إبراهيم أحمد السامرائي، المجمع العلمي العراق، العدد 6، بغداد، مارس 1959م.

133. التعابير الاصطلاحية والسياقية ومعجم عربي لها: علي القاسمي، اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد27، ج1،دت.

134. دراسة تقنية مقارنة لمعاجم-الصحاح ولسان العرب وتاج العروس: علي حلمي موسى، مجلة المعجمية-تونس-، العدد 5،6، تونس، 1990م.

135. دور التأريخ في التعريف القاموسي: إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية التونسية –تونس، تونس، العدد 28،29، 2012م، 2013م.

136. الصيغيمية المعجمية: إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية-تونس، تونس، العدد12-13، 1997م.

137. علاقة المتلازمات اللفظية بالمجاز من خلال" أساس البلاغة للزمخشري دراسة دلالية معجمية، مجلة الدراسات المعجمية، المغرب-الرباط، العدد 5، 2006م.

138. عناصر التعريف المساعدة في المعجم العربي الحديث' سلام بزي محمد، مجلة المعجمية العربي بتونس، العدد 28،29، تونس،2012م، 2013م.
139. في المفهمة في المعجم: إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية-تونس، تونس، العدد18،19، 2003م.
140. قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي: عبد العلي الودغيري، مجلة اللسان العربي، العدد 33، 1989م.
141. كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ: عبد العلي الودغيري، مجلة اللسان العربي، العدد 48، ديسمبر/كانون الأول، 1999 م.
142. مجلة اللغة العربية القاهرة: ج1، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر-القاهرة، 1935م.
143. محاولات في وضع أسس المعجمية العربية-تعيير ومنهج-: رشاد الحمزاوي، حوليات الجامعة التونسية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، العدد 15، 1977م.
144. المعجم العلمي المختص-المنهج والمصطلح: جواد حسني سماعنة، مجلة اللسان العربي، العدد 48، ديسمبر 1999م.
145. المعرب والدخيل في المعجم التاريخي: حلمي خليل، مجلة المعجمية التونسية-تونس، تونس، العدد 1990،5.6م.
146. مفهوم المتلازمات وإشكالية الاشتغال المعجمي: عبد الغني أبو العزم، مجلة الدراسات المعجمية، العدد5، تونس، 2006م.
147. المقُولَة الدلالية في المعجم: إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية-تونس، تونس، العدد 16-17، 2001م.
148. منزلة المتلازمات في المعجم الوسيط: علي الورداني، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، العدد5، 2006م.
149. منزلة بعض عناصر المعجم العربي الحديث من الدراسات اللغوية الحديثة: محمد رشاد الحمزاوي، حوليات الجمعية التونسية، تونس، العدد 21، 1982م.
150. منهج معالجة اللفظ الأعجمي في المعجم العربي الحديث تطبيق على المعجم الوسيط: هلال بن حسين، مجلة المعجمية التونسية-تونس، تونس، العدد 11، 1995م.

151. النبات لأبي حنيفة الدينوري بين المعجم العام والمعجم الخاص: إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية –تونس، تونس، العدد 14،15، 1999م.

152. ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي: مجلة اللسان العربي، مج 18، ج1، 1981م.

153. الوحدة المعجمية بين الإفراد والتضام والتلازم: إبراهيم بن مراد، مجلة الدراسات المعجمية، المغرب–الرباط، العدد5، 2006م.

فهرس المصطلحات والمفاهيم العربية والمعربة

فهرس المصطلحات والمفاهيم العربية والمعربة في المتن:

بعد موضوعي
البناء
البنية الأصلية
البنية الصرفية
بنية صرفية مركبة
بنية صرفية مستقلة
بنية صرفية معقدة
التأريخ المعجمي
التأصيل
التأليف الصوتي
التأليف المعجمي
التأليف الموسوعي
تجربة الجماعة
تجربة مشتركة
التحليل الصرفمي
التحليل الصيغمي
التحويل الخارجي
التحويل الداخلي
تخصيص انتمائي
الترادف
التراكيب الاصطلاحية
التراكيب المسكوك
تراكيب لغوية
الترتيب
الإشتقاق النحتي
أشكال
الأشكال الصيغية
اصطلاح
الأصل
أصل أجنبي
أصل إفتراضي
أصل جذعي
أصل لإشتقاقي
أصناف اشتقاقية
الأصوات المجهورة
الأصوات المهموسة
الأصيل
الاعراب
إفراد
اقتراض
ألفاظ مترادفة
ألفاظ معربة
الأمثال
الانتماء الصيغي
الانتماء المعجمي
الانتماء المقولي
الانتماء المقولي
أوزان صرفية
أبنية صرفية مقيدة
أحادي الدلالة
الإحالة
أداة
الأدوات الإلحاقية
الأدوات العلاقية
الأس
الأسبقية الألفبائية
الاستعارة
الأسرة اللفظية
الاسم
أسماء اجناس كلية
أسماء الأعلام
أسماء الأعيان
أسماء الأماكن
أشباه الصوامت
اشتراك لفظي
الاشتقاق
الاشتقاق التقليبي
الاشتقاق الدلالي
الاشتقاق الصرفي
الاشتقاق الكبار
الاشتقاق الكبير
الاشتقاق اللفظي

حيز
الخاصيات الصرفمية
خاصية التفرد
الخصائص التمييزية
خصيصة التفرد
الخطاب
الخماسي
الخوالف
دال
دائرة المعارف
دخيل
الدلالة
الدلالة المعجمية العامة
دلالة مفهومية
الدواخل
ذرة تركيبية
ذرة تركيبية أساسية
رأس العبارة
رباعي
الرسائل الصغيرة المتفرقة
الرسائل اللغوية
رسائل الموضوعات
الرصيد المعجمي
رمز لغوي
رؤوس المركبات
الزوائد
التنغيم
التنوين
توحيد المصطلح
توليد
الثلاثي
الثنائي
جدول
جدول صيغي
جذع بسيط
جذع رئيسي
الجذور
جذور أصلية
جذور وهمية
جذوع
جذوع رئسية
جذوع فرعية
الجمع
الجملة
الحرف
الحركات
الحروف الأصلية
الحروف الزائدة
حروف العلة
حروف المعجم
الحقل المعرفي
حقل مفهومي
الترتيب الأبجدي العادي
الترتيب الألفبائي
الترتيب الصوتي
الترتيب الهجائي
الترجمة الحرفية
التركيب
تركيب مزجي
تسميات
التسمية
التصريف الإعرابي
تصور ذهني
التضام
التعابير الاصطلاحية
التعبير السياقي
التعريب
التعريف
التعريف الإحالي
التعريف التقريبي
التعريف العلاقي
التعريف اللغوي
التعريف اللغوي العام
التعريف المنطقي
التعريف الوهمي
تعريف منطقي موسوعي
التقليب
التلازم

علم المفردات
علم صناعة المعاجم
عناصر النص المعجمي
الفرد
الفروع
الفصيح
الفعل
القاموس
القاموس اللغوي
القاموس الموسوعي
الكلام
الكلام المأثور
الكلمات العامية
الكلمات العربية الفصيحة
الكلمة
الكلمة الاصطلاحية
الكلمة الشائعة
الكلمة النادرة
الكليشيهات
الكيانات الملفوظة
اللاصقة
لسانيات المدونة
لغة سلسلية
لغة غير سلسلية
اللفظ الدال
اللفظ المختص
الصيغة
صيغة الكلمة
صيغة عامة
صيغة فرعية
صيغة معجمية
الصيغم
الصيغمية
الضبط
العامي
عبارة اصطلاحية
عبارة تحليلية
عبارة مركبة
عبارة معجمية اصطلاحية
عبارة معجمية تحليلية
عبارة معجمية مثلية
عربي أصيل
العلاقة الخلافية
العلاقة الدلالية
العلاقة الصرفية
العلاقة المقولية
علم الألفاظ
علم التصريف
علم الدلالة
علم الصرف الاشتقاقي
علم اللغة
علم المعاجم
الزيادة الاشتقاقية
الزيادة التصرفية
السكون
السمة الدلالية
السوابق
السياق
الشائع المعروف
الشرح
الشكل
شواهد سياقية داعمة
شواهد نصية أصلية
الصامت
الصامت المزجي
الصائت
الصرافة الصُرفية
صرفم
صرفم حر
صرفم مقيد
صفة
الصوائت الطويلة
الصوائت القصيرة
الصوت
الصوت اللغوي
صوتم
الصوتمة الصرفية
الصورة

المعجم
المعجم الأشياء
المعجم الخاص
المعجم الذهني
المعجم العام
المعجم اللساني
المعجم اللغوي
المعجم المدون
مُعْجَمَة
معجمية مختصة تطبيقية
معجمية مختصة نظرية
معلومات لغوية
المعنى الأصلي
المعنى الحسي
المعنى الحقيقي
المعنى الحقيقي
المعنى الصرفي
المعنى الصيغي الدال
المعنى العام
المعنى المجازي
المعنى المعجمي
المعنى الوزني
معنى تأليفي
معنى ثانوي
معنى مفرد
المغزى المعجمي
مدلول
المدونة
المدونة القاموسية
مرجع خاص
مرجع عام
مركب أصلي
المركبات
المركبات العبارية
المركبات المترجمة
المستعمل
المستويات
المصادر
المصدر
المصطلح
مصطلح بسيط
مصطلح مركب
المصطلحية
المصطلحية التطبيقية
المصطلحية النظرية
المصوتة
معاجم التعابير الاصطلاحية
المعاجم الخاصة
معاجم الصفات
المعاجم العامة
المعاجم المتخصصة
المعالجة القاموسية
الفظ المشترك
لكسيم
لهجة
اللواحق
المادة المعجمية
مأصل
مبدأ
متضامات
متلازمات
المتلازمة
مجاز
مجال
المجهور
المحدث
مخاج الحروف
المخرج
المخزون المفرداتي
المداخل الثانوية
المداخل الرئيسية
المداخل الفرعية
مداخل قاموسية
المدخل
المدخل المعجمي
المدخل المعجمي البسيط
مدرج
مدلول

الوحدة الصرفية المعجمية
الوحدة الصغرى
الوحدة الصوتية الصرفية
الوحدة الصيغمية
الوحدة المتلازمة
الوحدة المصطلحية
الوحدة المعجمية
الوحدة المعجمية الأساسية
الوحدة المعجمية المركبة
وحدة دلالية
وحدة شكلية
وحدة شكلية تمييزية
وحدة شكلية دنيا
وحدة شكلية عليا
وحدة معجمية بسيطة
وحدة معجمية دنيا
وحدة معجمية صرفية
الوحشي
وحشي متروك
الوضع
وظيفة إحالية
وظيفة المعجم الإحالية
الوظيفة المعجمية
وظيفة تعيني
الموسوعة المتخصصة
موسوعة عربية صغيرة
موسوعة مواد
المولد
ميزان صرفي
النبر
النحت
النشر المعجمي
النص المعجمي
نمط صيغي مقيس
واقع حقيقي
واقع واقعي
الوحدات العبارات
الوحدات المتضامة
الوحدات المعجمية العامة
الوحدات المعجمية المخصصة
الوحدات المعجمية المركبة
الوحدات المعجمية المعقدة
الوحدات المعجمية غير التامة
الوحدات النحوية
وحدات صيغية تامة
وحدات معجمية معقدة
الوحدة الشكلية
الوحدة الصرفية الدنيا
المفردة
المفردة البسيطة
مفردة مجردة
المفهوم
المفهوم الحاسم
المفهوم الذاتي
المفهوم الرفيع
المفهوم الضمني
مفهوم معجمي
مفهوم مفرد
المقطع
المقولات المعجمية التامة
المقولة
مقولة الاسم
مقولة الجنس
مقولة الصفة
مقولة العدد
مقولة الفعل
المقولة المعجمية
المقولة النحوية
مهجورة
المهمل
المهموس
الموسوعة
الموسوعة الخاصة
الموسوعة العامة

فهرس المصطلحات والمفاهيم المعربة التي أوردها ابن مراد:

أ
آني
إبدال
أبنية صرفية
أحادية الدلالة
أحادية الدلالة(مفردة)
أحادية دلالية
إحالة
أحداث
أداة
أدلة
أدلة لغوية
أدوات
أركان التاليف القاموسي
أس
استعارة
إسلامي محدث
اسم
اسم جنس جامع
اسم عام
اسم العلم
أسماء
أسماء أجناس كلية
أسماء أجناس متضَمِنة
أسماء أعلام
أسماء عامة
أسماء معِّينة
أسماء الواقع
أسماء المواليد
أسمائية
اسمية
اشتراك دلالي
اشتراك لفظي
اشتراك لفظي تام
اشتقاق
اشتقاق سلسلي
اصطلاح
أصل اشتقاقي
الأصل الاشتقاقي
(خصيصة)
أصل افتراضي
أصل اقتراضي
أصل جذعي
أعجمي
أعجمي أدبي
أعجمي مقترض
الأعجمي المقترض(مستوى)
إعراب
أعلامية
أفعال
اقتراض
اقتراض دلالي
اقتراض معجمي
اقتراض معجمي حقيقي
اقتراض معجمي دلالي
إقحام
إقحام آخري
إقحام بدئي
إقحام صامتي
إقحام وسطي
أقسام الكلام
ألفاظ
ألفاظ اللغة العامة
ألفاظ لغوية عامة
ألفاظ مفردة
أمثال
أمثلة ساقية
انتقال
انتماء مقولي

أنظمة خُطية
أنماط صيغية
أنوية
أوزان صرفية
ب
بعد آني
بعد دلالي عرفاني
بعد ذاتي
بعد ذهني
بعد زماني
بعد اللغة الموضوعي
بعد معجمي لساني
بُنَى
بنى مفهومية
بنية
بنية التعبير
بنية التعريف
بنية التعريف الداخلية
بنية التعريف الدلالية
بنية التعريف الشكلية
تجربة المتكلم
تجريد
تجزئة
تجميع تركيبي
تجميعات تركيبية
تحديد
بنية التعريف اللغوي الدلالية
بنية التعريف المصطلحي
المفهومية
بنية التعريف المفهومية
بنية الجذع الداخلية
بنية خارجية موسعة
بنية داخلية
بنية داخلية مضيقة
بنية دلالية
بنية سلسلية
بنية شكلية
البنية الشكلية للتعريف
بنية صرفية
بنية صرفية داخلية
بنية صرفية مقيدة
بنية صغرى في الأسماء
بنية صغرى في الأفعال
بنية غير سلسلية
بنية كبرى في الأسماء
بنية كبرى في الأفعال
تحديد الدلالة
تحديد لغوي
تحديد ماهوي
تحدبة ماهية المسمى
تحديد المفاهيم
تحوّل
بنية المفهوم
بنية مفهومية
ت
تأريخ (معجمي)
تأصيل
تأصيل المقترضات
تاليف صوتي
تاليف قاموسي
تاليف قاموسي أروبي
تأليف قاموسي عربي
تاليفات صوتية
تاليفية
تاليفية الدلالة
تأويل
تباين
تباين صائتي
تباين صامتي
تجربة الجماعة اللغوية
تحوّل دلالي
تحوّل غير مباشر
تحوّل معجمي
تحوّلات مجازية
تحويل خارجي
تحويل داخلي

تخاطب
تخصيص
تخصيص (مستوى)
تخصيص(في القاموس)
تخصيص العام
ترادف
ترادف تام
ترادف مطلق
تراكيب
ترتيب
ترتيب ألفبائي
ترتيب بحسب الأبنية الصرفية
ترتيب بحسب أوائل المداخل
ترتيب بحسب أحرف الهجاء
ترتيب بحسب المواضيع
ترتيب صوتي
ترتيب على حروف المعجم
ترتيب موضوعي
ترتيب موضوعي دلالي
ترجمات حرفية
ترجمة حرفية
تركيب
التركيب(علم)
تركيب(معجمي)
تركيب نحوي
تسميات
تسمية
تصنيف مقولي
تصور
تضام
تضام حر
تضمُّن
تعالق تضَّمني
تعدد دلالي
تعديل
تعدية
تعريف
تعريف إحالي
تعريف تضَّمني
تعريف تقريبي
تعريف دوري
تعريف عرفاني
تعريف علائقي
تعريف قاموسي
تعريف لساني
تعريف لغوي
تعريف لغوي عام
تعريف لفظي
تعريف ماهوي
تعريف المجهول بالمجهول
تعريف معجمي
تعريف منطقي
تعريف منطقي بسيط
تعريف منطقي ماهوي
تعريف منطقي موسوعي
تعريف موسوعي
تعريف وهمي
تعميم
التعميم(مستوى)
تعميم(في القاموس)
تعميم الخاص
تعيين
تفاهم
تفرد
تفسير
تقابل
تكلس
تكون النية الصرفمية
تكون صرفمي
تكون الوحدة المعجمية
الجمية الصرفمي
تكون عناصري
تكوين المدونة القاموسية
تلازم
تماثل
تمايز صيغمي
تمثيل دلالي

تمثيل ذهني
تمثل مفهومي
تمييز
تناقل بين اللغات
تواضع جماعي
توليد دلالي
توليد شكلي
توليد صرفي
توليد معجمي
ث
تنائية المتكلم والمستمع
ج
جداول صيغية
جدول
جدول شكلي
جدول صيغي
جذر
جذع
جذع بسيط
جذع رئيسي
جذع مركب
جذع معقد
جذور
جذوع رئسية
جذوع فرعية
جماعات لغوية
جماعة لغوية
الجمع(ركن)
جملة
جُمليّة (ال)
جهة
ح
حالة الإفراد
حالة إفرادية
حالة التركيب
حالة التضام
حالة التلازم
حدث لغوي
حدث لغوي تخاطبي
حرف
حقل دلالي
حقل دلالي معجمي
حقل شكلي
حقل مسمياتي
حقل مفهومي
حقول دلالية
حكاية مؤلفة
حكاية مضاعفة
خ
خاصيات صرفمية
خاصية الاعتباط
خاصية البساطة
خاصية تأليفية
خاصية التخصيص
خاصية التركيب
خاصية تركيبية
خاصية التعقيد
خاصية تعقيدية
خاصية التعميم
خاصية تمييزية
خاصية تمييزية مطلقة
خاصية جملية
خاصية دلالية
خاصية صرفية
خاصية قائمية
خاصية قالبية
خاصية موسوعية
خاصية موضوعية
خانات فارغة
خانات فارغة جزئيا
خانات معجمية
خانات معجمية فارغة
خانات مليئة
خانات مليئة جزئيا
خصائص تمييزية
خصائص تمييزية ظاهرية

خصائص تمييزية علاقية
خصائص دالة شكلية
خصائص ذاتية
خصائص ذاتية تمييزية مطلقة
خصائص تمييزية مطلقة
خصائص المعرَّف الضرورية
خصائص المعرَّف النمطية
خصائص نمطية
خصوصيات معجمية
خصوصية
خصوصية دلالية
خصيصة التفرد
خصيصة التفرد الدلالي
خصيصة تمييزية
خصيصة دلالية
خصيصة صرفية
خصيصة صوتية
خطاب
د
داخلة
دال
الدخيل
دلالات سياقية
دلالة
دلالة إحالية
دلالة إيحالية
خصائص شكلية
خصائص ضرورية
خصائص علاقية
خصائص لسانية تمييزية
خصائص مدلولية دلالية
دلالة تأليفية
دلالة جملية
دلالة عرفانية
دلالة القسم المغلق
دلالة لغوية عامة
دلالة معجمية
الدلالة المعجمية(علم)
دلالة معجمية عامة
دلالة مفهومية
دلالة نحوية
دليل
دليل لغوي
دليل معيِّن
دوال
دوال لغوية
ذ
ذاتية
ذاتية الحدث اللغوي
ذاتية الدلالة
ذاتية المفهمة
ذرة تركيبية
خصائص المسميات
خصائص المعرَّف
خصائص المعرَّف التمييزية
خصائص المعرَّف التمييزية الضرورية
ذهنٌ
ذهنٌ جماعيٌّ
ر
رأس معجمي محَدِد
رسائل الصفات
رصيد معجمي
رصيد معجمي آني
ز
زائدة اشتقاقية
زائدة صرفية اشتقاقية
زماني
زوائد اشتقاقية
زوائد تصريفية
زوائد صرفية
زوائد صرفية اشتقاقية
زيادة صرفية
زيادة صرفية اشتقاقية
زيادة صوتية
س
سابقة

سابقة صرفية
سمات دلالية
سمات لغوية دلالية
سمات لغوية شكلية
سمةٌ دلالية
سوابق
سياق
سياقات إيحائية
سياقات مقالية
ش
شاهد
شبه جملة
شرح
شكل صيغي
شواذ
شواهد سياقية
ص
صرافم
صرف
صرف اشتقاقي
صرف معجمي
صرفم
صرفم حرّ
صرفم معجمي
صرفم مقيد
صرفمية
صفات
صفة
صفة(مقولة ال)
صوائت
صوامت
صوت
صوتمية معجمية
صياغم
صيغم
صيغم بسيط
صيغم مركب
صيغم معقد
صيغمية
صيغمية معجمية
صيغة صرفية
ض
ضمير
ط
طرف التخاطب
ظ
ظرف
ظرف(مقولة ال)
ظروف
ع
عامل صوتي
عامل وجوديٌّ
العاميّ(مستوى)
عبارات
عبارات اصطلاحية
عبارات تحليلية
عبارات مركبة
عبارات معجمية
عبارات معقدة
عبارة
عبارة اصطلاحية
عبارة تحليلية
عبارة معجمية
عُرْفٌ لغوي
علاقات
علاقات ائتلافية
علاقات اختلافية
علاقات دلالية
علاقات شكلية دلالية
علاقات صرفية اشتقاقية
علاقات صوتمية
علاقات غير مرجعية
علاقات لازمنية
علاقات مرجعية
علاقات مرجعية دلالية
علاقات مرجعية مباشرة
علاقات مفهومية

علاقات مقولية
علاقة اشتراك لفظي
علاقة الانتماء التصنيفي
علاقة تضاد دلالي
علاقة التّضمن
علاقة تضمنّيّة
علاقة الجزء بالكل
علاقة دلالية
علاقة سمية
علاقة صرفية بنيوية
علاقة الشبه
غير قابل للعد
ف
فرد لساني
فرد معجمي
الفصيح(مستوى)
فعل
الفعل(مقولة ال)
فهم
ق
قائمة
قابل للعد
قابلية التناقل
قاموس
قاموس انغليزي
قاموس ثنائي اللغة
علاقة لغوية ترادفية
علاقة مرجعية
علم التركيب
علم التصريف
علم الدلالة المعجمي
علم الصرف
علم الصرف الاشتقاقي
علم الصرف المعجمي
علم اللغة
علم المصطلح
علم المعاجم
قاموس عام
قاموس عربي
قاموسي عربي قديم
قاموس علمي مختص
قاموس فرنسي
قاموس فني مختص
قاموس لغوي
قاموس لغوي عام
قاموس مختص
قاموس موسوعي
قاموسية
قاموسية عامة
قاموسية عربية
قرينة
قسم مغلق
علم المفردات
علوم معجمية
عناصر
عناصر سطحية
عناصر صرفمية
عناصر مساعدة
عناصر معجمية
عنصر معجمي نواة
عوامل التفرد المعجمي
عوامل سياقية
غ
قسم مفتوح
قلب مكاني
قواعد التوليد
قواعد التوليد الصرفية
قواميس
قواميس أحادية اللغة
قواميس اقتراضية
قواميس أروبية
قواميس تأصيلية
قواميس ثنائية اللغة
قواميس عامة
قواميس عامة عربية
قواميس عربية
قواميس عربية عامة قديمة
قواميس عربية مختصة

قواميس علمية مختصة
قواميس لغوية
قواميس لغوية حديثة
قواميس لغوية عامة
قواميس متعددت اللغات
قواميس مختصة
قواميس مختصة عربية حديثة
قواميس مختص عربية قديمة
قواميس مخصصة
قواميس المصطلحات العلمية
قواميس المصطلحات الفنية
قيمة تمييزية
قيود دلالية
ك
كتابة صوتية
كيان مجرد معقد
كيانات
ل
لاحقة
لزوم
لغات ذات بنى سلسلية
لغات ذات بنى غير سلسلية
لغات ذات بنى مقيدة
لغات مصادر
لغة الجماعة اللغوية الطبيعية
لغة مصدر
لغة مقترضة
لغة مواد
لغة وسيطة
اللغوية
لفظ
لفظ عام
لفظ لغوي
لفظ لغوي عام
لهجة
لهيجات
لهيجة
لواحق
لواحق تصريفية
م
ماصدق
ماهية المسمى
متحدث
مترادفات
متصور
مُتَصوَّر دلالي
متصور مفهومي
متضامات
متَضَمَّن
متَضَمَّن مُعَرِّف
مُتَضَمَّن
مُتضَمَّنات
متقابلات كونية
متكلم
متلازِمات
متوازيات لسانية
مَثَلٌ
مجاز
مجال
محتوٍ دلالي
محتوى (ال)
محتوى دلالي
محتويات مفهومية
مخاطَب
مداخل
مداخل اسمية
مداخل بسيطة
مداخل جذعية
مداخل رئيسية
مداخل فرعية
مداخل فصيحة
مداخل قاموسية
مداخل مركبة
مداخل معجمية
مداليل
مدخل
المدخل (القاموسي)
مدخل ثانوي

مدخل معجمي
مدلول
مدونة
مدونة قاموسية
مدونة معجمية
مدونة نصية
مذهب الصحة
مراجع
مرجع
مرجع حسي
مرجع ذهني
مركب صوتي
مركب معجمي إضافي
مركب معجمي مزجي
مركب معجمي وصفي
مركبات
مركبات تجريبية
مركبات تعبيرية
مركبات حروف المعجم
مركبات معجمية
معجم مدون
مَعْجَمَة
مُعْجمية
معجمية تطبيقية
معجمية عامة
معجمية عامة تطبيقية

مركبات معقدة
مركبات مفهومية
مركبات نحوية
المستعمل(≠المهمل)
مستمع
مستوى لغوي
المستويات اللغوية
مسمى
مسمى مُعرف
مسميات جزئية
مشترك
مشترك دلالي
مشترك لفظي
مشتقات
مصادر الاستشهاد
مصادر أعجمية
مصادر الجمع
مصادر علمية
مصادر لغوية
مصادر لغوية عامة
معجمية عامة عربية
معجمية عامة عربية قديمة
معجمية عامة نظرية
معجمية عربية
معجمية مختصة
معجمية مختصة تطبيقية

مصطلحات
مصطلحات علمية
مصطلحات فنية
مصطلحات لسانية
مصطلح
معاجم مختصة
معاجم مدونة
معالجة قاموسية
معانٍ
معانٍ ثوانٍ
معانٍ مجازية
معانٍ معجمية
معانم
معجم
معجم ذهني
المعجم العربي
معجم العربي اللساني
معجم لساني
معجم اللغة التاريخي

معجمية مختصة عربية قديمة
معجمية مختصة نظرية
معجمية نظرية
معرب
معرِّف
معرِف عام

معَرَف
معرفة اتفاقية
معقدات
معقدات تعبيرية
معقدات فكرية
معقدات معجمية
معقدات معجمية تجريبية
معقدات مفهومية
معنى
معنى أصلي
مقولة الأداة
مقولة الاسم
مقولة الصفة
مقولة الظرف
مقولة الفعل
مقولة معجمية
مكون تركيبي
مكون جذري
مكون دلالي
مكون شكلي
مكون صرفي
مكون صوتي
مكون مدلولي
مكون معجمي
مكونات المعجم=المفردات
مكونات المفردات

معنى حقيقي
معنى صرفي
معنى عام
معنى مجازي
معنى مركزي
معنى معجمي
معنى نواة
معيِّن
مُعيَن
معينمات
مقالات الخاطب
المقترض(مستوى)
مقترض دلالي
مقترضات
مقترضات دلالة
مقترضات فارسية
مقترضات يونانية
مقولات الافكار المخصصة
نحويا
مقولات ثقافية
مقولات خُطية
مقولات طبيعية
مقولات معجمية
مقولات معجمية تامة
مقولات مفهومية
مقَوَلة

مغزى
مغزى معجمي
مفاهيم
مفاهيم جزئية
مفاهيم عامة
مفاهيم كلية
مفاهيم مفردة
مفردات
مفردات اللغة
مفردات مختصة

مفردة
مفردة عربية
مَفْهَمات
مفهَمَة
مفهَمَة جزئية
مفهَمَة دلالية
مفهَمَة عامة
مفهَمَة فكرية
مفهَمَة لغوية
مفهَمَة مفردة
مفهوم
مفهوم الصحة
مفهوم عام
مفهوم مفرد
المقاربة الزمنية

نحو عرفاني
نسخ
نص
نص معجمي
نظام البنية التامة (في الترتيب)
نظام التقفية(في الترتيب)
نظام التقليب

وحدات معجمية بسيطة
وحدات معجمية عامة
وحدات معجمية عبارية
وحدات معجمية عربية
وحدات معجمية مخصصة
وحدات معجمية معقدة
وحدات معجمية وصفية
وحدات معجمية موالدية
وحدات معقدة
وحدات نحوية
وحدة دلالية
وحدة شكلية
وحدة شكلية قالبية
وحدة صرفية
الوحدة الصرفية البنوية
وحدة صرفية

موسوعة
موسوعة شاملة
موسوعية
الموسوعية المخصصة
المولد
مولدات
مولدات مصطلحية
ن
نحت
نحو
واقع حقيقي
واقع طبيعي
واقع نفسي
واقع واقعي
وجه دالي
وجه مدلولي
وحدات دلالية
الوحدات الصرفية البنوية
الوحدات الصرفية المعجمية
وحدات صيغية
وحدات لسانية
وحدات لغوية
وحدات مركبة
وحدات المعجم
وحدات معجمية
وحدات معجمية اسمية

مكونات النحو
ملكة المتكلم اللغوية
المهمل(≠المستعمل)
مواقع
مواقعية
موجود معين
مورفيم
موسوعات
موسوعات شاملة
موسوعات مخصصة
نظام الجذر(في الترتيب)
النظام الصوتي(في الترتيب)
نظام فرعي معجمي
نظام فرعي نحوي
نظام اللغة الفرعي المعجمي
نظام اللغة الفرعي النحوي
نظرية المعجم
النظرية المعجمية
نظرية المفردات
نظرية نحوية
نظرية نحوية عربية
النظرية الوصلية
نعت
نمط شكلي
نمط صيغي
و

وحدة نحوية
وضع (ركن)
وظائف دلالية
وظائف أدبية
وظيفة اصطلاحية
وظيفة اللفظ الإحالية
وظيفة المصطلح الإحا
وحدة معجمية
وحدة معجمية بسيطة
وحدة معجمية عامة
وحدة معجمية متضامة
وحدة معجمية متلازمة
وحدة معجمية مخصصة
وحدة معجمية مركبة
وحدة معجمية معقدة
الوحدة الصرفية البنيوية
وحدة صرفية معجمية
الوحدة الصوتية الصرفية
وحدة صيغية
وحدة صيغية نمطية
وحدة عبارية
وحدة متضامة مركبة
وحدة متضامة معقدة

فهرس الموضوعات

شكر .....

إهداء .....

مدخل: الإطار المفاهيمي والضوابط المنهجية

1. المفهوم والمصطلح:.. 7
2. شروط وضع المصطلح:. 10
3. المصطلحية:. 11
4. المعجم:.....13
5. المعجمية:. 13
6. مراحل ظهور المعجم:.....15
7. مدارس المعجمية العربية:. 17
8. علاقة المعجمية بالعلوم المساعدة:.. 21
9. الدرس اللساني المغاربي الحديث:... 25
10. مصطلح المعجمية في الدراسة اللسانية:. 29

الفصل الأول المصطلحات المعجمية عند القدماء

1. المصطلحات المعجمية الصوتية:.....33
2. المصطلحات المعجمية الخالصة:.....45
3. المصطلحات المعجمية الصرفية:.. 50
4. المصطلحات المعجمية النحوية:.. 57

الفصل الثاني المصطلحات المعجمية عند المحدثين

1. المصطلحات الصوتية عند المحدثين:.....64
2. المصطلحات المعجمية الخالصة:.....74
3. المصطلحات المعجمية الصرفية:.. 79
4. المصطلحات المعجمية النحوية:.. 88

الفصل الثالث: المصطلحات المعجمية عند إبراهيم بن مراد

1. المعجم والقاموس:.....95

2. الموسوعة والقاموس:. 103
3. الوحدة المعجمية: 104
4. المقْوَلَةُ:. 118
5. الصيغمية:..... 126
.6 مصطلحات الخطوات الإجرائية في إعداد المعجم:..... 142
1.6الجمع:. 143
2.6 المصادر:..... 143
3.6المستويات:.. 147
4.6الوضع:..... 151
5.6الترتيب:.... 151
6.6التعريف: 155
7.6 النص المعجمي: 160
خاتمة 167
قائمة المصادر والمراجع 170
فهرس المصطلحات والمفاهيم العربية والمعربة..... 183
فهرس الموضوعات..... 201

الملخصات

ملخص

لقد اهتم العرب منذ القديم بالتأليف المعجمي، والذي فيه ارتبط البحث في المصـــطلحات بكل العلوم اللغوية والتقنية، كما تمثل المفاتيح المسؤولة عن التعريف بالعلوم وفهمها والفصل بينها.

كان للمصـــطلح المعجمي نصـــيب من البحث في ثنايا الدرس اللســـاني المغاربي الحديث، ففيه يســتعين المصــطلحي والمعجمي بمجموعة من أدوات الدراســة لوضــعه وتوحيده، والعمل على تخطي العقبات والمشــاكل التي تواجه واضــع المصــطلح العربي في اســتعمالاته اليومية وأبحاثه العلمية، وذلك باتباع منهجية واحدة في التعامل مع مصطلحات العلم الواحد.

عالج البحث جانبا من الدراســة المصــطلحية المعجمية، تمثلت في المصــطلح المعجمي في الدرس اللســاني المغاربي الحديث، وركز على نماذج من أعمل الأستاذ الدكتور إبراهيم بن مراد، وذلك بمحاولة رصــد أغلب المصــطلحات المعجمية المنتمية للتخصــص، ضــمن مســتويات التشــريح المعروفة، وذلك بالاعتماد على مقدمات المعاجم، والأبحاث التي قدمها بن مراد في مجال البحث المعجمي، من خلال تحليلها للوصـــل لما قدمه من وجهات نظر، ســـواء اتفق فيها مع أقرانه أو كانت هذه المصـــطلحات بصمة جديدة، يمكن أن يستفيد منها الباحث في مجال الدراسة المعجمية وبناء معاجم حديثة.

Résumé:

Les Arabes s'intéressent depuis longtemps à la rédaction lexicale, dans laquelle la recherche de la terminologie est liée à toutes les sciences linguistiques et techniques, et c'est la clé pour définir, comprendre et séparer entre eux.

Le terme lexical a fait partie de la recherche du leçon linguistique moderne, dans lequel le terminologue et le lexicologue utilisent une gamme d'outils d'étude pour les développer et les unir, et travailler à surmonter les obstacles et les problèmes rencontrés par le terme arabe le plus avancé dans ses utilisations quotidiennes et la recherche scientifique, en suivant une méthodologie unique pour traiter les termes de la science unique.

La recherche portait sur un aspect de l'étude du terme lexical, représenté dans le terme lexical dans la leçon de linguistique du Maghreb moderne, et s'est concentrée sur des exemples du travail du professeur Dr Ibrahim bin Mourad, en essayant de surveiller la plupart des termes lexicaux appartenant à la spécialité dans les niveaux connus d'anatomie, en s'appuyant sur les introductions des dictionnaires, et la recherche Ce qui a été présenté par Bin Murad dans le domaine de la recherche lexicale, à travers son analyse du lien pour les vues qu'il a présentées, qu'il soit d'accord avec ses pairs ou si ces termes étaient une nouvelle empreinte, dont le chercheur pourrait bénéficier dans le domaine de l'étude lexicale et de la construction de dictionnaires modernes.

Abstract:

Arabs have long been interested in lexical writing, in which the search for terminology is linked to all linguistic and technical sciences, and this is the key to defining, understanding and doing the separation among them.

The lexical term has been part of the research of the modern linguistic lesson, in which the terminologist and lexicologist use a range of study tools to develop and unite them, and work to overcome the obstacles and problems encountered by the term most advanced Arabic in its daily uses and scientific research, following a unique methodology for dealing with unique science terms.

The research focused on one aspect of the study of the lexical term, represented in the lexical term in the Modern Maghreb Linguistics lesson, and focused on examples of the work of Professor Dr Ibrahim bin Mourad, trying to monitor the Most of the lexical terms belonging to the specialty in the known levels of anatomy, drawing on the introductions of the dictionaries, and the research What was presented by Bin Murad in the field of lexical research, through his analysis of the link for the views he presented, whether he agreed with his peers or if these terms were a new imprint, from which the researcher could benefit in the field of lexical study and construction of modern dictionaries.